سلسلة مقالات رقم 2

مقالات الدكتور محمد حبيدة



إعداد وجمع المقالات :

لحرش رضوان



الأستاذ : محمد حبيدة

من مواليد مدينة الرباط سنة 1959

أكاديمي ومؤرخ مغربي، أستاذ التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

اهتماماته ذات صلة بالأنثروبولوجيا التاريخية والمناهج والترجمة، مدير مختبر "تاريخ وسوسيولوجيا المغارب"

أستاذ زائر بجامعة فرنسوا رابلي ن تور مفرنسا (2012).

متخصص في التاريخ الأوربي الوسيط.

أصدر عدة كتب وأبحاث، منها: "المغرب النباتي: التاريخ والبيولوجيا" (بالفرنسية، 2008)" تاريخ أوروبا: من الفيودالية إلى الأنوار"(2010)، و"كتابة التاريخ: قراءات وتأويلات"(2013)، و"بؤس التاريخ"(2015)

إبستيمولوجيا المعرفة التاريخية

محمد حبيدة. 9يناير 2012

بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد، 2009.



لما أصدر بول ريكور هذا الكتاب عام 2000، عن دار سوي بباريس، كان عمره سبعة وثمانين سنة. وربما كان هذا الكتاب، كما يقول الفيلسوف جورج زيناتي الذي ترجمه إلى العربية عام 2009 عن دار الكتاب الجديد ببيروت1، "آخر كتاب فلسفي هام صدر في القرن العشرين". وبذلك يكون هذا الكتاب الكثيف الذي يتكون من ثلاثة أجزاء: الذاكرة والتاريخ والنسيان، في حجم تجاوز السبعمائة صفحة، قد اختزل تجربة فكرية عريضة كان قد راكمها بول ريكور على مدى عقود من الزمن، تركزت في العشرين سنة الأخيرة على الزمن والسرد وإبستيمولوجية المعرفة التاريخية. ولذلك يمكن اعتبار كتاب **الذاكرة والتاريخ والنسيان** امتدادا فكريا لكتابين آخرين هما**الزمن والسرد** (1983-1985)2 ، و**الذات عينها كآخر** (1990)3. وهذه التجربة، التي تجمع بين الفهم في الفلسفة، والفهم في التاريخ، والفهم في النقد الأدبي، وتنهل من مدارس فكرية كثيرة،

فرنسية وألمانية وأنجلوساكسونية، هي التي جعلته ينهي مساره الفكري كرائد للتأويلية الفلسفية في الفكر الغربي المعاصر.

يظهر الكتاب، من حيث هندسته وتصوره المنهجي، مثل القوس، ينطلق من الفينومينولوجيا لينتهي عند الأخلاق. قوس يحلق بالقارئ عبر موضوعات فكرية عميقة من فلسفة الذاكرة إلى فلسفة النسيان، من تحليل مستويات الذاكرة، الشخصية والجماعية، إلى تحليل مستويات النسيان، البراغماتي والمأمور، من الذاكرة الملزَمة، سياسيا، إلى الغفران الصعب. ويملأ التاريخ هذا القوس، وكأن كتابة التاريخ تسعى في نهاية المطاف إلى إنقاذ الذاكرة من النسيان. بين الفلسفة والحياة يحتل التاريخ، كأرشيف، كتفسير، كسرد، كبناء، كإعادة بناء، كتمثل، حيزا هاما في كتاب بول ريكور. وتشترك هذه الموضوعات فيما بينها في إشكالية رئيسية هي إشكالية تمثل الماضي.

وفي هذه المسألة وتلك، يظهر الكتاب وكأنه خطاب عن تاريخ شقي، عن شقاء الإنسان في تاريخ مليء بالعنف، كأنه خطاب عن حلم الإنسان للوصول إلى ذاكرة عادلة. "هل نتكلم عن تاريخ شقي؟ يتساءل بول ريكور. لست أدري. لكنني لا أقول يا لشقاء التاريخ. بالفعل هناك امتياز لا يمكن رفضه للتاريخ وهو الامتياز الذي يسمح ليس فقط بتوسيع الذاكرة الجماعية إلى ما وراء كل ذكرى فعلية، بل كذلك بتصحيح ونقد وحتى تكذيب ذاكرة مجموعة معينة حين تنكمش على ذاتها وتغلق نفسها على آلامها الخاصة بها حتى أنها تصبح عمياء وصماء أمام آلام الجماعات الأخرى. وتصادف الذاكرة معنى العدالة في طريق النقد التاريخي" (ص 721).

يتناول بول ريكور مسألة الذاكرة والظاهرات الذاكرية "تحت مظلة الفينومينولوجيا بالمعنى الهوسيرلي للكلمة" (ص 28)، وذلك بعمق فلسفي وتاريخي يغوص بنا في ثنايا الفكر الإغريقي، خاصة أرسطو ومبحثه **في الذاكرة والتذكر**، إذ يدقق في معنى كلمتي مْنِمي (mnémé)، الذكرى، وأنامنيزيز (anamnésis)، أي الاستذكار، ليخلص إلى القول أن الذكرى "التي هي مرة موجودة ومرة مبحوثا عنها تقع على مفترقات دلالية وتداولية" (ص 32). لكن الذاكرة كإشكالية مستعصية تجعله ينتقل بين

أفكار الفلاسفة لاستقصاء مفاهيم أخرى مثل "التمثل"، و"التصور"، و"التخيل"، وتحديدها أو إعادة تحديدها. هنا نجد بول ريكور يبتعد عن أفكار مارتن هايدغر، الذي يعيب عنه إهماله مسائل النقد التاريخي، ويستنير في المقابل بتفسيرات هنري بيرغسون صاحب كتاب **المادة والذاكرة** (1896)، إذ يتبنى "كفرضية التصور البيرغسوني للمرور من "الذكرى-المحضة إلى الذكرى-الصورة" (ص 95).

ولا يقتصر بول ريكور على الذاكرة الشخصية، بل يتناول بالتحليل الذاكرة الجماعية منطلقا من أفكار عالم الاجتماع الفرنسي موريس هالفاكس، صاحب كتابي **الأطر الاجتماعية للذاكرة** (1925)، و**الذاكرة الجماعية** (1950). هنا يعترف بول ريكور بفضل هذا العالِم الجريء، "الذي أنسب الذاكرة إلى كيان جماعي يسميه المجموعة أو المجتمع" (ص 189). وتتجلى أهمية هذا المفهوم في كونه شكل مقدمة للتباين الحاصل بين الذاكرة الجماعية من جهة، والتاريخ أو الذاكرة التاريخية من جهة ثانية، كما تأكد في الدراسات التاريخية ابتداءً من الثمانينيات من القرن الماضي، مع بيير نورا وجاك لوغوف وغيرهما.

وفي فصلين هامين، الأول تحت عنوان "ديالكتيك الذاكرة والتاريخ"، والثاني في موضوع "المستوى الأخلاقي-السياسي: الذاكرة الملزَمة" يناقش بول ريكور أفكار جاك لوغوف الواردة في كتاب **الذاكرة والتاريخ** (1988)، وأفكار بيير نورا الذي أشرف على عمل ضخم تحت عنوان **أماكن الذاكرة** (1984-1992). فقد تساءل مع جاك لوغوف عما إذا كانت "الذاكرة مجرد مقاطعة من التاريخ؟" (ص 567)، لمّا اعتبر هذا الأخير الذاكرة موضوعا جديدا من موضوعات التاريخ مثلها مثل الجسد والجنس والموت، وجزءً من "تاريخ التاريخ"، وعزّز مواقف بيير نورا الذي تنبه إلى "شراهة إقامة الحفلات التذكارية في هذا العصر" (ص 150)، وإلى مخاطر هذه الاحتفالات التي تتمكن من التاريخ وتصادره.

وتقود الذاكرة بول ريكور إلى التاريخ، لأنها هي التي حملت هذا الأخير، ودفعت باتجاه كتابة التاريخ وإعادة كتابة هذا التاريخ. في هذا الباب الثاني يعالج الكاتب

إبستيمولوجية المعرفة التاريخية، ويتوقف على نحو مفصل عند النقلة المعرفية التي أحدثتها مدرسة الحوليات الفرنسية في تصور التاريخ ومناهجه وطرق تدريسه، متتبعا متغيرات هذه النقلة من مرحلة التأسيس مع مارك بلوك ولوسيان فيفر، إلى المرحلة التي ساد فيها تاريخ العقليات، مرورا بمرحلة فيرناند بروديل.

ويشكل الباب الثالث المخصص للنسيان إطارا للنقاش حول مسألة في غاية الأهمية، هي العلاقة بين العنف على النحو الذي يظهره تاريخ القرن العشرين، وسبل التطلع إلى ذاكرة عادلة عبر الاعتراف بالإساءة والمقدرة على الغفران. وبقضية الغفران هذه يختم بول ريكور كتابه. يقول: "إن مسار الغفران حين يعود إلى مكان أصله، وحين يتم الاعتراف بالذات في مقدرتها الأخلاقية الأساسية وهي تحمل التبعة، يصبح السؤال هو أي نظرة تسمح لنا تأملاتنا حول فعل الغفران بأن نلقيها على مجمل الدرب التي اجتزناها في هذا الكتاب. ما هو أمر الذاكرة والتاريخ والنسيان وقد لامستها روح الغفران؟ إن الجواب عن هذا السؤال الأخير يشكل نوعا من خاتمة الخاتمة" (ص 713).

نود في هذه القراءة أن نتوقف عند الباب الثاني من الكتاب، المخصص للمسار الإبستيمولوجي للمعرفة التاريخية، والذي يضم لوحده ما يقرب من أربعمائة صفحة. يعتبر بول ريكور "الاستقلال الذاتي للمعرفة التاريخية بالنسبة إلى الظاهرة الذاكرية" مسلّمة كبرى لإبستيمولوجية مترابطة للتاريخ بما هو ميدان علمي وأدبي.

يسير بول ريكور في تحليله لهذا المسار بإيقاع ثلاثي. يستعمل مفهوم "العملية التاريخية" أو "عملية كتابة التاريخ"، اقتباسا عن ميشيل دوسيرتو صاحب **كتابة التاريخ** (1975)، ويميز فيها بين ثلاث مراحل هي الأرشيف، والتفسير، والكتابة، وهي مراحل غير متميزة زمنيا، بل هي "لحظات منهجية متداخلة في بعضها"، لأنه "لا يستشير أحد الأرشيف من دون مشروع تفسير، من دون فرضية فهم، ولا يبذل أحد جهده في تفسير مجرى أحداث من دون اللجوء إلى استعمال صيغة أدبية مناسبة ذات طابع سردي أو بلاغي أو متخيل" (ص 212):

–مرحلة الأرشيفات أو المحفوظات، إذ يعتبرها "لحظة الدخول في الكتابة لعملية كتابة التاريخ" (ص 252). وتتجلى أهمية الوثيقة في طريقة اشتغال المؤرخ وأدواته، لأن الوثيقة ليست معطى، بل شيء مستبحث ومهيء ومؤسَّس. من هنا لا تكتسي الأرشيفات سوى قيمة نسبية، لأنها تبقى موقعا اجتماعيا تتحكم فيه إجرائية الوثائقيين ثم المؤرخين. ويؤكد بول ريكور على الترابط الحاصل بين الواقع التاريخي والسؤال التاريخي، "لأن ليس من وثيقة من دون سؤال، ولا من سؤال من دون مشروع تفسير" (ص 277).

–مرحلة التفسير والفهم، التي تخص استعمال أداة الوصل "لأن" التي تجيب عن السؤال "لماذا؟". هنا يتميز التاريخ عن الذاكرة، إذ "يتثبت بأكثر ما يكون من قوة على الصعيد الإبستيمولوجي على مستوى التفسير/الفهم" (ص 277). ولم يفت بول ريكور أن يطرح مسألة التأويل في سياق مناقشة مرحلة التفسير هذه، علما أنه كان قد عالج هذا الموضوع في بحث سابق تحت عنوان "صراع التأويلات"، نشر عام 1969. فالتأويل بالنسبة إليه مكوِن من مكونات التفسير، ومقابل "ذاتي" لهذا التفسير. يتعلق الأمر هنا بالتقابل بين الموضوعية والذاتية، وما تعنيه من "التزام المؤرخ الشخصي بسيرورة المعرفة"، و"التزامه الاجتماعي أو بتعبير أدق التزامه المؤسساتي" (ص 495-496). وتلتقي هذه النقطة بما كان قد قاله ريمون آرون في كتابه **مدخل إلى فلسفة التاريخ** (1938)، عندما طرح قضية "حدود الموضوعية التاريخية".

– مرحلة الكتابة، مرحلة الصياغة الأدبية، مرحلة السرد. ويولي بول ريكور أهمية بالغة لهذه المرحلة. يقول: "وإن كان الرهان الإبستيمولوجي الأكبر يقرر في مرحلة التفسير/الفهم، فإن هذه المرحلة (مرحلة السرد) لا تنهي الرهان، إذ أن في المرحلة الكتابية يُعلن تماما عن القصد التاريخوي، أي القصد من تمثيل الماضي كما قد حصل، مهما كان المعنى المعطى لكلمة "كما". بل إنه في هذه المرحلة الثالثة تبرز بقوة الاستعصاءات الكبرى للذاكرة، استعصاء تمثيل شيء غائب وقع سابقا، واستعصاء ممارسة مكرسة للاستذكار النشط للماضي والتي يرفعها

التاريخ إلى مستوى إعادة بناء" (ص 211). وقد سبق لبول ريكور أن تناول قضية التاريخ هذه من زاوية العلاقة الوثيقة بين التمثل والحكي، في كتابه **الزمن والسرد** (1983-1985).

يعالج بول ريكور إبستيمولوجية التاريخ انطلاقا من مبدأين رئيسيين. المبدأ الأول هو الاهتمام بالواقعة الاجتماعية كسمة مشتركة للنماذج التفسيرية. وهذا التاريخ الاجتماعي ليس مجرد قطاع من قطاعات البحث، بل اختيار لحقل بعينه، هو حقل العلوم الاجتماعية. والمبدأ الثاني يهم تقطيع التاريخ في هذا الحقل. هنا يتميز التاريخ عن بقية العلوم الاجتماعية بالتركيز على "التغيير والاختلافات أو التباينات التي تؤثر في التغييرات"، مع ما تحمله هذه الأخيرة من "دلالة زمنية بيّنة" (ص 278). وهذه الدلالة الزمنية هي التي حملت تراتبية في كتابات فيرناند بروديل، تمتد من الأمد الطويل إلى الأمد القصير مرورا بالأمد الدوري. وتشير هذه الدلالة الزمنية المتعددة إلى تنوع أنماط التفسير في التاريخ. في هذا الصدد، يستعيد بول ريكور فكرة بول فين المعبَّر عنها في كتاب **كيف نكتب التاريخ** (1971) كون أنه "ليس هناك في التاريخ من نمط في التفسير يحظى بامتياز خاص" (ص 280).

يتناول بول ريكور مدرسة الحوليات الفرنسية كتحول كبير في تصور التاريخ ومنهجية تدريسه، كـَ "مغامرة كبرى" هيمنت عليها "الصورة العالية لشخصية فيرناند بروديل". وتتجلى السمة الإبستيمولوجية الأبرز في الربط الذي أقامه هذا الأخير بين المقياس الاقتصادي والجغرافي، المقياس الماكرواقتصادي، أي "الاقتصاد الجمعي المهتم بالوقائع الشاملة الكبرى"، من جهة، واختيار الحقبة الطويلة من جهة ثانية. ثم يقف عند جيل ما بعد بروديل الذي بلور توجها قائم الذات هو "تاريخ العقليات"، والأزمة التي أعقبت هذا التوجه.

ينقب بول ريكور عن مفهوم العقلية منذ مرحلة تأسيس الحوليات، عند لوسيان فيفر في دراساته حول "فرانسوا رابلي" و"مارثن لوثر" و"مارغريت دونافار"، وعند مارك بلوك في كتابيه **الملوك مدعو المعجزات**، و**المجتمع الفيودالي**، ليصل إلى نتيجة هامة،

مفادها أن تاريخ العقليات حفر أخدوده الطويل بين التاريخ الاقتصادي والاجتماعي المشبع بمفهوم الأمد الطويل، والرد على التاريخ الفكري كما يمارسه الفلاسفة ومؤرخو العلوم، انطلاقا من الثقافة بمفهومها المتنبه للإحساس والسلوك والرموز، مخترقا بذلك تصور بروديل للتاريخ الشامل الذي يحتل فيه الاقتصاد مكانة كبيرة، وموجها التاريخ نحو التفتت، خلال السبعينيات من القرن العشرين، كما يقول فرانسوا دوس4.

يقابل بول ريكور تاريخ العقليات هذا ومآزقه بأفكار مجموعة من مفكرين الذين تمردوا على النمذجة الرائجة في مدرسة الحوليات، وخاصة ميشيل فوكو في **حفريات المعرفة** (1969)، وميشيل دوسيرتو في **كتابة التاريخ** (1975)، اللذان يقتربان من صيغة التفسير/الفهم، ويتفحصه انطلاقا من مفهوم "تنوع المقاييس" (Jeux d'échelle) المستعار من فن رسم الخرائط والهندسة المعمارية وعلم البصريات كما يظهر من خلال العمل الجماعي الذي أداره جاك روفيل عام 1996. تبقى المسألة الأساسية في كل هذه الأمور مسألة كتابة وإعادة كتابة، مسألة بناء وإعادة بناء، مسألة رؤية، مسألة تأويل. ومعنى ذلك، بحسب تنوع أنظمة المقاييس هذه، أن ما يظهر عندما نغير المقياس ليس هو التسلسل، وإنما العلاقات التي بقيت خفية على المستوى الماكروتاريخي. إن مفهوم المقياس في الهندسة يهم المؤرخ "لأن عملية كتابة التاريخ هي بمعنى معين عملية هندسية"، ذلك أن "الخطاب التاريخي يُبنى على طريقة عمل ناجز، وكل عمل ناجز يدخل ضمن محيط مشاد سابقا، إن إعادة قراءة الماضي هي إعادة بناء، وأحيانا على حساب تهديمات مكلفة: البناء والهدم وإعادة البناء هي أعمال مألوفة لدى المؤرخ" (ص 319).

في هذا المسح الإبستيمولوجي يقترح بول ريكور في نقده التاريخي لوضع تشتت التاريخ في نهاية القرن العشرين استبدال "مفهوم العقلية الضبابي" الذي صعب تفسيره رغم كثرة التفسيرات، بـِ "مفهوم التمثل" الذي يتناسب مع استعمالات مفهوم تنوع المقاييس (ص 328). هذا التنوع، يأخذ في رؤية بول ريكور للأمور، ثلاثة خطوط متلاقية: على الخط الأول هناك مقياس فعالية المعايير الاجتماعية، على النحو الذي

تظهره مدرسة التاريخ الإفرادي الإيطالية، أو "الميكروستوريا"، مع كارلو جينزبورغ وجيوفاني ليفي. على هذا الخط نرى الاستراتيجيات العائلية والفردية في مواجهة مع وقائع اقتصادية وعلاقات ترابية، ضمن لعبة تبادل بين بين المركز والطرف. وعلى الخط الثاني هناك مقياس الصلات الاجتماعية الذي يتبين من خلال التاريخ الجمعي الشامل، أو الماكروتاريخ، عندما يواجه هذا الأخير محدودية الفاعل الاجتماعي. وعلى الخط الثالث هناك مقياس الأزمنة الاجتماعية، الذي يطرح مشكلة التغيير الاجتماعي بالنظر إلى سيادة التاريخ البطيء في المفهوم البروديلي. هنا يظهر هذا التاريخ البطيء كنمط من أنماط التغيير الاجتماعي.

إن تنوع المقاييس هذا وتداخلاتها تفرز، في التأويل الذي يقترحه بول ريكور، فكرة التمثل أو التصور، كونها الأكثر دينامية في الحقل التاريخي، والأكثر تعبيرا "عن تعددية المعاني والتمايز والتزمين المتعدد للظواهر الاجتماعية" (ص 344). هذا التمثل يشكل المرحلة النهائية لعملية كتابة التاريخ، لكن الكاتب يشدد على صلة المحاكاة بين التمثل أو التصور، كـَ "لحظة من الاشتغال بعمل التاريخ"، والتمثل أو التصور كـَ "لحظة من لحظات صنع التاريخ" (ص 347).

في جولته الطويلة، التأملية، للزمن التاريخي، يذكّر بول ريكور بثلاثة أمور أساسية (ص 244):

– كون "أن عملية كتابة التاريخ تنبثق من اختزال مزدوج، اختزال التجربة الحية للذاكرة، وكذلك اختزال التأمل النظري القائم منذ آلاف السنين حول نظام الزمان".

– كون "أن البنيوية التي فتنت عدة أجيال من المؤرخين تعود إلى هيئة نظرية تقع، من ناحيتها التأملية، في امتداد الفلسفات الزمانية الكبرى اللاهوتية منها والفلسفية، على طريقة فلسفة زمانية علمية، بل حتى علماوية".

– كون أن المعرفة التاريخية "لم تنته بعدُ من هذه الرؤى للزمان التاريخي حتى تتكلم عن الزمن الدائري أو المستقيم، عن الزمن الجامد، وعن الانهيار أو التقدم. عندها

أليست مهمة ذاكرة ثقّفها التاريخ أن تحافظ على أثر هذا التاريخ التأملي المتعدد الدهور، [أي الذي مضت عليه قرون عديدة]، وأن تدمجه في عالمها الرمزي؟".

يبدو التاريخ، كما يقول بول ريكور في معرض حديثه عن تنوع مقاييس تناول التاريخ، وكأنه يشتغل "بالتتالي كعدسية مكبِّرة، بل مثل مجهر، أو تلسكوب" (ص 320). هذه الاستعارة جميلة جدا، وذات دلالة قوية جدا، لأن عمل المؤرخ، مهما تعددت اجتهادات فهم هذا العمل، يبقى في نهاية المطاف تفكيك وبناء وإعادة بناء، تعليق وتعليق على تعليق، كتابة وإعادة كتابة، عودة لمقولات كلاسيكية وإعادة صياغتها، استعمال لمفاهيم واستعارات، اختيار لكلمات ومقولات، انتقاء لأحداث وظواهر، تأويل للماضي على ضوء الحاضر، وتأويل للحاضر على ضوء الماضي. وفي كل هذا وذاك، غالبا ما يذوب منطق التحليل والتفصيل، وفي المقابل تبقى الفكرة، تبقى الكتابة، أو بالأحرى يبقى النص، يبقى السرد.

الهوامش:

1- جورج زيناتي، أستاذ الفلسفة المعاصرة بالجامعة اللبنانية، من العارفين بفكر بول ريكور، إذ سبق له أن ترجم كتاب هذا الأخير **الذات عينها كآخر** سنة 2005. وكان جورج زيناتي قد اشتغل في أطروحته بباريس حول **ثنائية قطبية الحرية**، في بداية السبعينيات من القرن الماضي، تحت إشراف بول ريكور.

2- **Temps et récit**, t. 1: L’intrigue et le récit historique, Paris, Le Seuil, 1983; **Temps et récit**, t. 2: La configuration dans le récit de fiction, Paris, Le Seuil, 1984; **Temps et récit, t**. 3: Le temps raconté, Paris, Le Seuil, 1985.

3- **Soi-même comme un autre**, Paris, Le Seuil, 1990.

ترجم هذا الكتاب إلى العربية من طرف جورج زيناتي تحت عنوان **الذات عينها كآخر**، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005

4- راجع عبد الأحد السبتي ومحمد حبيدة، "ما بعد التاريخ الجديد: قراءة في كتاب "**التاريخ المفتت**" لفرانسوا دوس، مجلة **رباط الكتب**، مجلة إلكترونية (www.ribatalkoutoub.ma)، عدد 7-8، خريف 2009.

من مؤلفات بول ريكور:

– **Philosophie de la volonté**. *Tome I: Le volontaire et l'involontaire*, Aubier, 1950.

– **Histoire et vérité**, Paris, Le Seuil, 1955.

– **Philosophie de la volonté**. *Tome II: Finitude et culpabilité*, Aubier, 2 volumes, 1960.

– **De l'interprétation. Essai sur Freud**, Paris, Le Seuil, 1965.

– **Le conflit des interprétations**. *Essais d'herméneutique I*, Paris, Le Seuil, 1969.

– **La métaphore vive**, Paris, Le Seuil, 1975.

– **Les cultures des temps**, Paris, Payot, 1975.

– **Temps et récit**, tome I: *"L'intrigue et le récit historique"*; tome II: *"La configuration dans le récit de fiction"*; tome III : "*Le temps raconté*", Paris, Le Seuil, 1983-1985.

– **Du texte à l'action. Essais d'herméneutique**, Paris, Le Seuil, 1986.

– **Soi-même comme un autre**, Paris, Le Seuil, 1990.

– **Réflexion faite. Autobiographie intellectuelle**, Paris, Esprit, 1995.

– **Le juste**, 2 tomes, Paris, Esprit, 1995-2001.

– **L'idéologie et l'utopie**, Paris, Le Seuil, 1997.

– **Amour et justice**, Paris, PUF, 1997.

– **Ce qui nous fait penser**, Odile Jacob, 1998.

– **Parcours de la reconnaissance**. *Trois études*, Stock, 2004.

إسطوغرافيات المغارب

محمد حبيدة. 4يناير 2010

الكتابات التاريخية في المغارب. الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا، تنسيق عبد الرحمان المودن وعبد الحميد هنية وعبد الرحيم بنحادةالرباط، ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2007.

يطرح المؤرخون في البلدان المغاربية في المدة الأخيرة أسئلة كثيرة على الإنتاج التاريخي الذي راكمته جامعات هذه البلدان خلال الخمسين سنة الأخيرة التي توافق بطبيعة الحال فترة الاستقلال، إذ راكمت شُعَب التاريخ بهذه الجامعات ما يكفي من التجارب في مجالات تحقيق المتون والبحوث والدراسات التي جاءت في شكل رسائل وأطروحات بالدرجة الأولى، والتي همت مختلف الحقب التاريخية.

وتتوزع هذه الأسئلة في اتجاهات متعددة، نذكر منها، في حدود هذه القراءة، الأرشيف والتحقيب والكتابة التاريخية. وتلخص تجربة التعاون بين جامعة الرباط وجامعة تونس، في شخص وحدة التكوين والبحث في الدراسات المغاربية – العثمانية، "المغرب والعالم العربي الإسلامي 1500 – 1900" (1997) / " المتوسط والعالم الإسلامي" (2002)، التي كان يديرها عبد الرحمان المودن وعبد الرحيم بنحادة، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، من جهة، ومختبر "دراسات مغاربية" الذي يشرف عليه عبد الحميد هنية، في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، من جهة ثانية، هاجس الجيل الجديد من المؤرخين المغاربيين المرتبط بمساءلة التاريخ والإنتاج التاريخي، وتجديد أدوات المؤرخ في أفق منح نفس آخر للمعرفة التاريخية، ومنحها المكانة التي تليق بها بين العلوم الاجتماعية.

وقد شكل الأرشيف وإسهاماته في ابتكار موضوعات جديدة، محطة أساسية في سلسلة هذا التعاون، إذ نظم الطرفان سنة 2003 مائدة مستديرة حول "العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية"، والتي نشرت سنة 2005. وفي مرحلة موالية، شكل التحقيب موضوع لقاءين علميين في المغرب وتونس خلال سنة 2005، حيث طرح الباحثون السؤال حول التقطيعات الكرونولوجية المتداولة، وبلوروا صيغا زمنية جديدة، بحسب الاهتمامات والاجتهادات. أما المحطة الثالثة الأساسية في هذه السلسلة فتهم الكتابة التاريخية، نظم حولها الطرفان المذكوران ندوتين، الأولى في مراكش، والثانية في تونس، خلال عام 2004. وأعمالها صدرت سنة 2007 عن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، تحت عنوان**الكتابات التاريخية في المغارب. الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا**، بتنسيق من عبد الرحمان المودن وعبد الحميد هنية وعبد الرحيم بنحادة.

انتظمت هذه الحلقة من حلقات التعاون بين مؤرخي المغرب وتونس حول محاور متعددة، وتناولت قضايا كثيرة تتصل بالأرشيف والذاكرة والهوية وبموضوعات في طور التشكل مثل التناص (Intertextualité) والدراسات الإيرانية ودراسات المجالات المهمشة (Subaltern Studies).

ويمكن أن نركز في هذه القراءة على قضيتين، أعتبرهما رئيسيتين في هذا الكتاب، وهما مسألة التاريخ والذاكرة بخصوص حالة تونس، ومسألة تشكل الحقل الإسطوغرافي بالنسبة لحالة المغرب.

تتصل القضية الأولى بإشكالية العلاقة بين التاريخ والذاكرة، واستعمالاتهما العلمية والسياسية. استقطبت هذه القضية اهتمام الباحثين التونسيين بالخصوص، وهم عبد الحميد هنية، ومحمد الأزهر الغربي، ومحمد مريمي، ومحمد الطاهر. لقد أوضح محمد الأزهر الغربي بخصوص تونس خلال المرحلة الكولونيالية كيف تكونت الذاكرة لدى التونسيين، إذ اتجه المثقفون التونسيون إبان الاستعمار، وفي طليعتهم المؤرخون، إلى بناء ذاكرة تؤسس لدولة قومية، باستثمار مجموعة من المقولات تنبني على أساس ترابي مثل

"مملكة"، "قطر"، وليس على أساس سلالي، كما كان عليه الأمر في السابق. وقد تدعمت هذه الذاكرة مع مثقفي حزب الدستور في مطلع القرن العشرين، الذين ألحوا في استعمالهم لهذه الذاكرة على رصيد التاريخ، وما أفرزه من تركيب حضاري بين ما هو محلي وما هو كوني، منذ ما قبل الإسلام إلى حقبة الاستعمار مرورا بالعصر الإسلامي.

وفي نفس المجرى، يرى عبد الحميد هنية، في مساهمته التي همت فترة ما قبل التدخل الاستعماري، أن مقولة "القطر" ساهمت في بناء ذاكرة الدولة. فقد استعملت الإسطوغرافيا التونسية التقليدية مفهوم القطر التونسي، وعملت من خلاله على محو التقسيم الترابي العثماني إلى ثلاثة نطاقات (الجزائر وطرابلس واسطنبول)، وجعلت مفهوم القطر هذا يندرج ضمن استمرارية مع الفترة ما قبل العثمانية، أي المرحلة الحفصية، والذي رمزت إليه تسمية إفريقية. ففي العصر الوسيط كانت قد ظهرت إفريقية في كتب الأخبار، بدءً بابن عبد الحكم (ق 9) وانتهاءً بابن خلدون (ق 15) ومرورا بالرقيق القيرواني (ق 11)، كوحدة قطرية ذات هوية خاصة. وهذه الوَحَدة هي التي تدعمت في القرن الخامس عشر مع الحفصيين كسلالة خاصة بهذه المنطقة من بلاد المغرب. وقد رافق هذا الظهور نوع من الممارسة الفقهية في شكل نوازل محلية ذات هوية إفريقية محضة تحوم حول مدونة سحنون، سار على دربها فقهاء كثيرون أمثال ابن أبي زيد، وابن عبد الرفيع، وابن عرفة الذين ساهموا في إنتاج عمل تونسي يختلف عن العمل الفاسي وعمل قسنطينة. وهذه الذاكرة نمت وكبرت مع المؤرخين الذين جاؤوا فيما بعد، خاصة منذ القرن السابع عشر مع ابن أبي دينار، وابن أبي الضياف، وباقي المثقفين الإفريقيين، وكذلك مع نخبة مدينة تونس التي ساهمت في رواجها، وعيا منهم بالفوارق الموجودة بين تونس والجزائر وطرابلس، في سياق المواجهة مع الجارة الجزائر. وكلها أمور ساهمت في بناء مخيال قومي جماعي حركه حس الانتماء إلى وحدة قطرية – سياسية جسدتها السلالة الحسينية.

وتشكل قضية البناء التاريخي للهوية القطرية موضوعا رئيسيا يشتغل عليه الباحثون التونسيون من خلال انتقاء الخطابات الإسطوغرافية وقراءتها في تقاطعاتها، وتناولها

ليس فقط من زاوية الأخبار التي تعرضها، وإنما أيضا من زاوية بناء الذاكرة والهوية، كما يظهر في لقاء علمي آخر جمع هؤلاء الباحثين المذكورين فضلا عن باحثين آخرين مثل خالد كشير وسامي بركَاوي وفاطمة بن سليمان1.

أما القضية الثانية فتهم الإسطوغرافيا. ويمكن معالجة هذه القضية من خلال نقطتين رئيسيتين:

أولا، شروط الإنتاج الإسطوغرافي في المغرب، من الناحية المؤسساتية والتنظيمية، على النحو الذي تظهره مساهمة عبد الرحيم بنحادة الذي ركز على وضعية البحث التاريخي في المغرب في الثمانينيات والتسعينيات، التي ارتبطت بلامركزية الجامعة وإكراهات القوانين المنظمة لمناقشة الرسائل والأطروحات وولوج الجامعات، وأيضا بظروف الإشراف العلمي وإنتاج البحوث الجامعية. وتظهر شروط الإنتاج الإسطوغرافي هذه من ناحية مسار الأجيال كذلك. فالجيل الأول من المؤرخين المغاربة الذين تحدث عنهم عبد المجيد القدوري، وهم محمد المنوني وجرمان عياش ومحمد حجي وعبد الله العروي، بالرغم من الاختلاف الموجود بينهم من الوجهة المنهجية، بالقياس إلى أفكار هذا الأخير الحداثية، كانوا يكتبون التاريخ بنزعة وطنية ردا على الكتابات الكولونيالية، وذلك في ظرفية الاستقلال وما أفرزه من حماسة في بداية الأمر.

ثانيا، تشكل الحقل الإسطوغرافي. إلى حدود أواسط الثمانينيات كان دارسو التاريخ بالمغرب يشتغلون إما في تحقيق المتون، والتي غالبا ما كان يدشن بها المرء مشواره كباحث في التاريخ، وإما في مونوغرافيات حول القبائل والواحات والمدن، أو حول موضوعات محددة ذات سمة اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. لكن المونوغرافيات الخاصة بالقبائل كانت قد حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين المختصين في القرن التاسع عشر، اقتداءً بدراسة **إينولتان** لأحمد التوفيق الذي جسد الجيل الثاني من المؤرخين المغاربة الذين فضلوا تناول تاريخ المغرب انطلاقا من الملاحظة المجهرية. وإذا كان جل الباحثين قد عالجوا موضوعاتهم بصرامة أرشيفية فائقة سيرا على هدى الأبحاث الأولى لدرجة أن أبحاثا كثيرة خصصت ملحقات لنصوص طويلة أحيانا، فإن النقاش حول القبيلة

وتركيبتها وعلاقتها بالمخزن، ظل وفيا للنزعة الوطنية، وحبيسا لما تبوح به الوثائق، ولم تتجاوز الإطار الوصفي. فباستثناء الدراسة التي أنجزها عبد الرحمان المودن حول قبائل إيناون والتي فتحت هي الأخرى حوارا مع نتائج العلوم الاجتماعية، على غرار ما قام به أحمد التوفيق، فإن معظم المونوغرافيات ظلت سجينة النصوص، وبسطت مقاربة التاريخ المونوغرافي، ولم تولد أفكارا تذكر. وربما يعود هذا التقصير، كما يرى عبد الأحد السبتي، إلى "الإطار الإيديولوجي العام الذي تحكم في تناول القرن التاسع عشر"، من حيث "إعادة النظر في الصورة الموروثة عن الكتابة الاستعمارية" بالاستناد إلى كم هائل من الوثائق، المخزنية والأوربية، والانسياق في استعراض توتر العلاقة بين القبائل والمخزن مع "أجوبة جاهزة" تتمثل في "الدور الذي لعبه التدخل الأوربي في إضعاف الدولة وتفاقم تناقضاتها مع مختلف مكونات المجتمع". وبذلك يطرح هذا التناول "الجواب محل السؤال، ويتكلف بإعادة الاعتبار بدل التحليل، ويُحَمِّل التدخل الأوربي أكثر مما يتحمله لتفسير معضلات المغرب خلال القرن التاسع عشر"2.

لقد تسببت هذه الدراسات المستنسخة، وهي كثيرة، في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، في حصول نوع من الاحتقان في الإنتاج المونوغرافي، من حيث الموضوع، أي تناول آليات المجتمع المحلي، ومن حيث الاستعمال المتواتر للأرشيفات، المحلية منها والأجنبية. وهذا ما دفع ببعض الباحثين إلى طرح أسئلة جديدة، وابتكار أرشيفات جديدة، واعتناق آفاق جديدة. ويظهر هذا الأمر من خلال تجربة عبد الرحمان المودن وعبد الرحيم بنحادة وعبد الحفيظ الطبايلي، إذ تنفس هؤلاء الباحثون بالانفتاح على البعد المتوسطي والشرق أوسطي، وبلوروا حقلا جديدا للبحث والتكوين هو "الدراسات المغربية العثمانية"3.

وتُلقي مداخلة عبد الرحمان المودن "تكون موضوع جديد في البحث التاريخي بالمغرب: الدراسات التركية الإيرانية"، بعض الأضواء حول هذه التجربة الإسطوغرافية في الجامعة المغربية. وترسم شهادات هؤلاء الباحثين الثلاثة مجموعة من المسالك التي سارت في هذا الاتجاه:

المسلك الأول: نوعية القراءة، وخاصة قراءة عمل فيرناند بروديل حول البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني، الذي فتح أعين الباحثين على آفاق رحبة.

المسلك الثاني: نوعية الأرشيف، إذ أن الأرشيف العثماني بدا لهؤلاء الباحثين مختلفا تمام الاختلاف عن الأرشيف المغربي، من حيث غزارته، وسمته الإدارية وإمكاناته الكمية. وهذا ما يفسر الجاذبية التي مارسها هذا "الفردوس الأرشيفي" على الباحثين المغاربة. فأسئلة كلاسيكية كثيرة كانت تنقبض بسبب محدودية الأرشيف المحلي، تم استرجاعها وتناولها على ضوء هذه الأرشيفات الجديدة، فأفرزت عناصر إجابة عريضة مفتوحة على العالم المتوسطي.

المسلك الثالث: نوعية التكوين، إذ أن المقام بجامعة برينستون بالولايات المتحدة الأمريكية في أواسط الثمانينيات مكن عبد الرحمان المودن من اللقاء بأخصائيي الدراسات العثمانية، وحفز على استعادة ذلك السؤال المركزي في تاريخ المغرب، بل وفي تاريخ المغارب والعالم الإسلامي: لماذا تمكن المغرب من الإفلات من السيطرة العثمانية؟

لقد أدى هذا الانفتاح المتعدد، من حيث نوعية القراءة ونوعية الأرشيف ونوعية التكوين، إلى تغيير رؤية الباحثين المذكورين، من الاهتمام بما هو محلي المحكوم بضيق المصادر، إلى الاهتمام بمجال فسيح، هو المجال المغربي المغاربي، والمجال العثماني الإسلامي، والمجال المتوسطي بضفتية الشمالية والجنوبية، لأن معرفة الكل من شأنها هي أيضا أن تساهم على نحو كبير في تعميق معرفة الجزء.

لقد آن الأوان، وقد قطع الباحثون في الجامعات المغاربية شوطا زمنيا طويلا يفوق الخمسين سنة في البحث والتنقيب والكتابة، أن نغير طبيعة العمل والرؤية، من حيث التعامل مع المصادر بطريقة أخرى تستند إلى نوعية السؤال، والسعي إلى مقاربات أخرى ذات سعة وأفق، والخروج من دائرة القطر إلى مجال أرحب لاعتناق التاريخ العريض، تاريخ المغارب، وتاريخ الحوض المتوسط. إن اقتحام التاريخ العريض هو الذي من شأنه أن يعالج المشكلات الكبرى ذات الصلة ببنية المجتمع وذاكرته، ويسهم

بالتالي في فهم معضلات الزمن الراهن. وتبقى جرأة الاقتحام هي المفتاح المعرفي لهذا الأمر. فكما يقول المؤرخ الفرنسي إدمون فرال (Edmond Faral) "التحفظ من التاريخ العريض هو الذي يقتل التاريخ العريض".

هوامش

1- S. Bargaoui et H. Remaoun, dir., Savoirs historiques au Maghreb. Constructions et usages, CERES, Tunis/Oran, 2006.

2- ع. السبتي، **بين الزطاط وقاطع الطريق. أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2009، ص. 21.

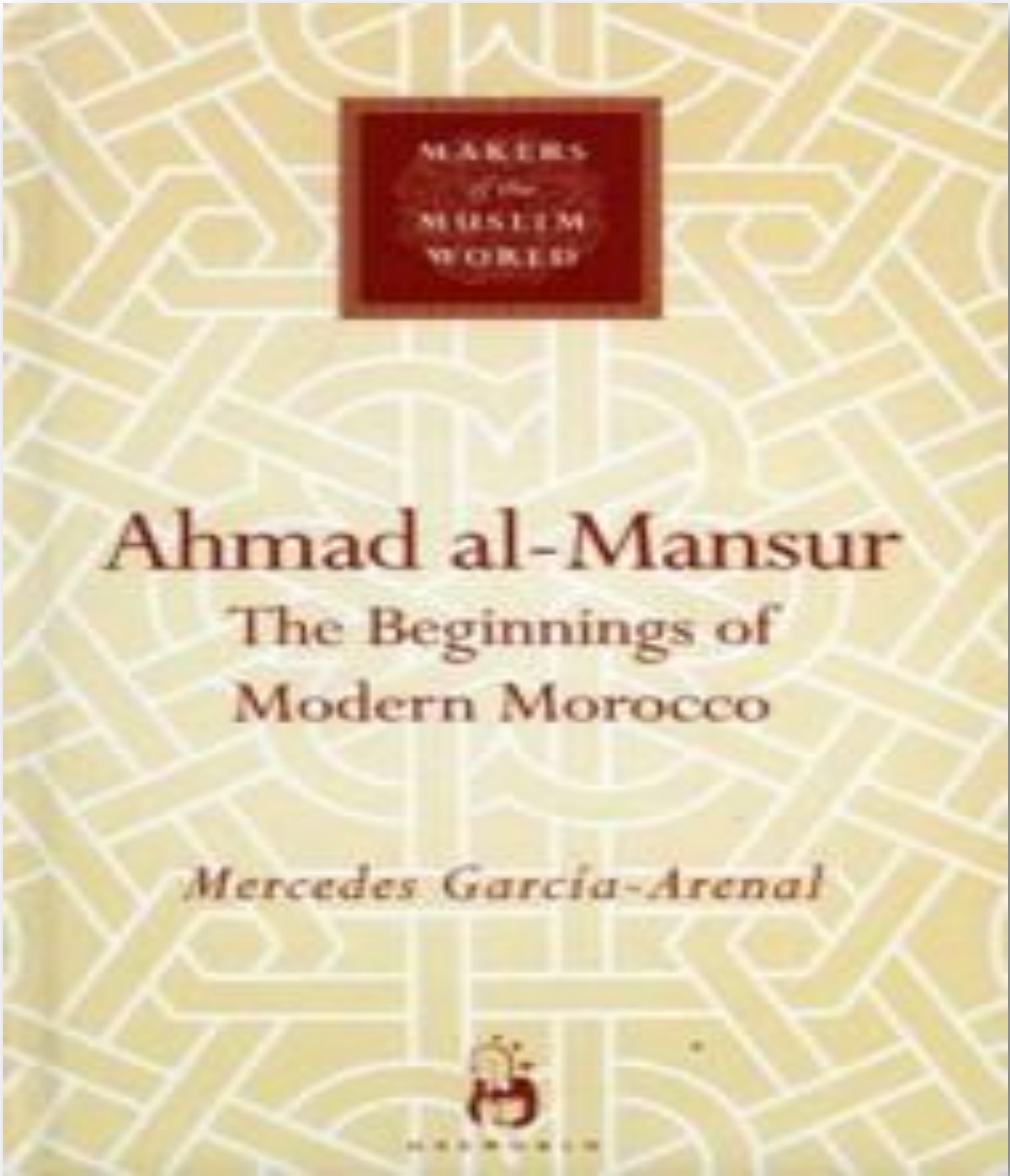
3- راجع: A. El Moudden, Emergence d'un nouvel objet de recherche historique au Maroc : les études turco-iraniennes, in Ecritures de l'histoire du Maghreb. Identités, mémoire et historiographie, publications de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines, Rabat, 2007, pp. 127-128. B. ومن أهم الأبحاث التي أنتجها هؤلاء الباحثون:

A. El Moudden, Sharifs and Padishahs, Moroccan Ottoman Relations from the 16th through the 18th Centuries. Contribution to the Study of a Diplomatic Culture, Ph. D, Princeton University, N.J., 1992.

ع. الطبايلي، **العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن السادس عشر، 1548-1617**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989، مرقون؛ ع. بنحادة، **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، 1998؛ و**العثمانيون. المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، اتصالات سبو، 2008.

أكادَ المغرب دخول العصور الحديثة؟

.محمد حبيدة 5يناير 2014



نقتحم هذه القراءة بإبداء ثلاث ملاحظات أساسية:

أولا: عنوان الكتاب **أحمد المنصور: بدايات المغرب الحديث**، الذي أصدرته الباحثة الإسبانية مرسيدس غارسيا أرينال باللغة الإنجليزية سنة 2009، يوحي بأن الأمر يتعلق ببيوغرافيةٍ للسلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي الذي حكم المغرب في نهاية القرن السادس عشر. والحال أن الكتاب هو دراسةٌ حول المغرب زمن أحمد المنصور. وتعترف أرينال بصعوبة كتابة البيوغرافيا لأسباب أرشيفية. ذلك أن المصادر المعتمدة لا تمكِّن من ذلك. فالمصادر العربية تتحدث عن أحمد المنصور من حيث تكوينه الديني والعسكري وما خلفه من آثار، والمصادر الأوربية تركز على أسلوبه في الحكم.

ثانيا: إذا كان الكتاب ليس بيوغرافيةً، فإنه تمحور حول أحمد المنصور كأحد صناع التاريخ السياسي والعسكري والدبلوماسي في الحوض المتوسط عند نهاية القرن السادس عشر. ونشير بهذا الصدد أن الكتاب منشور ضمن سلسلة تسمى"*صناع العالم الإسلامي*" تصدرها منشورات"*عالم واحد*" بأكسفورد. وقد سبق لهذه السلسلة أن نشرت كتبا حول عدد من الشخصيات التي تركت بصمات كبيرة في تاريخ الإسلام السياسي أو الفكري أو الثقافي، مثل معاوية ابن أبي سفيان، ومحمد علي، وأبو نواس، والمتنبي، وابن حنبل.

ثالثا: تزامُنُ صدورِ كتاب أرينال مع ظهور عدد من الدراسات تمحورت إشكالياتها حول أحمد المنصور وعهده. ففي الفترة ما بين سنتي 2008 و2011 اغتنت المكتبة المغربية بالكتب الآتية:

1- "**المغرب في القرن السادس عشر: على عتبة الحداثة**" للمؤرخ الفرنسي بيرنار روزيِنْبِرْجي. وهذا الكتاب صادر بالفرنسية عن مؤسسة الثقافات الثلاث بإشبيلية سنة 2008.

2- "**خلافة أحمد المنصور المتخيَّلة: السلطة والدبلوماسية بالمغرب في القرن السادس عشر**" للباحث نبيل ملين، وهو صادر بالفرنسية سنة 2009 عن المنشورات الجامعية الفرنسية بباريس.

3- **"مؤسسة المخزن على عهدي أحمد المنصور والمولى إسماعيل"** للباحث محمد جادور، الصادر سنة 2011 عن مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء.

يتكون الكتاب من ثمانية فصول. خصّصت المؤلِّفة الفصل الأول لمعركة وادي المخازن، أو ما يسمى أيضا بمعركة الملوك الثلاثة، التي جرت وقائعها سنة 1578، وانتصر فيها المغرب على البرتغال، واحتل بفضلها أحمد المنصور واجهة المشهد السياسي بالحوض المتوسط. وتناولت في الفصل الأخير أزمات نهاية القرن السادس عشر وبداية السابع عشر، من مجاعات وأوبئة ونزاعات على الحكم. وبين هذين الفصلين يجد القارئ إضاءات هامة، مكتوبة بشكل جيد، سلّطتها أرينال على الأهالي، والمدن، والنخب الدينية، والجيش، والعلوج، والموريسكيين، واليهود، والدبلوماسية، والصراعات مع الأتراك العثمانيين، والتجارة، وغزو السودان. وكلها فصول، يجد فيها القارئ تركيبا مشيَّدا بإتقان حول المغرب في عهد سلطانٍ ترك بصماته ليس فقط على تاريخ المغرب، بل أيضا على تاريخ الحوض المتوسط والسودان الغربي.

وفي كل هذه الفصول استندت أرينال، التي سبق لها أن اشتغلت على العهد السعدي، والموريسكيين بالخصوص، إلى مصادر معروفة، متداولة لدى المهتمين بالقرن السادس عشر، مثل كتب الأخبار والمناقب والتراجم، والوثائق الأجنبية، لاسيما المصادر الدفينة لتاريخ المغرب، والمراسلات الدبلوماسية وكتب الرحلات الأوروبية. هذا بالإضافة إلى الدراسات الأنثروبولوجية حول الإسلام، خاصة تلك التي أنجزها إرنست غيلنر، وكليفورد غيرتز، وفِنسينت كورنيل. فهذا العمل لا يرتبط بكشف مصدري جديد، بل بقراءة نوعية لهذه المصادر وتقديم تركيب لهذا التاريخ.

تنطلقُ مرسيدس غارسيا أرينال من مناقشة فكرة المستشرق البريطاني بيرنار لِويس، التي مفادها أن المغرب ظل طوال تاريخه بلدا ضعيفا، ومنعزلا بسبب بعده الجغرافي عن المشرق، وتؤكدُ العكسَ، إذ تقول إن المغرب في عهد أحمد المنصور لم يكن كذلك، لا في

ذهنية السلطان نفسه، ولا في تصور ملوك القرن السادس عشر. ترى أرينال أن أحمد المنصور تمكن من ثلاثة أمور أساسية:

أولا، استطاع أن يكُون مَلكا عظيما، كما هو الحال بالنسبة لمراد الثالث، السلطان العثماني، وفيليب الثاني، ملك إسبانيا، وإليزابيث، ملكة إنجلترا.

ثانيا، مكَّن المغربَ من احتلال مقدمة المشهد السياسي الدولي.

ثالثا، وضَع البلادَ على سكة التحديث.

هذه النقطة الثالثة هي التي تشكل الفكرة الرئيسية التي يتمحور حولها الكتاب. وتستعرض الكاتبة، في سياق تحليلها، مجموعة من الصور والرموز، تقيس من خلالها عظمةَ مُلك أحمد المنصور، وذلك على ضوء بعض النماذج المعروفة في أوربا. ونذكر من هذه الصور والرموز ثلاثةً:

1- غزو السودان سنة 1591. هنا تتعامل أرينال مع هذا الموضوع من زاوية الكنوز كمؤشر على العظمة، على غرار ما حصل في أوربا عندما تدفقت عليها المعادن النفيسة والأحجار الكريمة والتوابل من العوالم الجديدة خلال القرن السادس عشر.

2- قصر البديع بمراكش. ذلك أن بناء هذا القصر من الرخام الوارد من إيطاليا يجسد، برأيها، قوة الدولة وعظمتها، كما هو الشأن في أوربا عندما أقدم الملوك على تشييد قصورٍ ضخمةٍ مثلت رمزا للسلطة والغنى.

3- امتلاك حيوان عجيب. في هذه الصورة تورد أرينال قصة الفيل القادم من إفريقيا، الذي أدهش أهلَ مراكش، على غرار الفِيلَة الهندية التي أبهرت هي أيضا أهالي المدن الأوربية.

تحُثنا قراءة هذا الكتاب على إبداء ملاحظةٍ، خاصةً ما يتصل بمفهوم العصر الحديث. هل يمكن الكلام عن عصرٍ حديث، مع ظهور الأشراف السعديين، وتحديدا مع أحمد المنصور؟ صحيح أن المغرب برز في الساحة الدولية في نهاية القرن السادس عشر بفضل سياسة أحمد المنصور وحنكته الدبلوماسية عقب معركة وادي المخازن، صحيح

أيضا أن هياكل الدولة صارت متينةً نسبيا بفضل التنظيم الجديد المقتبس عن الأتراك في مجالي الجيش وتدبير شؤون المخزن، لكن بعد وفاة أحمد المنصور سنة 1603 انهارت البلاد مثل قصرٍ من ورق بسبب الأزمات البيولوجية، من مجاعات وأوبئة، وتطاحن الأمراء على الحكم، وتنامي شوكة رجال الدين. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن قوة البلاد ارتبطت بشخص السلطان أكثر مما ارتبطت ببنية الدولة. فقد عجز المخزنُ عن إحداثِ مؤسسات سياسية وإدارية منظَّمة بحكم القانون، وتأسيسِ نظامٍ قار لولاية العهد، كما عجز عن فرض وجوده على الفقهاء بصفة شاملة ودائمة. ثم إن العقليات ظلت متشبثةً بالتقليد، مناهضةً لكل جديد.

لقد بقيت بنياتُ البلاد، الاجتماعية والاقتصادية، وأشكال ممارسة السلطة، وأنماط التفكير، عتيقةً، غارقة في روح العصر الوسيط. ففي القرن السادس عشر، عصر التجارة والنهضة والبروتستانتية في أوربا، لم يكن المغرب قد شق طريقه لا نحو اقتصاد ميركانتيلي، ولا نحو دولة قومية، ولا نحو تفكير عقلاني. فإلى غاية القرن التاسع عشر، كان المغرب مازال يحافظ على نسقه الوسيطي، إذ لم يعرف ذلك المحرك الاجتماعي، أي البورجوازية التي غيَّرت وجه أوربا في مطلع العصر الحديث. لذلك، وإلى حدود رجة الاستعمار في القرن التاسع عشر، عاش المغرب وفق اقتصاد زراعي، معاشي، وفق نظام سياسي يحتكر فيه المخزنُ السلطةَ على نحو عمودي، وفق نسق فكري يؤطره الدين الإسلامي تأطيرا شاملا

هذه الملاحظة تتجاوز، ربما، إطار هذا الكتاب، لأنها تندرج ضمن إشكالية عريضة، هي إشكالية التحقيب، لكنها لا تقلل من شأنه. إن عمل مرسيدس غارسيا أرينال يشكل مساهمة هامة لفهم تاريخ المغرب في محيطه الدولي. فتقاطع المصادر، العربية والأجنبية، والمنهج المقارِن الذي مدَّ جسورا أفقية بين سلاطين المغرب، وجسورا عمودية بين ملوك القرن السادس عشر، والبعد المتوسطي للتوصيفات والتفسيرات، كلها أمور تضفي على الكتاب قيمة أكيدة.

الإصلاح الديني في التجربة التاريخية الأوروبية (مقال)

16نوفمبر 2016 بقلم محمد حبيدة قسم :الفلسفة والعلوم الإنسانية



يردِّد المؤرخون والمهتمون بالتاريخ الديني لأوروبا مقولة مفادها أنّ العصر الوسيط ظاهرة كاثوليكية، بينما العصر الحديث ظاهرة بروتستانتية. ومسألة العصر أساسية لفهم هذا الأمر، لأنّها تحيل إلى سياق تاريخي كثيف يفسر كيف حصلت عملية إصلاح المنظومة الدينية، خلال القرن السادس عشر، وكيف أفرزت واقعًا تاريخيًّا كان له كبير الأثر في التأسيس لأفكار جديدة أكثر جرأة، خاصة في المرحلة اللاحقة المعروفة بعصر التنوير.

يستدعي تفكيك هذا السياق إبداء مجموعة من الملاحظات.

ملاحظة أولى: ارتبط الإصلاح الديني بتحولات اجتماعية وفكرية وسياسية شاملة أدخلت أوروبا في الأزمنة الحديثة في إطار ما يصطلح عليه بالنهضة. وقد لعبت المدينة دورًا كبيرًا في هذه التحولات. فالمدينة شكلت فضاءً جديدًا يسعى إلى التحرر من قبضة الإقطاع والكنيسة، وذلك بواسطة طبقة اجتماعية حاملة لمشروع التغيير، ألا وهي البورجوازية التي اشتغلت في التجارة، وانفتحت على العالم عن طريق الكشوفات الجغرافية، ورفعت شعار العقل. كما شهدت المدينة نشأة الجامعات إثر تلاحم المدارس التي صارت تبتعد عن اللاهوت وتدرِّس معارف جديدة ذات صلة بالقانون والفلسفة وأيضًا الفيلولوجيا التي مكنت من تتبع التحريفات الحاصلة في الإنجيل بالرجوع إلى النص الأصلي المكتوب باللغة الإغريقية. ومعلوم أنّ أولى الجامعات كانت قد ظهرت في باريس وأكسفورد في نهاية القرن الثاني عشر، لتتعدد بعد ذلك في مختلف مدن أوروبا الغربية والوسطى.

وشهد القرن السادس عشر حركة أدبية وفكرية تعرف بالإنسانوية، حيث برز مجموعة من المثقفين، أمثال الهولندي ديدي إيراسم، والفرنسي فرانسوا رابلي، والإنجليزي توماس مور، منحوا قيمة إنسانية للفرد ورأوا فيه طاقة قادرة على التحرر من الموروثات الجماعية، وعلى الخلق والإبداع في مجالات الفكر والفن. وكانت هذه الحركة الأدبية قد ارتكزت على الرصيد الفكري الإغريقي القائم على تحكيم العقل، واستندت إلى تقنية المطبعة التي ساهمت في بلورة هذه الثقافة الجديدة ونشرها. ورافق هذه الحركة، أيضًا، ارتقاء اللهجات المحلية، إذ تُرجم الإنجيل إلى الألمانية والإنجليزية والفرنسية، وغيرها من اللغات الناشئة.[1]

ومن جهة أخرى، ساعد على ظهور حركة الإصلاح الديني ميلاد الدولة القومية التي تعاظم فيها نفوذ رجال القانون على حساب رجال الدين، فيما يتصل بمستشاري ملوك أوروبا، كما يتضح ذلك مثلاً في البلاط الإنجليزي لما اتجه مستشارو هنري الثامن، وفي

طليعتهم توماس كرانمر، إلى تحكيم مسألة سيادة الدولة في الصراع مع البابا كليمانتي السابع عام 1534.

ملاحظة ثانية: انطلاق الإصلاح من داخل الكنيسة. ذلك أنّ المصلحين الدينيين كانوا رهبانًا أولاً وقبل كل شيء .لكنهم رهبان من طينة جديدة، لأنّهم تابعوا دراسات جامعية، وتلقوا تكوينًا جديدًا يقوم على القانون والفلسفة والفيلولوجيا. وهذا ما أهَّلهم لفهم اللاهوت برؤية جديدة تدعو إلى المراجعة والإصلاح. فضلاً عن أنّهم استطاعوا الحصول على كراس لتدريس هذا اللاهوت في عدد من الجامعات. نذكر منهم الإنجليزي جون فيكليف (ت 1384) الذي كان أستاذًا بجامعة أكسفورد، والتشيكي جون هوس (ت 1415) الذي شغل منصب عميد كلية اللاهوت بجامعة براغ، والألماني مارتن لوثر (ت 1546) الذي درَّس بجامعة فيتنبورغ، والفرنسي جون كالفن (ت 1564)مؤسس جامعة جنيف. ومعلوم أنّ هؤلاء المثقفين والمصلحين كان لهم تأثير بالغ في الكثير من الطلاب والرهبان في كليات اللاهوت التي اشتغلوا فيها.

ملاحظة ثالثة: إسهام الإصلاح في التحول الاقتصادي الذي مكَّن أوروبا من ولوج الرأسمالية. وسنخصص النقطة الأخيرة من هذا العرض لمسألة العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية بالرجوع إلى كتاب السوسيولوجي الألماني ماكس فيبر "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية."

لقد شكل الإصلاح الديني، الذي قسَّم أوروبا المسيحية إلى كاثوليكيين وبروتستانتيين، تجربة "فريدة" من الناحية التاريخية، كما يقول المؤرخ البريطاني يان كامرون، "إذ لم يسبق لحركة دينية، احتجاجية أو إصلاحية، منذ العصر القديم أن كانت على درجة كبيرة من الانتشار والصمود، على درجة كبيرة من النقد العميق، على درجة كبيرة من الهدم وإعادة البناء.[2]"

1.أزمة الكنيسة

في العصر الوسيط، كان نظام العلاقات داخل الكنيسة، من البابا إلى القس، يتماشى مع نظام الفيودالية القائم على صلات التبعية، من الأمير إلى الفارس. كانت الهرمية هنا

وهناك ملزمة ونسقية، إذ وجَّهت الكنيسة سياسة الأمراء وعقليات الناس، وهيمنت على الجميع هيمنة شاملة. لكن في نهاية العصر الوسيط، عندما أخذ الإقطاع في التفكك والبورجوازية في الارتقاء، مع النماء الكبير للمدن، بدأت تتغير الموازين الاجتماعية والثقافية والدينية. ويظهر ذلك في تعدد المدارس والجامعات، والتركيز في التعليم داخل المدن على القانون والفلسفة والحساب، وفي التجارة مع الشعوب غير الأوروبية والانفتاح على التعدد الثقافي. ويتجلى هذا التغير أيضًا في تنامي الدولة القومية. فقد كان لتعاظم سلطة الملوك منذ القرن الثالث عشر أثرٌ كبير في إضعاف سلطة الأساقفة.

في الواقع، تشير هذه المعادلة إلى مسألة في غاية الأهمية، إذ كلما اتجهت السلطة المدَنيّة والسياسية في شخص الملوك والأمراء نحو تدعيم بنياتها الإدارية والسياسية والعسكرية، وسارت بالتالي باتجاه التخلص من قبضة الكنيسة، تعمَّقت أزمة هذه الأخيرة. ونلمس هذا المسار عمليًّا خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر. قبل هذا التاريخ كانت هذه المعادلة تقوم على أساس احتكار الكنيسة لسلطة الإخضاع(autoritas) ، أي إخضاع الجميع للنفوذ الديني، من الأمير إلى الفلاح. وفي المقابل، لم يكن الأمراء يمارسون سوى سلطة الأمر.(potestas)

وبذلك كانت الكنيسة تتمتع بسلطة كاملة، مثلت مصدر الشرعية، أما الملوك فكانوا يمارسون سلطة الأمر والتدبير الإداري. وهذا تمييز أساسي بين "سلطة مؤسِّسة" و"سلطة تنفيذية"، كانت تخضع بموجبها الثانية للأولى. لكن هذه المعادلة أخذت في التغير في نهاية القرون الوسطى مع تنامي المَلكيات على أرض الواقع في مواجهة الفيوداليات المحلية، في سياق نشأة الدولة القومية، من جهة، ومع الانبعاث التدريجي للقانون الروماني، وما وفَّره من إطار قانوني لأنموذج الحكم، والذي سار شيئًا فشيئًا باتجاه استعادة عظمة الدولة، من جهة ثانية.

وهكذا انطلق مسلسل نقد المنظومة الكنسيَّة وسارت الأمور مع مرور الزمن باتجاه المناداة بإسقاط الوساطة الدينية التي كانت تلعبها هذه المنظومة بين الفرد وخالقه. هنا "يكمن الدرس الكبير الذي لقَّنته البروتستانتية للكنيسة، كما تقول جانين كيلي، والذي

كانت له نتائج هائلة على المستويين السياسي والديني، إذ تمكنت السلطة السياسية من التحرر نهائيًّا من وصاية الكنيسة.[3]"

ومن مظاهر هذه الأزمة، أيضًا، العقم الفكري الذي ساد في الأوساط العليا لهرم الإكليروس، إذ كان الأساقفة قد انغمسوا في مطارحات لاهوتية لا فائدة منها. هذا بالإضافة إلى الجهل المطلق لعموم الرهبان المسيِّرين للكنائس والأديرة ذات الاحتكاك المباشر مع عامة الناس.

وكانت أزمة الكنيسة قد انكشفت على مستوى قمة الهرم قبل أن تأخذ بعدًا عامًّا. ففي نهاية القرن الرابع عشر عاشت المؤسسة المسيحية تفككًا كبيرًا، يعرف في تاريخ أوروبا بِـ"الانشقاق الغربي الأعظم". ويتعلق الأمر بانقسام الكنيسة الغربية، في الفترة المتراوحة ما بين 1378 و1417، إلى سلطتين بابويتين. فإلى جانب بابا مدينة روما بإيطاليا، كان هنالك بابا آخر في مدينة أفينيان بفرنسا. ولم تستطع الكنيسة حل هذه المشكلة إلا في سنة 1417 حينما اعترف المجمَّع الديني، المنعقد بمدينة كونستونس في ألمانيا، ببابا واحد هو مارتان الخامس.

وفي مرحلة ثانية، اتسعت الأزمة بسبب ما أصبح يسود الكنيسة من مظاهر الترف الخارق والفساد الروحي. ففي بداية القرن السادس عشر، كان البابا الإسكندر السادس في واقع الأمر أميرًا أكثر منه أسقفًا. هذا ما دفع ببعض الباحثين إلى نعت البابوية بِـ "المونارشية .[4]"ومع البابا يوليوز الثاني شرع الفاتيكان ابتداءً من عام 1505 في بناء بازيليك كنيسة القديس بطرس في مدينة روما، التي استنزفت أموالاً باهضةً، وهو ما دفع بالبابا إلى الأمرِ ببيع الغفران إلى المسيحيين في كل كنائس أوروبا الغربية، إذ روَّجت الكنيسة المركزية في كل هذه الأنحاء لِوهْمٍ مفاده أنّ المسيحيين يمكنهم الحصول على المغفرة الإلهية من الذنوب والآثام التي يرتكبونها بواسطة تقديم مبالغ مالية معينة إلى كنائسهم المحلية، التي كانت تُرسَل إلى كنيسة روما. ومعلوم أنّ هذه الصكوك كانت قد اتخذت أشكالاً متعددة، منها ما كان من شأنه أن يمحو ذنبًا معينًا أو جميع الذنوب الماضية، وحتى الذنوب الممكن ارتكابها في المستقبل.

ونتيجة لهذا الأمر بدأت الأصوات ترتفع داخل الأوساط الدينية المستنيرة، وتندد بهذا السلوك، وتدعو إلى ضرورة مراجعة المؤسسة الدينية. وزاد من تعميق هذه الأزمة البابا ليون العاشر (1475-1521)الذي تولَّى أمر الفاتيكان عام 1513 وعمره لا يتجاوز الثمانية والثلاثين سنة، إذ كان من الصعب على الابن المدلل لأسرة الميديسيس الفلورانسية الثرية فهم ما يجري بالساحة الدينية، في وقت عمِلت فيه ثقافة النهضة على خلق مناخ فكري جديد اتسعت فيه دائرةُ استخدامِ العقل ونقدِ القوالب الجاهزة، إذ لم تمس الآدابَ والفنون فحسب، وإنّما أيضًا اللاهوتَ وطرائق ممارستِه.

وهكذا، انطلقت حركة الاحتجاج على الكنيسة والبابا والفساد الروحي بشكل عام. وخاض هذه المغامرة عددٌ من الدعاة إلى التغيير الديني، ليس فقط أولئك الذين خلَّدهم التاريخ أمثال الإنجليزي جون فيكليف، والتشيكي جون هوس، والألماني مارتن لوثر، والفرنسي جون كالفن، بل عددٌ لا يحصى من الرهبان والمثقفين المجدِّدين في كليات اللاهوت والكنائس والأديرة بمختلف مدن وقرى أوروبا الغربية والشمالية، الذين وَهَبُوا أرواحهم من أجل إرساء دعائم ثقافة دينية جديدة.

.2الإصلاح الأول: التشيكي جون هوس

اتخذت الحركات الإصلاحية منذ نهاية العصر الوسيط أشكالاً مختلفة، جماعية وفردية، دعت إلى التخلي عن الطقوس الكنسية الزائدة. لكنها تعرضت لقمع شرس من طرف الكنيسة المركزية والقوى الإقطاعية .إلا أنّ الأفكار التي عبَّر عنها المصلحون في وقت متأخر من هذا العصر، كانت أكثر أهمية بالنظر إلى الدور الذي لعبته في التمهيد لأفكار القرن السادس عشر البروتستانتية، وإن كان مصيرُهم جميعًا هو الإحراق أحياءً على يد الكنيسة. ويمثل هذه المجموعة، من دعاة الإصلاح الأوائل: الإنجليزي جون فيكليف، والإيطالي جيروم سافونارلي، وبالأخص التشيكي جون هوس الذي يعتبر أنموذجًا للراهب المثقف الذي وقف في وجه البابا ونادى بإصلاح الكنيسةِ وطقوسِها.

كان الراهب التشيكي جون هوس الذي توفي عام 1415أنموذجًا لما أسماه الباحثون بِـ "الإصلاح الديني الأول"، إذ تمكن بفضل معرفته الواسعة في ميادين اللاهوت والفلسفة

واللغات الكلاسيكية من تولي منصبِ عميدٍ بكلية اللاهوت بمدينة براغ. واستطاع كسب شعبية كبيرة لدى عامة الناس بسبب استعماله للهجة العامية التي سهَّلت عليهم فهمَ أفكاره الجديدة.

يمكن التعامل مع فكر هوس واحتجاجاته على الكنيسة الرسمية من خلال مرحلتين رئيسيتين. ففي المرحلة الأولى، التي أنجز فيها ترجمةً للإنجيل إلى اللغة التشيكية، وسلسلةً من التآليف حول المشكلات الدينية مثل "عبادة الصور"، و"حياة المسيح"، وعددٍ من الشروحات حول النصوص المقدسة، كان قد عبَّر عن مجموعة من الانتقادات بخصوص هذه النصوص والممارسات الدينية. أما المرحلة الثانية فقد انطلقت ابتداءً من سنة 1408، إذ أقدمَ على التنديد بشكل صريح بامتيازات الإكليروس. وأهم ما يميز هذه المرحلة على المستوى الفكري الجرأةُ التي أبان عنها في كتاباته المنتقدة للكنيسة، وفي طليعتها: كتاب "نداءٌ إلى البابا"، وكتاب: "قراءةُ كتب الدعاة لا إحراقها"، الذي دافع فيه عن أفكارِ الإصلاحي الإنجليزي جون فيكليف.

نادى جون هوس في كتاباته بتحديد البدع بالنظر إلى ما هو واردٌ في الإنجيل، وليس بالنظر إلى ما تسِير عليه الكنيسة الرسمية. وفي سنة 1412، لما روَّجت الكنيسة لتجارة الغفران التي كان البابا في حاجة إليها لتمويل حربِه ضد ملك نابولي، انتفض بقوة ضد ما أسماه بتجاوزات الكنيسة، وأعلن عصيانه لبلاط روما. فقد قال أمام مبعوثي البابا" :أنا مستعد للامتثال للبابا إذا كانت أوامره توافق أوامر المسيح، لكن إذا حصل العكس فلن أمتثل ولو أقيمت المحرقة أمامي.[5]"

هكذا إذن، اشتد الصراع بين الطرفين، إذ صعَّد جون هوس من انتقاداته تجاه الكنيسة المركزية وصكوك الغفران، ونادى بالعودة إلى تعاليم المسيح الأصلية والالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية .وشكَّل كتابُه الأخير، "الكنيسة"، إشارةً قوية على الطلاق المعلن بينه وبين البابا، إذ ميَّز فيه بين كنيسة روما المادية، وكنيسة المسيح الروحية، ودعا الناس إلى السير على النهج الأصلي للكنيسة.

في نهاية المطاف، تمكنت الكنيسة الرسمية من التخلص من جون هوس. فقد ألقت القبض عليه وحاكمته وأحرقته حيّاً في السادس من يوليوز عام 1415 بمدينة كونستونس جنوب ألمانيا. وبذلك اختفى هوس من الساحة الدينية، لكن أفكاره الجريئة بقيت حيّةً في أوساط عامة الناس وحتى النبلاء في بلدان عديدة من أوروبا الوسطى، وخاصة في تشيكيا وألمانيا والنمسا وهنغاريا، ممهدة الطريق لداعيةٍ آخر وجد أمامه ظروفًا سياسية وثقافية مواتية لشن هجومٍ فكريٍّ كاسحٍ على البابا، وإنجاح مشروعه البروتستانتي، ألا وهو مارتن لوثر.

3.تحرير الكنيسة: مارتن لوثر وجون كالفن

أثرت أفكار جون هوس، تأثيرًا كبيرًا، في مذهب الألماني مارتن لوثر (1546-1483). كان لوثر يردد كثيرًا قولة شهيرة": لقد أحرقوا هوس، ولم يحرقوا الحقيقة .[6]" لكن لوثر نجح فيما فشل فيه هوس. فإذا كان هوس قد راهن على عامة الناس ليلقى مصيره على المحرقة، فإنّ لوثر وجد إلى جانبه أمراءَ ألمان وبورجوازيةً حضرية في أتم الاستعداد لحمايته، ووجد في متناوله الإمكانيات الهائلة التي وفرتها المطبعة من أجل نشر دعوته.

مرَّ لوثر من محطتين. محطةٌ فكرية نظرية، ومحطةٌ عَمَلية تمثلت في مواجهة كنيسة روما. انطلق لوثر في بلورة مذهبه الإصلاحي من إشكالية وجودية، ألا وهي: "كيف السبيلُ للوصول إلى الحقيقة الإلهية؟" وللإجابة على هذا السؤال، ركز على الإنسان، أولاً وقبل كل شيء .يقول في كتابه الرئيسي "حرية المسيحي" (1520): "الحسنات لا تصنعُ الإنسانَ العادل، لكن الإنسانَ العادل لا يقوم إلا بالحسنات. وبالمثل، فإنّ السيئات لا تصنع الإنسانَ السيئ، لكن الإنسانَ السيئ لا يقوم إلا بالسيئات.[7]"

يتعلق الأمر بقضية مركزية في النسق اللوثيري، ذلك أنّ ما يقوم به المرءُ لا يمكنه أن يعوض المرءَ نفسه .وبالتالي يبقى المطلوب، في المقام الأول، هو العمل على تغيير الإنسان وتحريره من التصور الديني السائد، القائم على ما يجب أن يفعله الإنسان، لا على ما يجب أن يكون عليه هذا الإنسان. وهذه في حقيقة الأمر فلسفةٌ عميقة جدًّا، وجدت

طريقها إلى كبار فلاسفة أوروبا في العصر الحديث. فالاستقامة، برأيه، لا ترتبط بالخضوع لتعاليم الكنيسة وما تحث عليه الناس من الاعتراف بالذنب وشراء الغفران وتوزيع الصدقات، وإنّما بالسير على طريق العدل الرباني. وفي ذلك، بطبيعة الحال، تركيزٌ على قضية الإيمان المباشر بين الفرد والإله، وضربٌ للوساطة الدينية التي كانت تقوم بها الكنيسة.

وتعد فردانية الإيمان القضية الرئيسية التي تفسر كل مكونات المذهب اللوثيري. وهذه الفردانية هي التي ضربت المبادئ الثلاثة الكبرى التي يرتكز عليها النسق الكنسي، وهي:

-تمييز الكنيسة بين رجال الدين وغيرِ رجال الدين.

-احتكار الكنيسة لتأويل النصوص المقدسة.

-امتياز تعيينِ الكنيسة للرهبان والقساوسة والأساقفة، وعقدِ المجمَّعات الدينية.

وفي مقابل هذا النسق، بلور مارتن لوثر تصورًا جديدًا يقوم على المبادئ الآتية:

-كل مسيحي راهبٌ، وله الحق في خدمة خالقه.

-كل مسيحي مؤهلٌ لتأويل النصوص المقدسة.

-كل مسيحي مسؤولٌ عن الكنيسة وله الحق في تدبير شؤونها.

انطلاقًا من هذه القناعات، بدأ لوثر في شن حملة احتجاجية على ممارسات الكنيسة الرسمية وعلى البابا نفسه، مستندًا في ذلك، من جهة، إلى دعم الأوساط البورجوازية المتحررة والأرستقراطية المستنيرة، ومن جهة أخرى إلى فصاحته في إقناع الأساقفة والرهبان وطلاب كليات اللاهوت من أجل التخلص من وصاية أسقف روما.

وشكلت قضية الغفران حجر الزاوية في سلسلة الانتقادات التي وجهها لوثر للبابا ضمن رسالة بعث بها إلى أسقف مدينة مايونس، إذ عاتبه على سياسة صكوك الغفران التي خُصِّصت مواردها لتمويل عمليات تشييد كنيسة القديس بطرس وتزيينها، والتي

استنزفت أموال الناس، معتبرًا أنّ المسيحيين لهم الحق في العفو الإلهي دون اللجوء إلى شراء الغفران.

وإلى جانب موقفه من بيع الغفران، جدَّد لوثر الكنيسة الألمانية، من خلال:

-الدعوة إلى معابد بسيطة خالية من الزخارف والصور والتماثيل.

-إقامة القداس باللغة الألمانية.

-تغيير النشيد الديني الذي أصبح يعرف بالكورال اللوثيري.

-إباحة زواج الرهبان، كما فعل هو شخصيًّا إذ تزوج من راهبةٍ وأنجب منها ستةَ أطفال.

وبلغ الصراع أوجه بين الطرفين في عام 1517 حينما حرَّر لوثر بيانًا من خمسة وتسعين عرضًا، نُشر أول الأمر باللاتينية، ثم فيما بعد بالألمانية. في هذا البيان، ندَّد بالخروج عن النص المقدس وفساد الكنيسة وتجارة الغفران. وعقب نشر هذا البيان، الذي أحدثَ غليانًا ثقافيًّا حقيقيًّا في أوروبا، رفض لوثر المثول أمام البابا ليون العاشر، مستندًا إلى حماية أمير بلاد الساكس، فريديريك الحكيم.

ويرى بعض المؤرخين أنّ لوثر استفاد على نحو كبير من الإمكانيات الهائلة التي قدمتها المطبعة بوصفها أداةً رئيسية لنشر أفكاره الإصلاحية على نطاق واسع في أوساط عموم الناس، إذ ساهمت هذه التقنية الجديدة في نجاح هذه الأفكار في بلدان عديدة داخل أوروبا. فقبل عصر النهضة كانت قد ظهرت في جهات أوروبية كثيرة أفكار خارجة عن الخط الرسمي للكنيسة المركزية، لكن هذه الكنيسة كانت تفلح في قمعها. أما لوثر، كما هو الشأن بالنسبة إلى جون كالفن، فقد وجد في متناوله هذه التقنية الفعالة لشن هجوم ثقافي غير مسبوق على كنيسة روما ونشر أفكاره الإصلاحية. وبذلك انطلقت ما يمكن تسميته بلغة عصرنا حملةٌ إعلامية بين البروتستانتيين والكنيسة الرسمية.

تمكن لوثر بفضل المنشورات من إثارة الرأي العام. فالأفكار الجديدة لم تنشر عن طريق الكتب فحسب، وإنّما أيضًا بفضل منشورات تشبه الملصقات والصحف الحالية. في

هذا الصدد يقول لوسيان فيفر وهيرفي مارتان في مؤلَّف هام جدًّا تحت عنوان: "ظهور الكتاب": "في الواقع كانت الملصقات من وراء كل مرحلة كبرى في الإصلاح .[8]"ففي نضاله ضد البابا أقدم لوثر في 31 أكتوبر 1517 على إلصاق البيان المندد بسياسة الكنيسة المركزية على باب كنيسة فيتنبورغ، وهو ما شكل انطلاقةً حقيقيةً للاحتجاج على الخط الرسمي للمسيحية. وفي مرحلة موالية، ألصق لوثر وأتباعه البيانات المنددة بصكوك الغفران في كل ألمانيا، إذ في أقل من شهر انتشرت أفكار لوثر في كل ألمانيا. وأقبل الناس في ألمانيا على النص المندد بتجارة الغفران على نحو كبير أدهش لوثر نفسه، وأوضح له في الوقت نفسه أنّ البلاد لم تكن تنتظر إلا إشارة للجهر بما تُكِنُّه من سخط تجاه الكنيسة، وهذه الإشارة لم تكن ممكنة من دون الاستناد إلى المطبوعات.

وزاد من حدة هذه الحملة الإعلامية التي وفرتها المطبعة الحملةُ المضادة التي حاولت الكنيسة المركزية القيام بها، وذلك في شخص ملك إسبانيا شارل الخامس. في سنة 1521 طبعت الكنيسة منشورات وألصقتها على جدران المدن، تندد بأفكار لوثر وتطالب بإحراق كتبه. والحال أنّ هذه المنشورات قد عَرَّفت الناس بوجود كتب ممنوعة. فكانت النتيجة أن سارع هؤلاء بدافع الفضول إلى البحث عن هذه الكتب المثيرة للصراع للتعرف على محتوياتها.

لقد استطاع لوثر تفجيرَ الوحدة الدينية في أوروبا الغربية ونشرَ البروتستانتية في مجموع التراب الألماني، في مرحلة أولى، ثم في البلدان السكندينافية في مرحلة ثانية، حيث تبنى ملوكُ كل من الدنمارك والسويد والنرويج المذهب اللوثيري، بصفة تدريجية، دون قلاقل اجتماعية، وتخلَّوا رسميًّا عن الديانة الكاثوليكية.

وإذا كان الإصلاح اللوثيري قد نبع من الكنيسة ذاتها وفي جو من التفكك السياسي، جعل لوثر يستند إلى الأمراء الانفصاليين، وينجح بالتالي في مشروعه الديني في كل ألمانيا، فإنّ الإصلاح الكالفيني نبع من الجامعة، في جو سياسي كانت تغلب عليه سلطة المونارشية الفرنسية ومعاداتها للتجديد الديني، وهو ما يفسر انتشار اللوثيرية في مجموع التراب الألماني، وبقاء الكالفينية سجينة المنفى وعلى هامش البلد الأم، فرنسا.

وكما هو الشأن بالنسبة إلى لوثر، كان المصلح الفرنسي جون كالفن (1509-1564) يتمتع بتكوين متعددٍ في اللاهوت والقانون والفلسفة اليونانية. من الناحية اللاهوتية هنالك تقاربٌ واضح بين مذهبي لوثر وكالفن. فقد تأثر كالفن بأفكار لوثر بشكل كبير لاسيما فيما يخص التركيز على فردانية الإيمان، والتقرب من الخالق دون الحاجة إلى وساطة الكنيسة. أما الاختلاف بين المذهبين فيكْمُن في التفاصيل المرتبطة بممارسة الدين وطقوس العبادة، وأيضًا فيما يتصل بمجسَّمات الكنيسة، إذ لم يقتصر على التخلي عن التماثيل والصور التي تزين أماكن العبادة كما فعل لوثر، بل دعا حتى إلى التخلي عن الصليب نفسه.

ويوضح كتاب "المؤسسة المسيحية"، الذي نشره كالفن بمدينة بال السويسرية عام 1536، هذا المذهب بصورة قوية. ويمكن النظر إلى المذهب الكالفيني من خلال المبادئ الآتية:

-وجودُ إله مطلق لا يمكن للعقل البشري إدراكُه والإمساكُ به.

-استقلالُ الفرد بذاته في علاقته مع خالقه.

-ارتباطُ نجاةِ الإنسان من عذاب الآخرة بفعل الخير وتأكيد عظمة الخالق.

لم يكن كالفن يرغب، في بداية الأمر، في خلق انشقاق داخل الكنيسة الفرنسية على النحو الذي نلمسه في ألمانيا، وإنّما فقط في إصلاحها، وجعلها تسير على طريق النص الأصلي للإنجيل. لكن النهج الذي دعت إليه الدوائر الكالفينية والمتمثل في تحكيم النص المقدس على أوامر البابا لم يُرض السلطة المونارشية، إذ لم تتردد في ملاحقة الدعاة الجدد واضطهادهم. وتشكل "قضية الإعلانات ضد القداس"، التي سبَّت البابا بشكل علني، والتي أُلصقت على جدران مدينة باريس، وحتى على أبواب إقامة الملك فرانسوا الأول في 17 أكتوبر 1534، الحدثَ الذي أشعل فتيل الصراع بين دعاة الإصلاح الديني والدولة الفرنسية.

ومعلوم أنّ رد فعل فرنسا كان عنيفًا، إذ اعتقلت الكثيرَ من أنصار كالفن وأحرقت منهم أربعين فردًا. فعلى خلاف ألمانيا وهولندا وإنجلترا، حيث أشرفت الدولة بطريقة أو بأخرى على الإصلاح الديني، ظلّ ملوك فرنسا أوفياء للكاثوليكية، وشددوا الخناق على البروتستانتيين. وتفسر سياسة التشدد هذه كيف تحولت الدعوة إلى البروتستانتية ومناهضتها من قبل السلطة إلى صراعاتٍ دموية حقيقية تعرف باسم "الحروب الدينية" التي امتدت ما بين عامي 1562 و1598، والتي فجرت الصراع الأوروبي بين المذهبين البروتستانتي والكاثوليكي على أرض فرنسا، وعلى حساب أهاليها، وتسبَّبت في مآس جماعية، لاسيما من جهة البروتستانتيين الذين قُتلوا بالآلاف.

لقد أدت سياسة التشدد التي نهجتها المونارشية الفرنسية تجاه الفكر البروتستانتي، إلى فرار كالفن وعدد من أنصاره إلى الخارج. وشكلت مدينة استراسبورغ محطةً أولى في طريق الهجرة إلى مدن أخرى، بسويسرا خصوصًا، التي احتضنت بشكل لافت للنظر دعاةَ الإصلاح الفرنسيين. من هذه المدن بَالْ، ونيوشاتل، ولاسيما جُنيف، التي احتضنت عددًا كبيرًا من الدعاة الكالفينيين ونشرت كُتبَهم حتى أصبحت تعرف بـ "مدينة كالفن" أو "عاصمة الكالفينية."

وكما هو الشأن بالنسبة إلى لُوثر، استفاد جون كالفن وأتباعه من الإمكانيات الهائلة التي قدمتها المطبعة. تمثل ذلك في المطبوعات والمؤلفات التي دعت إلى إصلاح الدين وتحريره من قبضة الكنيسة .وعلى الرغم من مراسيم المنع البابوية ومحاكمات المصلحين الدينيِّين والحراسة المشددة التي مارستها السلطات بواسطة كليات اللاهوت، تسرَّبت هذه المطبوعات والمؤلفات إلى فرنسا عن طريق معارضِ ألمانيا والباعةِ الجائلين، وخلقت أقليةً بروتستانتية لم تستطع ممارسةَ عقيدتها الجديدة إلا في نهاية القرن السادس عشر، مع الملك هنري الرابع، إثر مرسوم نانْت الموقع عام 1598.

وإذا كانت أفكار كالفن قد ظلت حبيسة المنفى، ولم تلق نجاحًا كبيرًا في فرنسا، فإنّها وجدت، في المقابل، طريقها للانتشار الواسع في بلدان كثيرة من أوروبا، وخصوصًا في سويسرا وهنغاريا وهولندا وإنجلترا واسكتلندا. ففي إنجلترا بوجه خاص، حيث أشرفت

المونارشية على الإصلاح الأنجليكاني على نحو رسمي مع الملك هنري الثامن، والملكة إليزابيث الأولى، تبنَّت الكنيسة الإنجليزية العقيدة الكالفينية، وأخذت بكتاب صلواتِ كالفن وأفكاره.

.4البروتستانتية والرأسمالية

تحيل هذه الإشكالية إلى العلاقة المعقدة بين الدين والاقتصاد. فهل التغيرات التي حصلت في البنية الاقتصادية (نشأة الرأسمالية مع الكشوفات الجغرافية واتساع التجارة العالمية) هي التي كانت من وراء تطور الأفكار المرتبطة بالدين؟ أم أنّ تطور المواقف تجاه الدين هو الذي كان من وراء تقدم الاقتصاد ودخوله في النسق الرأسمالي؟

تتضارب الآراء بهذا الخصوص بشكل كبير .وعمومًا يصعب التسليم بالطرح الماركسي الذي يرى في الدين أحد مكونات البنية الفوقية، ويضعه بالتالي في تبعية لمتغيرات البنية التحتية، الاقتصادية والاجتماعية. يرى المؤرخ الفرنسي جون دوليمو في كتابه "نشأة الإصلاح وانتشاره" أنّ صحة النظرية الماركسية تستلزم، من حيث المبدأ، أن تظهر البروتستانتية في إيطاليا التي شهدت تطورًا كبيرًا في ميدان المال والأعمال في هذه الفترة، بالإضافة إلى أنّ البابا ليون العاشر الذي حصل في عهده الغليان الديني ينحدر من أسرة الميديسيس المعروفة بنشاطاتها التجارية والبنكية. والحال أنّ ليون العاشر هو الذي أصدر قرار العزل في حق مارتن لوثر. ثم إنّ معظم رجال الأعمال في القرن السادس عشر، سواء منهم الجينويين أو الفلورانسيين، الذين هيمنوا على التجارة والمال حتى مطلع القرن الموالي، ظلوا أوفياءَ للكاثوليكية.

وعلى عكس الطرح الماركسي، يرى الاتجاه الذي سار على درب ماكس فيبر، صاحب الكتاب الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، أنّ الفكر البروتستانتي الكالفيني، الذي أباح الرِّبا هو الذي مهد الطريق أمام تطور الرأسمالية. وقد دافع عن هذا الرأي عددٌ من الباحثين الذين تناولوا الرأسمالية لا من الوجهة الاقتصادية فحسب، بل أيضًا من الوجهة السوسيولوجية. في مقدمتهم الاقتصادي والمؤرخ البريطاني

ريتشارد هنري توفني، صاحب كتاب "الدين ونشأة الرأسمالية" (1926)، والاقتصادي الإيطالي أمينتوري فانفاني مؤلِّف "الكاثوليكية والبروتستانتية والرأسمالية" (1935).

وفي الاتجاه نفسه، يرى الاقتصادي الألماني فيرنير سومبارت في دراسته "اليهود والرأسمالية"، أنّ اليهود الذين كانوا يملكون الأموال ويمارسون الربا، هم الذين دفعوا بالرأسمالية إلى الأمام، إذ حصل التقاء بين التصورين اليهودي والبروتستانتي. هذا ما جعل بعض الباحثين يتكلمون عن البروتستانتية باعتبارها "يهودية جديدة.[9]"

لقد ظهر نقاش حقيقي في أوساط رجال الدين والبورجوازية، من أجل تجاوز القاعدة الموروثة عن العصر الوسيط، والمتمثلة من جهة في "السعر العادل" كون أنّ بنية الاقتصاد الوسيطي تقوم على الاستهلاك وليس على الإنتاج والاستثمار؛ والمتمثلة من جهة أخرى في "عقم المال"، كونه "لا يلد". وسعيًا إلى إباحة الربا وإنماء المعاملات التجارية والمالية الجديدة، التي لم تكن ضروريةً بالنسبة إلى التجار والمرابين فحسب، بل أيضًا لرجال الكنيسة أنفسِهم، توصَّل رجال العصر الحديث، وفي طليعتهم كالفن، إلى تخريجةٍ في غاية الأهمية وهي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار "حصة المجازفة" في التعامل المالي. وهذا ما جعله يبرِّر حق صاحب رأسِ المال المانحِ للقرض في الحصول على الفائدة.

ويفسر هذا الموقف الجديد تجاه النقد التطورَ الكبير الذي شهدته بعض المدن في القرن السابع عشر من الناحية المالية، وتحولَّها إلى محطات بنكية هامة في أوروبا كما كان عليه الأمر في أمستردام وجنيف. لقد خلقت البروتستانتية تصورًا جديدًا للثروة، إذ أنّ القدرة على الامتلاك والاجتهاد في العمل والنجاح في شؤون المال والأعمال شكَّلت في نظر البروتستانتيين واجبًا دينيًّا، وعلامةً من علامات الرضا الإلهي. وهكذا، تماشيًا مع منطق ماكس فيبر، دفعت البروتستانتية الاقتصادَ الأوروبي باتجاه الرأسمالية وأسهمت في تطويرها وتقديم الأفكار الضرورية لتبريرها.

ومهما يكن من أمر، فإنّ ما يثير الانتباه هو هذا التلاقي بين "أصولية" البروتستانتية، كما يقول جورج كزاليس، وليبرالية الرأسمالية .[10]فالرجوع إلى الأصل الذي نادى به

المذهب اللوثيري- الكالفيني، أي تحريرُ الدين المسيحي من الطقوس الزائدة والعودة به إلى الأصل، ومن ثم تحريرُ الفرد من وصاية الكنيسة وضغوطاتها وجعلُ الإيمان قضية فردية، كان قد وجد وسطًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا مواتيًا، إذ كانت الطبقة البورجوازية الصاعدة تسعى في مشروعها الاجتماعي والثقافي إلى الغاية نفسها، أي تحرير الفرد من إرث الإقطاع وجعل المبادرة الاقتصادية قضيةً فردية. ففي هذا المشروع المشترك المتمثل في التحرر من قيود الماضي، التقت "الأصولية" و"الليبرالية "من أجل فتح آفاق جديدة أمام المجتمع برمته.

ومن جهة أخرى، خلقت هذه المتغيرات الدينية مسارًا فكريًّا حقيقيًّا باتجاه الفردانية والعقلنة والعلمانية. ويتجلى هذا الأمر في العناصر الآتية، والتي نختتم بها هذه المحاضرة:

أولاً، إنّ البروتستانتية بإسقاطها للرهبنة أضعفت السلطةَ الاجتماعية الوسائطية التي كانت تمارسها الكنيسة على البشر، ودعمت فردانيةَ الصلة بين الفرد والخالق، ومن ثم أسهمت في بلورة حقوق الفرد التي تأكدت فيما بعد مع الثورات البورجوازية.

ثانيًا، إنّ إسقاط القداسة عن السلطة الدينية سهّل عمليةَ إسقاط القداسة عن السلطة السياسية، إذ بدأت هذه الأخيرة تأخذ طابعًا دنيويًّا، وهو ما ساعد في وقت لاحق على الدعوة إلى الفصل بين الدين والدولة.

ثالثًا، إنّ البروتستانتية، وما أفرزته من أفكار مختلفة عما كان سائدًا في الأوساط الدينية التقليدية، فتحت للناس طريقَ تعدُّدِ الأفكار والآراء.

مراجع :

-حبيدة (محمد(، **تاريخ أوروبا: من الفيودالية إلى الأنوار**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 42، الرباط، 2010.

-فيبر (ماكس(، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** (1901)، ترجمة محمد علي مقلد، منشورات مركز الإنماء القومي، 1990.

- CAMERON (E.), *The European Reformation* (1991), second ed., Oxford University Press, 2012.

- CARBONNIER-BURKARD (M.), *Calvin, une vie*, Paris, Desclée de Brouwer, 2009.

- CASALIS (G.), *Le Protestantisme*, Paris, 1976.

- DELUMEAU (J.), *Naissance et affirmation de la Réforme* **(**1973**)**, 6e éd., Paris, 1991.

- KUHN (F.), *Luther, sa vie, son oeuvre*, Paris, 3 vol., 1883-1884.

- LE GOFF (J.), « Le christianisme médiéval », dans *Histoire des religions*, t. 2, Paris, Gallimard, coll. La Pléiade, 1972.

- ROPS (D.), *La Renaissance et la Réforme*, Paris, 1955.

- TAWNEY (R. H.), *La religion et l’essor du capitalisme* **(**1926**)**, nouvelle éd., Paris, 1951.

---

[1]حول الإنسانوية ودورها المحوري في عصر النهضة، راجع محمد حبيدة، **تاريخ أوروبا: من الفيودالية إلى الأنوار**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 42، الرباط، 2010، ص ص 85-91

[2] E. Cameron, *The European Reformation*, second edition, Oxford University Press, 2012, p. 1.

[3] J. Quillet, *Les clefs du pouvoir au Moyen Age*, Paris, 1972, p. 123.

[4] F. Rapp, *L'église et la vie religieuse en Occident à la fin du Moyen Age*, 4e éd., Paris, 1991, p. 47.

[5] G. Casalis, *Le Protestantisme*, Paris, 1976, p. 29.

[6]**نفسه**، ص 46

[7]**نفسه**، ص 21

[8] L. Febvre et H. Martin, *L'apparition du livre*, Paris, 1958, p. 435.

[9] J. Delumeau, *Naissance et affirmation de la Réforme***,** Paris, 1991, p. 305.

[10] G. Casalis, *Le Protestantisme*, Paris, 1976, p. 104.

محاضرة: " الإصلاح الديني في التجربة التاريخية الأوروبية"

17أكتوبر 2016 بقلم قسم التحرير مؤسسة مؤمنون بلا حدود



نظمت مؤسسة مؤمنون بلا حدود تنظيم محاضرة علمية تحت عنوان : " الإصلاح الديني في التجربة التاريخية الأوروبية "للدكتور محمد حبيدة / المغرب وذلك يوم السبت 15 أكتوبر 2016 عند الساعة الرابعة بعد الزوال بقاعة صالون جدل الثقافي التابع لمؤسسة مؤمنون بلا حدود تقاطع زنقة واد بهت و شارع فال ولد عمير- عمارة ب. أكدال الرباط –المغرب .أهمما جاء على لسان الدكتور محمد حبيدة. بأن الإصلاح الديني، أو ما يعرف بالبروتستانتية، والذي عرفته أوروبا الغربية خلال القرن السادس عشر، محطةٌ رئيسة في طريق أنسنة الديانة المسيحية وتنسيب الاعتقاد. ومعلوم أن حركة البروتستانتية كانت قد شكلت في مطلع الأزمنة الحديثة تغيرا من بين تغيرات كثيرة

حصلت في نظام المجتمع (البورجوازية) ونمط الاقتصاد (الميركانتيلية (ونسق السياسة (الدولة القومية). وقد ارتبطت هذه التغيرات بدينامية ثقافية جديدة، هي الإنسانوية، التي نقلت الأوروبيين من هيمنة الجماعة إلى نزعة الفرد، من التسليم بالموروث إلى الحس النقدي، من السكون إلى المألوف إلى التجديد وتفجير طاقات الخلق والإبداع.

وما يثير الانتباه في تجربة الأوروبيين في مجال إصلاح الدين ثلاثة أمور رئيسة:

-إصلاح القرن السادس عشر هو ثمرة تراكم كبير في مسألة النظر إلى الدين المسيحي والدعوة إلى التعامل معه، ومع القائمين عليه، من البابا إلى الأسقف إلى الكاهن، تعاملا نقديا، وذلك منذ القرون الأخيرة من العصر الوسيط.

-انطلاق مراجعة الدين من داخل الدين .ومعنى ذلك أن جماعةً من الرهبان المستنيرين، من ذوي التكوين في اللاهوت والتاريخ والفلسفة، هم الذين قادوا عملية الإصلاح، كما هو الحال بالنسبة إلى جون هوس، ومارتن لوثر، وجون كالفن.

-إن إسقاط القداسة عن السلطة الدينية سهَّل عملية إسقاط القداسة عن السلطة السياسية، إذ بدأت هذه الأخيرة تأخذ طابعا دنيويا، مما ساعد في وقت لاحق على الدعوة إلى الفصل بين الدين والدولة، كما يظهر مع باروخ سبينوزا.

بطبيعة الحال، لم يمر هذا الإصلاح بنفس الطريقة في بلدان أوروبا الشمالية الغربية. فحسب خصوصيات هذه البلدان وسياقاتها السياسية، اتخذ الإصلاح الديني شكلا مذهبيا معينا، كما يتبين من خلال تجارب كل من ألمانيا وهولندا وإنجلترا. ومن جهة أخرى، رافقت هذا الإصلاح مآسٍ كثيرة وحروب مدمرة. وكلها قضايا ستأتي المحاضرة على تفصيل القول فيها.

في المحصلة، لم يكن الإصلاح الديني تصورا جديدا لممارسة الدين فقط، بل أفرز عقلية أخرى تسمح بحرية العقيدة، بالتعدد في الأفكار، ببلورة مواقف جديدة تجاه الواقع وحساسياته، أي تجاه الوجود المادي والأخلاق. وهذه التغيرات هي التي مهدت لعصر التنوير بتجلياته الفلسفية والأدبية والسياسية .

التغذية في بلاد المغارب

Horizons Maghrébins : le droit à la mémoire, « Manger au Maghreb », N°55, Presses universitaires du Mirail– Toulouse, France, 2006.

ظهر سنة 2006 العدد رقم 55 من مجلة آفاق مغاربية، التي تصدر عن منشورات جامعة تولوز بفرنسا، خُصص لملف الأطعمة والأشربة. ويسعى هذا العدد إلى تقديم مساهمات متنوعة حول تقاليد المائدة في المنطقة المغاربية، وفي الحوض المتوسط الغربي بشكل عام، من العصر الوسيط إلى الوقت الراهن. وشارك في هذا العدد ستة عشر باحثا من جامعات المغرب وتونس وفرنسا وبلجيكا يشتغلون في التاريخ وعلم الاجتماع والجغرافيا والأدب، أو في مجالات مهنية ذات صلة بالموضوع كالمطعمة والفندقة والسياحة. وبالإضافة إلى هذه المساهمات يضم هذا العدد مجموعة من الصور التي تعبر عن عادات الأكل والشرب، مأخوذة إما من المكتبة الوطنية بباريس أو من منتخبات خاصة، جمعها ورتبها في شكل ملف كل من محمد أوبهلي ومحمد الحبيب السمرقندي.

ويأتي هذا العدد لسد بعض الفراغ في مجال الاهتمام بتاريخ التغذية في بلاد المغارب، إذ أن البحث في هذا الميدان لازال جنينيا ولم يفرز بعد توجها حقيقيا تتقاطع فيه المستويات المادية والمستويات الثقافية، وتجذب إليه معارف كثيرة، كما هو الحال في الجامعات الأوربية. ففي فرنسا مثلا، منذ بداية الثمانينيات، مع أبحاث المؤرخ الفرنسي جان لوي فلاندران حول الغاسترونيميا التاريخية التي جعل منها مادة علمية قائمة الذات بجامعة باريس8، تعددت الدراسات والندوات والملفات الخاصة بمختلف الدوريات حول تاريخ التغذية، وانخرط التاريخ في نقاش خصب حول إشكالية الغذاء ومظاهره ودلالاته وسلوكياته، إلى جانب العلوم الاجتماعية الأخرى.

واستجابة لهذه الحاجة المعرفية اجتهدت المساهمات المعروضة بهذا العدد في استكشاف بعض المظاهر التاريخية والاجتماعية والثقافية للعادات الغذائية في بلاد المغارب. ولتقريب القارئ من هذه المساهمات، يمكن تناولها من خلال ثلاثة موضوعات رئيسية. الأول يهم ظاهرة التبادلات والانتقالات الثقافية. نذكر في هذا الصدد المقال الذي خصصه محمد أوبهلي للدور الذي لعبه أهل المغارب والأندلس خلال العصر الوسيط في انتقال العجائن وأذواقها إلى أوربا اللاتينية. وفي نفس السياق ركزت ليليان بلوفيي على المربيات العربية وانتقالها من الأندلس إلى أوربا، و أبانت كيف ارتبطت السكريات في العصر الوسيط بالوصفات الطبية، وكيف ألف حولها العلماء العرب والمسلمون كأبي القاسم الزهراوي كتبا كثيرة انتقلت مضامينها إلى أوربا بواسطة الترجمات التي سهرت عليها مدن قرطبة بإسبانيا وساليرني بإيطاليا.

ويهتم الموضوع الثاني بظاهرة الممنوعات، أي الأطعمة والأشربة التي تمنعها الشريعة الإسلامية والتي يستهلكها الناس بالرغم من ذلك بشكل خفي أحيانا، وعلني أحيانا أخرى. ففي مقال تحت عنوان الأطباق الكلبية تطرقت فيرجيني بريفوست لعادة أكل الكلاب في منطقتي الجريد وسجلماسة خلال العصر الوسيط. فقد كان الناس يسمنون الكلاب بواسطة التمر ويأكلونها كما يأكلون لحم الغنم بالرغم من الأحاديث النبوية التي تدعو إلى اجتناب استهلاك الحيوانات ذات الأنياب.

وفي موضوع الخمر تناول محمد حبيدة استهلاك المشروبات الكحولية في المغرب قبل الاستعمار، من منظور الاختلاف الحاصل في مواقف أهل الشرع من هذا المشروب، من محرم قطعا ومتسامح، وانتشار استهلاكه قبيل الحماية بفعل اتساع العلاقات التجارية مع الخارج وتزايد الاحتكاك بالأجانب.

أما الموضوع الثالث فيتصل بالموروث الغذائي في المغرب من زاوية العلاقة بين السياحة والمطعمة. وتعبر مساهمة إدريس بومكَوتي عن هذا التوجه الجديد الذي يرغب في خلق دينامية سياحية يحتل فيها التراث المطعمي مكانة كبيرة، إذ من شأن هذا التوجه أن يحافظ على الموروث الغذائي المتميز بغلبة الحبوب والقطاني والخضر والفواكه

وزيوت الزيتون والأركّان، ونقله من مجال الفولكلور إلى مجال الفندقة المهنية، خاصة في ظل الإقبال المتزايد على المنتجات البيولوجية من طرف الأوربيين الذين يتوافدون على البلاد بالملايين سنويا.

ويُعَرِّف بيرنار فليز، المختص في الفندقة المغربية والفرنسية، هذا التراث، في حوار منشور بهذا العدد، بكونه مجموع الأطباق التقليدية الموروثة عن مؤثرات ثقافية متنوعة، محلية ومتوسطية وشرقية وإفريقية. وبخصوص هذا التوجه الجديد يمكن ذكر تجربة جامعة فرانسوا رابلي بمدينة تور في فرنسا التي يشتغل بها منذ مدة، بتعاون مع المعهد الأوربي لتاريخ التغذية، ماستر "تاريخ وثقافات التغذية" الذي يضع من بين أهدافه، إلى جانب المقاربة العلمية، تكوين الطلبة في مجال الذِّواقة والفندقة والسياحة وتجارة المواد الغذائية.

لقد فتحت مجلة آفاق مغاربية النقاش في موضوع أصبح يثير في المدة الأخيرة اهتمام علوم اجتماعية كثيرة، من التاريخ إلى الجغرافيا مرورا بعلم الاجتماع والاقتصاد، وقطاعات عديدة، اقتصادية وإعلامية، مثل صناعات تحويل منتجات الفلاحة، وبرامج الطبخ التي تعج بها وسائل الإعلام المرئية، والفندقة وغيرها.

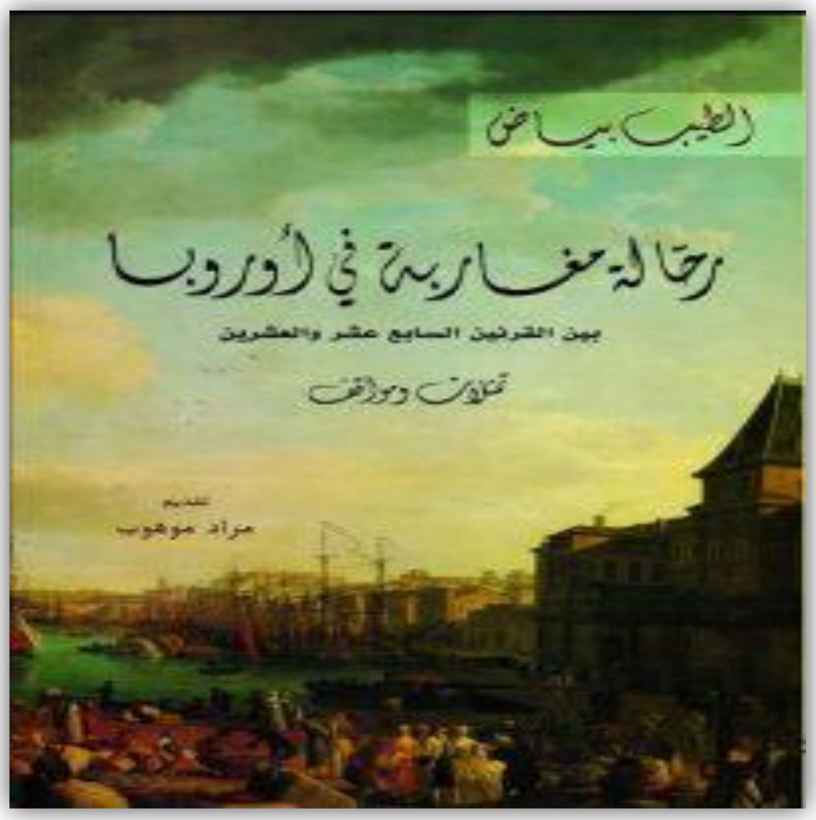
فكل هذه العلوم والقطاعات تسعى إلى استكشاف مظاهر الطعام والشراب، وعادات الطبخ والمائدة، وسلوكيات الناس اتجاه هذه المظاهر والعادات، كما تسعى إلى إبراز مؤهلات الموروث الغذائي واستثماره في المشاريع السياحية.

ويحتل التاريخ من بين هذه العلوم والقطاعات مكانة بالغة الأهمية، إذ يقدم إسهاما نوعيا في الموضوع. وتظهر أهمية التناول التاريخي للموروث الغذائي بالقياس إلى التطور الهائل الذي تعرفه التغذية في الوقت الراهن كمًّا ونوعا، وما تتسبب فيه مظاهر التطور هذه، مع كثرة الذهون والسكريات وانتشار محلات الأكل السريع، من مشاكل لصحة البشر. ولذلك ينتبه الباحثون، بمختلف تخصصاتهم، إلى الأطعمة النباتية ودورها في الوقاية من العديد من الأمراض، والتي شكلت من الوجهة التاريخية القوت اليومي الأساسي لمعظم المجتمعات قبل الانتقال إلى بنيات التصنيع والاستهلاك.

الحداثة في مرآة ما قبل الحداثة

محمد حبيدة. 6يوليو 2016

الطيب بياض، **رحالة مغاربة في أوروبا بين القرنين السابع عشر والعشرين: تمثلات ومواقف**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، الدار البيضاء، 2016.



صدر للمؤرخ الطيب بياض مؤلَّف حول سفريات المغاربة إلى أوروبا خلال المرحلة الواقعة ما بين 1611 و1922. ويندرج هذا العمل، الذي قدَّم له الباحث اللِّساني مراد موهوب، ضمن التراكم المعرفي الذي حصل، منذ ما يقرب من عشرين سنة، في مجال البحث والتأليف والتحقيق حول رحلات لسفراء أو لأعضاء في وفدٍ سفاري إلى ديار أوروبا الغربية، وخاصة فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا. ففي أواسط التسعينيات من القرن الماضي، كانت قد صدرت أعمال لكل من عبد المجيد القدوري "سفراء مغاربة في أوروبا: في الوعي بالتفاوت" (1995)، وسعيد بنسعيد العلوي "أوروبا في مرآة الرحلة: صورة الآخر في أدب الرحلة المغربية المعاصرة" (1995)، وخالد بن الصغير وسوزان ميلار "صدفة اللقاء مع الجديد: رحلة الصفار إلى فرنسا" (1995).

وفي مطلع القرن الحالي، رأت النور أعمال أخرى جمعت بين التحقيق والدراسة، منها "الرحلة التتويجية إلى عاصمة البلاد الإنجليزية" التي حققها عبد الرحيم المودن (2003)، و"إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار" الذي حققه عز المغرب معنينو (2004)، و"رحلة الوزير في افتكاك الأسير" التي اعتنى بدراستها وتحقيقها عبد الرحيم بنحادة تحت عنوان "سفير مغربي في مدريد في نهاية القرن السابع عشر" (2005).

وتكمن الإضافة النوعية للكتاب، موضوع هذه الورقة، في المقاربة المقترحة .استطاع الطيب بياض، بفضل أسلوبه في الكتابة، الجامع بين صرامة الأكاديمي وسخاء الأديب، أن يقدم عملا مشهديا يجذب القارئ ويشد انتباهه. قدَّم الأشخاص، عرَّف بهم، ذكر سياقات رحلاتهم، استعرض أقوالهم، وذيَّل كل فصل بفقرة من كتاباتهم. بين التاريخ والأدب، قد يصعب تصنيف جنس هذا الكتاب .لولا السياقات الزمنية المضبوطة لاعتقد القارئ أن صاحب الكتاب أديب مهتم بالمتن الرحلي.

يمكِّن الكتابُ القارئَ من تتبع الفصول المقترحة وفقا لعناوين المؤلَّفات التي كتبها الرحالة والسفراء، تتبعا في الزمان وفي المكان، ويضعه في صورة الأشياء بأفكار واضحة، وبناءات تعبيرية جميلة، وتحليل هادئ .وهو بذلك، ينقله نقلا سلسا من تجربة إلى أخرى، ومن موقف

إلى آخر. وبمعنى ثانٍ، يوضب الطيب بياض فقراته توضيبا فنيا. فالمشاهد والمواقف تبدو متحركة، من حيث تعاقب الرحلات وتعدد السياقات، السياسية والدبلوماسية. لكنها تتداخل مع بعضها البعض، في نهاية المطاف، في نوع من التصوير الجمالي، ليتخذ العمل شكل لوحة واحدة، من حيث ثبات المواقف وتحجر العقليات. يتغير اللون قليلا، مع رحلات بداية القرن العشرين، إذ نلحظ تبدلا ملموسا في المواقف اتجاه حضارة الإفرنج، أي الاعتراف بالآخر، بل وحتى "تمثل الذات بطعم المرارة". لكن اللوحة كانت قد رُسمت منذ مطلع القرن السابع عشر، وترسَّبت فيها ألوانٌ قاتمةٌ حدّ السواد.

يبدأ الكاتبُ كتابَه بقولة لمحمد الصفار مقتطفة من رحلته إلى فرنسا (1845-1846):

"ومضوا وتركوا قلوبنا تشتعل نارا، لما رأينا من قلوبهم وضبطهم وحزمهم وحسن ترتيبهم، ووضعهم كل شيء في محله، مع ضعف الإسلام وانحلال قوته واختلال أمر أهله. فما أحزمهم وما أشد استعدادهم، وما أتقن أمورهم وأضبط قوانينهم .وما أقدرهم على الحروب وما أقواهم على عدوهم، ولا بقلوب ولا بشجاعة ولا بغيرة دين، إنما ذلك بنظامهم العجيب وضبطهم الغريب، واتباع قوانينهم التي هي عندهم لا تنخرم."

تشكل هذه الحُرقة منعطفا بالغ الأهمية في النظرة إلى الأوروبيين. فالجيش المخزني كان قد انهزم في معركة إيسلي أمام الجيش الفرنسي المكوَّن تكوينا حديثا في أكاديميات نابوليون، وبالتالي بدأت تخفت شيئا فشيئا نبرة التعالي، وتتبخر أحلام استرجاع الأندلس، وتتلاشى أطلال معركة وادي المخازن التي جعلت المغاربة يسبحون في وهم التفوق على الإفرنج لما يزيد عن قرنين. كان زمن الصولة قد ولّى إلى غير رجعة. لكن الاستفاقة كانت قد تطلبت وقتا طويلا.

وتبرز نظرةُ التعالي هذه، أو ما أسماه الكاتب بِـــ "الاعتزاز بالنفس وتضخم الأنا"، ومظاهرُ التقليل من شأن الأوروبيين، في الشتائم والتوصيفات القدحية الكثيرة التي تحبل بها النصوص الرحلية، من قبيل "الكفرة.. قبَّحهم الله". كما تظهر في نعت أخلاقياتهم بِـ "الإشراك والكفريات الفظيعة". كان السفير ابن عثمان المكناسي قد نعت ملك إسبانيا

كارلوس الثالث بـِ "الطاغية"، وتكلم عن البابا بيوس السادس بعبارة "أخزاه الله"، وأنه "إذا مات كَبْكَب في الجحيم وتجرَّع الحميم."

وفي سرد رحلي آخر نقرأ هذا اللعن للإنجليز: "اللهم أحص القوم الكافرين عددا، وشتتهم بددا ولا تبق منهم أحدا". يتعلق الأمر بأبي الجمال الفاسي، عضو البعثة السفارية إلى إنجلترا عام 1860. وما يثير الانتباه في "رحلته الإبريزية إلى الديار الإنجليزية" هو تمثله لمظاهر الحداثة، وهو المحكوم بمرجعية فقهية لم تتحرر بعد من نسق القرون الوسطى. ففي فقرة تحت عنوان "الدنيا للنصارى والآخرة للمسلمين"، يرى الطيب بياض أن صاحب الرحلة كان "يجد في الدين الإكسير المداوي من كل نقص وشعور بالدونية والعجز، أمام التراكم الحضاري والتطور الصناعي والتقني الذي عرفته أوروبا في القرن التاسع عشر". يصف أبو الجمال التقنيات الحديثة، ويخلص إلى القول: "قال بعض العلماء إن النصارى حُرموا جنة الآخرة، فأعطاهم الله جنة الدنيا بستانا متصلا من البحر المحيط بالأندلس إلى خليج قسطنطينية."

ومن جهة أخرى، لم تخرج التوصيفات الواردة في متون الرحلات، عن إطار الانبهار والدهشة حينا، واستحسان بعض التنظيمات والمستحدثات حينا آخر. إذا استثنينا قيمة هذه الكتابات الأدبية، لم يكن للسفريات التي بعثها المخزن إلى أوروبا وقع يذكر على البلاد، في ناحية من النواحي، سياسيةً كانت أو غير سياسية.

وتغري مواقف الرحالة المغاربة بإحداث تقاطعات مع رحالة فرنسيين وإنجليز زاروا المغرب، وأنتجوا، من جهتهم، سُرودا رحلية لا تخلو من أهمية، من حيث الفهم والتصور. هنا، تتجلى فائدة المقارنة بين هؤلاء وأولئك، خاصة إذا سلطنا الضوء على مرحلة بعينها، كالقرن الثامن عشر، عصر الأنوار في أوروبا.

اكتفى الباشدور ابن عثمان في "الإكسير في فكاك الأسير" (1779) بتدوين مشاهدات أفقية، انطباعية في معظم الأحيان، ومليئة بالأحكام. ومن ثم، لم يكن لهذه الانطباعات والأحكام محل من الإعراب في مرحلة كانت فيها الهوة قد اتسعت بين عالمين متفاوتين

تفاوتا صارخا. فرجال أوروبا كانوا، في هذا العصر، قد حققوا ثورة مجيدة في إنجلترا، أرست دعائم نظام دستوري برلماني، وأنجبوا فلسفة سياسية أسست للحرية، والمساواة المدنية، وسيادة الأمة، مع جون لوك، وفولتير، ومونتيسكيو، وروسُّو، وأبدعوا في فرنسا الأنسيكلوبيديا)المعجم العقلاني للعلوم والفنون والمهن) مع دونيس ديدرو وجان دالمبير، وأنشأوا صالونات أدبية وصحف سياسية. وبكلمة واحدة، خلقوا عالَما على أتم الاستعداد لاكتساح باقي العوالم بأنياب نحتتها الرأسمالية وقواعد العلم.

وفي مقابل رحلات المغاربة الانطباعية، كانت رحلات الأوروبيين عقلانية .ولذلك، كان لها وقع كبير في تحديد سياسة أمم أوروبا إزاء المغرب. القنصل الفرنسي لويس شينيه، مثلا، الذي أقام بالرباط ما بين 1767 و1782، سجل ملاحظات نفعية ونشرها في ثلاثة مجلدات تحت عنوان "مباحث تاريخية حول المغاربة" (1787). صحيح أن هذا الكتاب لا يخلو من مسبقات تمس تقاليد المغاربة ومعتقداتهم، لكن قيمته أكيدة، لأنه وفَّر لفرنسا أداة لفهم المغرب فهما عموديا، من حيث بنياته، الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فقد تنبَّه للتضاريس، والثروات الطبيعية، والتقنيات، وطرق خدمة الأرض، والحرف، والأسواق، والأسعار، وتنظيمات القبائل، والعلاقات الاجتماعية، وشكل السلطة، ومظاهر الحياة اليومية، ومستوى التعليم والمعارف.

بطبيعة الحال، لم يكن نص لويس شينيه فريدا. فقد سبقته كتابات عدَّة بقلم عدد من السفراء والقناصلة والتجار والأسرى، من فرنسا وإنجلترا وبلدان أوروبية أخرى، وتلته نصوص من نفس الجنس، في مقدمتها نص شارل دوفوكو، "استكشاف المغرب" (1888). وكلها مراجع أساسية، ذات فائدة عَمَلية، اعتمدها الفرنسيون في فهم المغرب تمهيدا لبسط الهيمنة على البلاد.

ويظهر هذا التفاوت بين بلد تستند معرفته على الانطباع، وبلد يسعى إلى فهم الأشياء فهما حسابيا وعَمَليا، في هذا الحوار الوارد في الكتاب، والذي جرى بين السفير المغربي محمد بنسعيد السلاوي ووزير البحر الفرنسي، عام 1866: " ثم سألنا عن عدد الآدمى الذي

يكون في المغرب. فأجبناه بأنه كثير ولا حقيقة عندنا بعدده. فسألنا: هل عندنا عساكر وكم عدده؟ فأجبناه بأن العسكر عندنا ولم ندر عدده أيضا."

هذه هي الثقافة المغربية في عصر ما قبل الحداثة. انطباعية. تضخيمية أو تقزيمية. ثقافة قدسية، مرتبطة بالدين وغارقة في الموروث. ثقافة ماضوية .ثقافة تعيد إنتاج الماضي، ولا ترى في الحاضر سوى صورة مشوهة من هذا الماضي، ولذلك لا مستقبل إلا باسترجاع نقاء الماضي. وهذا الفهم، في عقلية مثقفي هذا العصر، هو فهم كلي لا يتجزأ. عندما وصف أبو الجمال الفاسي، في رحلته الإنجليزية، سنة 1860 "البابور العظيم" الذي سافر به إلى "اكريت ابريطن "قال: "هذا المركب يسمى بابور فركطة لعظمه... واسم رئيسه بلغتهم كبْطن شلص يوراط. وهذا الرئيس، مع كفره، تعجبنا من إحسانه، وحسن شيمه وأدبه، ومساعدته لنا وملاطفته، وددنا أن لو كان مسلما". كان من الصعب على الرحالة المغاربة، وهم يحملون في أذهانهم "السيف الأشهر على كل من كفر"، كما جاء عند أفوقاي، أن يستوعبوا واقعا أساسيا، كون أن تقدم أوروبا حصل عبر التحرر من قبضة الدين.

في نهاية هذه الورقة، أقول: ربما يأتي يوم ينهل فيه أحد السينمائيين المغاربة الشباب، من ذوي التكوين المتين، من تاريخ هذه الثقافة التقليدية، فيتحفنا بفيلم حول شخصية من الشخصيات المغربية لا تعلم أصلا أنها تعيش في العصور الوسطى، لكنها تسافر في الزمن لتزور عصرا آخر، عصر الأنوار، وتقف، من حيث لا تدري، على حداثة كبريات مدن أوروبا مثل باريز أو اللندريز .سيناريو سفر في المكان يتحول إلى سفر في الزمان. فيلم يُعيد، بهذا التفاوت، بناء مشاهد وتمثلات ومواقف: ملابسٌ فضفاضة تجاوزتها ملابس مقدودة. تقزُّزٌ من الأطعمة المعروضة. انبهارٌ بمواصلات ومستحدثات كأنها سحر مبين، من بابور البحر (الباخرة) إلى بابور البر (القطار)، مرورا باستخدام السلك)الهاتف)، وفرجة الطياطرو (المسرح)، و"بستان الوحوش" (حديقة الحيوانات.(

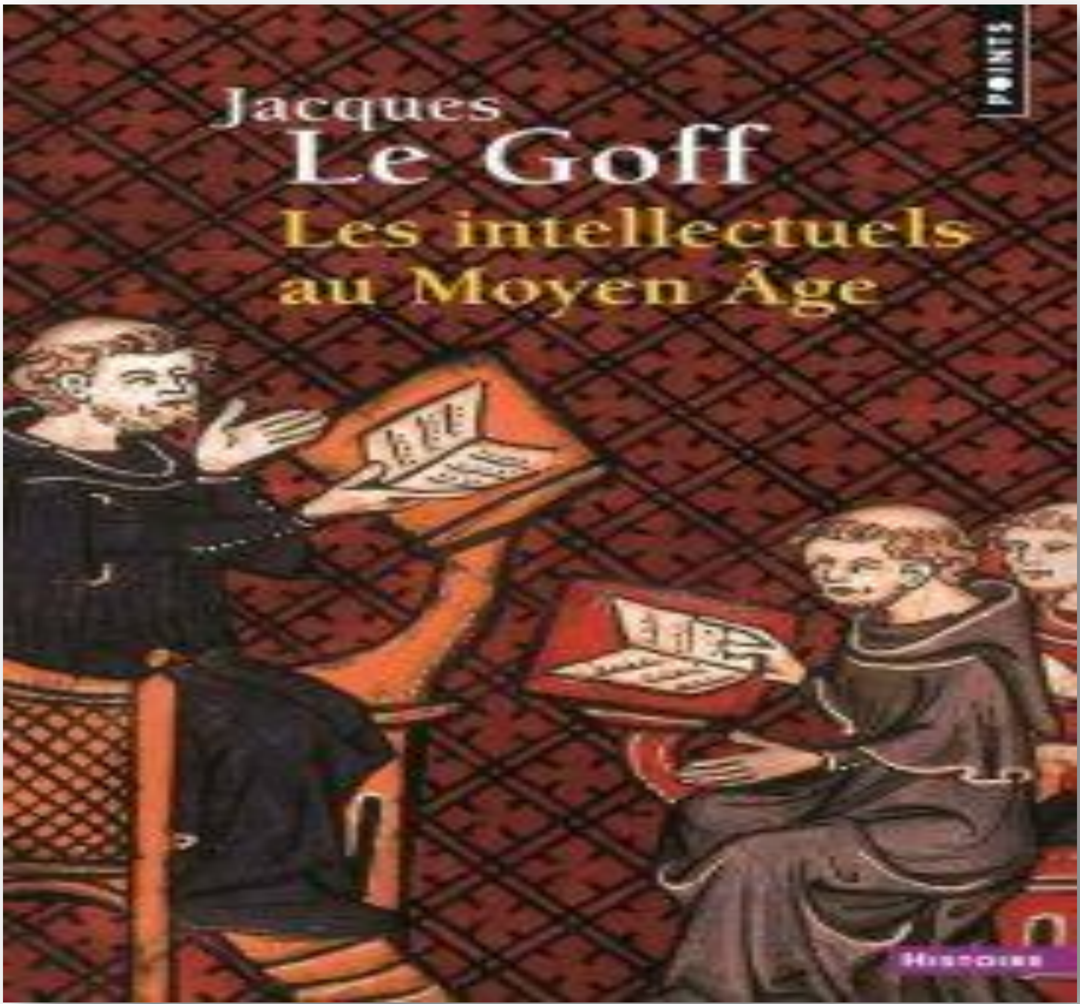
ويبقى الإحساس رغم هذا وذاك. ورغم المرجعية الأخلاقية التي تنعت زينة النساء بِـ "تبرج الجاهلية الأولى". ما يبوح به الحجري من حُبّ في "ناصر الدين على القوم الكافرين"، في مطلع القرن السابع عشر، يستحق أن يُنقل من الكتاب إلى الشاشة:

"وكانت في تلك الدار بنت... من أربع وعشرين سنة... وكانت البنت تزين نفسها وتسألني... ثم قالت لي أعلمك تقرأ بالفرنج، وصرت تلميذا لها... وكثرت المحبة بيننا حتى ابتليتُ بمحبتها بلية عظيمة... كنت قبل ذلك في خصام مع النصارى ...والآن هو الخصام مع النفس ... وكنت أخفي ما أصابني من الهم بسبب هذه البنت ...وسألتني هل عندي امرأة في بلادي؟ فقلت لها عندي! ثم قالت وتتزوجون أكثر من امرأة؟ قلت لها جائز في ديننا. ثم قالت هل عندك أولاد؟ قلت لها عندي، وقلت في نفسي حين علمتْ ذلك تنقص المحبة، فلم تنقص شيئا... ورأيتها يوما زينت نفسها، وكانت ترعاني وليس لي خبر بما أضمرت، وسرت إلى الجنان، والبساتين بتلك البلاد ما لها حيطان للتحويط... وسمعتها تناديني فجئت من داخل الجنان ...فتكلمنا هنالك، وفهمت من حالها ما لا يخفى"...

المثقفون الأقدمون

في 2017 مارس 18 محمد حبيدة.

Jacques Le Goff, **Les intellectuels au Moyen Age** (1957), Paris, Seuil, collection Points Histoire, H78, 2014, 227 pages.



من أمهات الكتب التي تغني المكتبة التاريخية عموما، ومكتبة التاريخ الأوربي على نحو خاص، كتاب "مثقفو القرون الوسطى" للمؤرخ الفرنسي جاك لوغوف. صدر هذا الكتاب لأول مرة عام 1957. وهو ثاني مؤلَّفٍ كتَبَه بعد دراسته الأولى "التجار والمرابون خلال العصر الوسيط" (1956). ويندرج هذا الكتاب ضمن الأعمال الأولى، بما فيها كتاب "حضارة الغرب الوسيطي" (1964)، التي ضمنت له اعترافَ جماعة الباحثين في التاريخ، والتميزَ بين نظرائه من مؤرخي مدرسة الحوليات. ما يجمع بين هذه المؤلفات الأولى في مسار هذا المؤرخ الذي أصبح فيما بعد رائد الأنثروبولوجيا التاريخية بدون منازع، هو هذا الموطن الجديد الذي احتضن كل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، ألا وهو المدينة. المدينة التي أحياها الأوربيون في القرن الثاني عشر، ومنحوها وظيفة جديدة، تجارية وثقافية.

المدينة. هذا هو الفضاء الذي نشأ فيه المثقف الأوربي خلال القرن الثاني عشر. ومعلوم أن هذا القرن يوافق، لدى المؤرخين، ما يسمى بالنهضة الثانية، أي قبل نهضة القرن السادس عشر الكبرى، وبعد نهضة القرن التاسع، زمن الملك الكارولنجي شارلمان، مؤسس المدرسة. فمن أحشاء العصر الوسيط، عصر الفيودالية والكنيسة، بزغت بدايات التحول: تفككُ بنيات المجتمع الزراعي الإقطاعي، مجتمع الفرسان والرهبان والأقنان، مجتمع الحصون والأديرة، ونشوءُ بنيات جديدة ارتبطت بمجتمع حضري ينشط فيه التجار والحرفيون والمثقفون وتسود فيه مؤسسات جديدة هي المدارس والجامعات. "في البداية، يقول صاحب الكتاب، ارتبط كل شيء بالمدن. المثقف في العصر الوسيط نشأ معها، إذ مع تطور وظيفتها التجارية والحِرفية، ظهر المثقف كواحد من هؤلاء المهنيين الذين احتضنتهم هذه المدن التي فرضت تقسيم العمل". ومعنى ذلك، أن المدينة لم تكن فقط محل رواج للسلع والبضائع، بل أيضا للكتب والأفكار. كانت الكتب تأتي إلى أوربا بفضل التجارة البعيدة كما تأتي التوابل والأحجار الكريمة وأثواب الحرير، فتحمل إلى الغرب المسيحي الثقافة الإغريقية-العربية.

المثقفون، بمفهوم هذه المرحلة، هم أهل المدينة الذين يفكرون، الذين يحترفون المعرفة، بحثا وقولا وتدريسا. البحث عن المخطوطات الإغريقية والعربية في الخزانات الخاصة والعامة، القريبة والبعيدة، وقول الشعر في الساحات العمومية، وتوليد الأفكار وتدريسها في المدارس والجامعات. وقد شكل الأدباء والخطباء والشعراء والفلاسفة وفقهاء القانون سلطة ثالثة داخل المجتمع إلى جانب سلطة الكنيسة وسلطة الدولة. لقد مكنتهم معرفتهم للغة الإغريقية وللقانون الروماني من التحول إلى "جماعة سوسيو-مهنية مؤثرة في المشهد الحضري". لكن الفلسفة، كممارسة فكرية وكخلفية معرفية للأفكار والأشعار، هي التي ميزت المثقفين كشريحة اجتماعية ذات خصوصية على مستوى المزاج وأسلوب الحياة. بهذا الخصوص يورد جاك لوغوف نصا في غاية الأهمية للفيلسوف الدنماركي بُويسيوس دوداسي، الذي درَّس الفلسفة بجامعة باريس في أواسط القرن الثالث عشر. يقول هذا المثقف: "الفلاسفة بطبيعتهم فضلاء، أعفّاء، يتصفون بالعدل والاعتدال، بالعزم والحرية، بالطيبوبة والشهامة، يحترمون القوانين ويبتعدون عن الملذات."

يميز جاك لوغوف في هذا الكتاب، الذي نظمه في ثلاثة فصول (نشأة المثقفين في القرن الثاني عشر، ونضج الثقافة في القرن الثالث عشر، والتحول من الثقافة الجامعية إلى الثقافة الإنسانوية)، بين أصناف عدة من المثقفين .ويستجيب هذا التصنيف للتطور الحاصل في تركيبتهم الاجتماعية والفكرية بالعلاقة مع الإكراهات السياسية والدينية التي عرفتها أوربا حتى نهاية العصر الوسيط الكلاسيكي.

يعرض الكاتب في البداية لصنفين رئيسيين من المثقفين خلال القرن الثاني عشر. مترجمون ولاهوتيون مستنيرون من جهة، وشعراء غاوُون من جهة ثانية. ما يثير الانتباه في هذه الدراسة هو التأكيد على مسألة أساسية، كون أن المثقفين الأوربيين الأوائل كانوا مترجمين. في القرن الثاني عشر، ارتبطت الثقافة بحركة الترجمة، حيث انكب أهل المعرفة، على نحو فردي أو بشكل جماعي، بمساعدة الإسبان الذين عاشوا في كنف الإسلام، على ترجمة النصوص المكتوبة أصلا بالعربية أو النصوص العربية المنقولة

عن اللغة الإغريقية. لقد ترجموا كتب المنطق والفيزياء (أرسطو)، والرياضيات (أقليدس والخوارزمي)، وعلم الفلك)بطليموس)، والطب (أبقراط وابن سينا). وفي عملية الترجمة هذه برع الإيطاليون والإسبان، منهم جاك البندقي الذي اختص في ترجمة نصوص أرسطو من الإغريقية إلى اللاتينية، وجيرار كريمون الذي اشتهر بترجمة مؤلفات عالم الرياضيات الخوارزمي، وهوغ سانتالا الذي نقل إلى اللاتينية الكتب العربية ذات الصلة بعلم الفلك والكيمياء.

وإلى جانب المترجمين، برز عددٌ من المثقفين اللاهوتيين الذين وسَّعوا من مساحة العقل في تناول القضايا الدينية. ويجسد الفرنسي أبيلاردوس نموذج المثقف الذي أنجبته التحولات الاجتماعية في القرن الثاني عشر. فهو ينتمي إلى طبقة النبلاء الصغار الذين عاشوا ظروفا صعبة بسبب نماء الرواج النقدي الذي تسبَّب في تراجع الاقتصاد المرتبط بالأرض، إذ تخلى عن الفروسية وفنون الحرب والتحق بعالم المعرفة. لكن روح العراك ظلت حية في نفسه، لأنه نقل هذه الروح إلى المجال العلمي. ولذلك نعته المؤرخون بِـ "فارس الجدل". لقد استطاع أبيلاردوس، صاحب كتاب "اعرف نفسك بنفسك"، مقارعة مدرِّسي اللاهوت والتفوق عليهم بأدوات المنطق المكتسبة من الاطلاع الواسع على الفلسفة الإغريقية، فكان "أول أستاذ" بارع في هذا الميدان.

أما الشعراء الغاوُون، أو ما يسمى بالكُولْياردِيُّون، فهم أدباء تمرَّدوا على النظام الفيودالي وعلى الحروب الصليبية، وسخِروا من النبلاء ورجال الدِّين، وقالوا الشعر في الخمرة والنسوة. وتكتسي مسألة التمرد هذه على النسق الاجتماعي أهمية بالغة بالقياس إلى الوضع القائم. فقوالب المجتمع الزراعي القروي، الذي أطرته الفيودالية والكنسية، كانت إلى حدود القرن الثاني عشر قد ثبَّتت كل شخص في مكانه طبقا لإيديولوجية المراتب الثلاث :محاربون (فرسان)، ومتعبِّدون (رهبان)، وكادحون (أقنان). لكن المدن كسرت هذا الوضع، ومنحت حركية غير مسبوقة للبشر والفكر، فأصبح بإمكان هؤلاء الشعراء التنقل بحرية من مدينة إلى أخرى لطلب المعرفة بالمدارس والمساهمة في إنتاجها، رغم حالتهم الاجتماعية الصعبة، إذ كانوا يعيشون من صدقات المحسنين. ومن

أشهرهم الشاعر هوغ بْريما الذي درَس بمدارس مدينة أورليان، وهام في مدن تور ومانس وباريس، حيث قال أشعارا فصيحة سخِرت من المؤسسات القائمة.

ولم تكن السلطات الدينية والسياسية لتسمح لمثل هذه الأشعار بالانتشار، فشنت حملةً من القمع والاضطهاد في حق هذه الشريحة من المثقفين إلى أن قضت عليهم. لكن التطور المتواصل الذي كانت تعيشه المدن أفرز صنفا جديدا من الأدباء والأساتذة المرتبطين بمؤسسات جديدة هي الجامعات. ففي القرن الثالث عشر، تحولت عددٌ من المدارس إلى جامعات في الكثير من المدن بفرنسا وإيطاليا وإنجلترا. "القرن الثالث عشر، يقول جاك لوغوف، هو قرن الجامعات". في باريس مثلا، تمكَّن روبير سوربون (1201-1274)، وهو راهب مستنير، من تأسيس مدرسة تردَّد عليها إثنا عشر طالبا، وجهزها بكتب من مكتبته الخاصة ومكتبات أخرى حتى صارت تتوفر على ألف مجلد، ووضع لها نظاما من الدراسة والتمرين والامتحان خضع له الطلاب الممنوحون وغير الممنوحين. وهذه المدرسة هي التي شكلت النواة الأولى لجامعة السوربون.

من الناحية السوسيولوجية، اندرجت نشأة الجامعة ضمن دينامية المدينة التي انتظم تجارها وحرفيوها في هيئات تجارية وحرفية، فكانت الجامعة هي الأخرى هيئة تجمع محترفي المعرفة الذين يشتغلون بالآداب والفنون والعلوم، مدرِّسون ودارِسون، بواسطة الكتاب الذي شكَّل الأداة الرئيسية لهذه الحرفة. لقد استقامت شؤون الجامعة منذ البداية وفق تراتبية معلومة وقواعد مضبوطة وأنظمة مخصوصة على مستوى سير الدروس وإجراء الامتحانات ونيل الشهادات من الباكلوريا إلى الدكتوراه مرورا بالإجازة التي تمكن الحاصل عليها من ولوج عالم التدريس. هذا الانتظام المعرفي هو الذي مكَّن، مع مرور الوقت، من كسب نوع من الاستقلالية إزاء السلطتين، الدينية والسياسية.

لقد أصبحت جماعة المثقفين مع نشأة الجامعة واتساعها جزءً لا يتجزأ من النسيج الحضري للمدينة. نقرأ في نص حول مدينة باريس بقلم راهب إرلندي زار السوربون في نهاية القرن الثالث عشر، ما يلي: "مدينة باريس مثل أثينا، مقسمة إلى ثلاثة أقسام: قسم أول خاص بالتجار والحرفيين وعامة الناس، ويسمى المدينة الكبيرة، وقسم ثانٍ خاص

بالنبلاء حيث يوجد قصر الملك والكاثيدرائية، ويسمى لاسِيتِي، وقسم ثالث خاص بالطلاب والمدارس، ويسمى الجامعة."

رسم المثقفون المعرفة بالمدارس الأوربية في إطار ما يعرف بِـ "الفنون الحرة" التي انتظمت في شعبتين رئيسيتين. شعبة الرابوع أو المسالك الأربعة (quadrivium)، وشعبة الثالوث أو المسالك الثلاثة .(trivium) كان توجه الرابوع علميا، إذ ضم الحساب والهندسة وعلم الفلك والموسيقى، بينما كان الثالوث أدبيا يدرس ضمنه الطلاب النحو والبلاغة والجدل. وعلى مستوى التدريس، حرص الأساتذة على خلق جسور بين الشعبتين، بالتركيز على مواد الثالوث لأنها أساس التواصل وتبليغ المعرفة مهما كانت طبيعتها. هذه هي المعارف التي كان يجب على الطلاب تحصيلها قبل الالتحاق بالجامعة للتعمق في فرع معرفي محدد. التاريخ مثلا كان فرعا من فروع البلاغة. لقد شكلت "الفنون الحرة" في القرنين الثاني عشر والثالث عشر تطورا كبيرا في نظام التدريس بالقياس إلى الهيمنة التي مارسها اللاهوت على هذا النظام على مدى قرون، وإن لم تكن هذه الفنون أمرا جديدا في الثقافة الأوربية، لأن جذورها تعود إلى الثقافة الإغريقية-الرومانية، التي كان قد أحيا روحها العالم الإنجليزي ألكُوِين الناطق باللاتينية، مهندس نهضة القرنين الثامن والتاسع، وواضع البرامج في مدارس إمبراطورية شارلمان.

وعلى مستوى طريقة التدريس، كان الدرس (lectio) والنقاش(disputatio) ، هما الأساس. الدرس لتلقي المعرفة من خلال الاشتغال حول النصوص وتفكيكها وتفسيرها، والنقاش للتناظر حول موضوع من الموضوعات ذات الصلة باللاهوت والمنطق. وفي كل هذه العمليات كان على الطالب أن يتعلم سبل الفهم والبرهنة والتبليغ. ومن جهة أخرى، كانت لغة التدريس هي اللاتينية في كل جامعات أوربا. وهذه الوحدة اللغوية هي التي يسَّرت حركة المثقفين بين البلدان.

الإشكالية التي واجهها المثقفون الأوربيون في القرن الثالث عشر هي إشكالية العلاقة بين الدين والعقل. كانت أعمال الترجمة ذات الصلة بأفكار أرسطو وابن رشد قد خلقت تيارا فلسفيا مشككا في الإيمان. لقد ارتبط المثقف بالفلسفة وبصرامة الموقف. في جامعة

باريس كانت قد تشكلت جماعة من المثقفين الأرسطيين والرُّشديين، مثل البلجيكي سيكار دوبرابان والدنماركي بُويسيوس دوداسي، الذين برعوا في الحِجاج والصرامة المنطقية، وفعفعوا بالبرهنة العقلية يقين السكولاستيكيين المبني على الجمع بين أرسطو والإنجيل، والذي قاده الألماني، ألبيرتوس ماغنوس، وتلميذه، الإيطالي توماس الأكويني. يقول جاك لوغوف بهذا الشأن: "في الوسط الرشدي بكلية الفنون (جامعة باريس) تكوَّن مثال المثقف الصارم."

ومعلوم أن الانكباب على هذه الإشكالية قد أحرج الكنيسة، وجعل أربابها يتخذون موقفا من كل قضية. سنة 1210 أصدر البابا قرارا بمنع تدريس "فيزياء" أرسطو بهذه الكلية، وإن كان قرار المنع هذا قد ظل صوريا، لأن البرامج الجامعية حافظت على تدريس الكتب الممنوعة. وقد استمرت الرقابة على الكتب والأفكار بطرق شتى. ففي عام 1277، أدان أسقف باريس إتيان توبي مثقفي الكلية، واضعا قائمة من 219 مقولة فلسفية، اعتبرها من البدع التي تجب محاربتها، منها أن المسيحية "لها خرافاتها وأخطاؤها كباقي الديانات"، وأنها "حاجز أمام العلم". هذه الإدانة، التي عرَّضت الأساتذة لشتى أنواع التضييق والملاحقة والاضطهاد، وحرمت عددا من الطلاب من الحصول على الإجازة والدكتوراه، لقيت مساندةً من طرف أساقفة أوربا، في مقدمتهم أسقف كانتيربوري، اللاهوتي روبيرت كيلواردبي.

في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وبالرغم من انتشار المؤسسات الجامعية في مختلف أنحاء أوربا، إذ تأسست جامعات في روما وكولونيا وفيينا وكلاسكو وكوبنهاكن إلى جانب الجامعات الأولى في باريس وأكسفورد، فإن المثقفين الأوربيين أظهروا محدوديتهم من الناحية الإبداعية. ثم إن عددا منهم إما خضعوا لسلطة الكنيسة وظلوا يسبحون في فلكها بتكرار المقولات اللاهوتية، أو ارتبطوا بالمونارشيات الناشئة لتبرير سلطة الدولة القومية الجديدة. في هذا السياق برز مثقفون جدد، متحررون من قبضة الكنيسة، وهيمنة الدولة، ومنطق التفكير الذي غلبت عليه اللغة اللاتينية. وهؤلاء المثقفون هو الإنسانويون. أدباء ومصلحون دينيون، أشهرهم أليغيري دانتي، وجيوفاني بوكاس،

وفرانسيسكو بيتراركه، وليوناردو بروني، وديديي إيراسم، وفرانسوا رابلي، ولورينزو فالا، وتوماس مور، وجون هوس، ومارتن لوثر وجون كالفن، وغيرهم ممن أبدعوا أفكارا جديدة وضعت الإنسان في صلب الاهتمام الأدبي والفني والفكري، ودعوا إلى التحرر من التقاليد والموروثات، وانتقدوا الكنيسة الكاثوليكية وبلوروا رؤية دينية جديدة تقضي بفردانية الصلة بين الفرد وخالقه.

لقد حصلت هذه النقلة، من المثقف الجامعي إلى المثقف الإنسانوي، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. المرحلة التي توافق ما يعرف بالنهضة .النهضة الكبرى. نهضة الفكر وإصلاح الدين وارتقاء اللهجات المحلية. إنه عصر الإصلاح الديني الذي أفرز مذهبا جديدا (البروتستانتية). عصر المطبعة التي ساهمت في نشر المعرفة على نطاق واسع. عصر الكشوفات الجغرافية التي فتحت أعين الأوربيين على عوالم جديدة. عصر اللهجات المحلية التي حدَّت من نفوذ الثقافة العالمة.

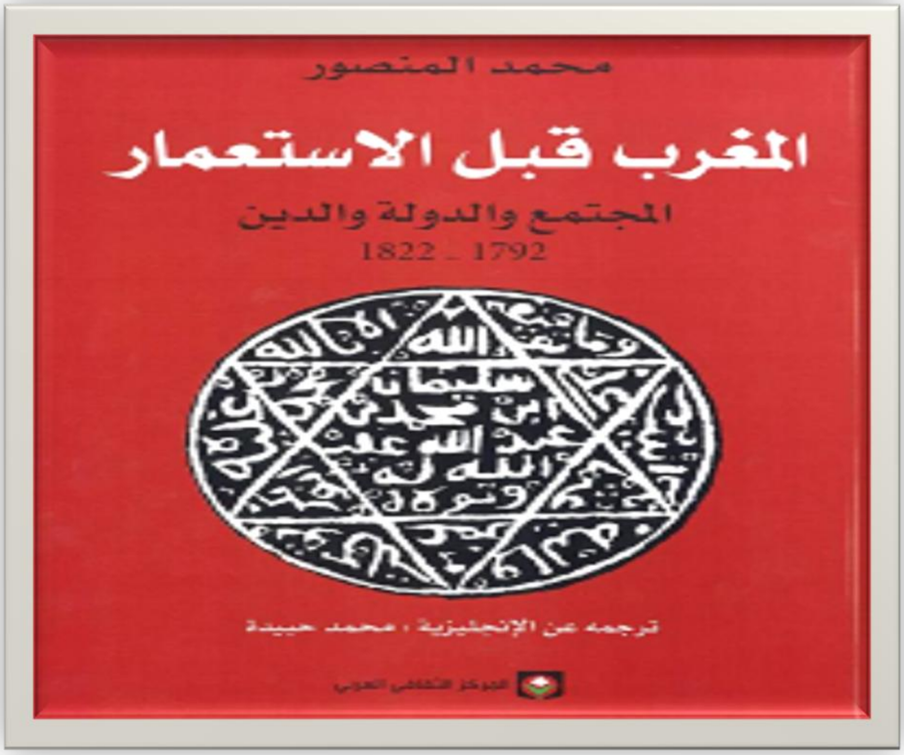
لكن هذا التحرر من قيود الجامعة حمل في طياته وضعا ثقافيا اتسم بالنخبوية. فإذا كان مثقفو القرن الثالث عشر قد ارتبطوا بالمدارس والجامعات ودرَّسوا جمهور الراغبين في التحصيل المعرفي، فإن مثقفي عصر النهضة فضلوا ممارسة التفكير في الأكاديميات المغلقة التابعة للأمراء والملوك. في إيطاليا، استقطبت أكاديمية فلورانسا الأفلاطونية التي أسسها آل الميديسيس عام 1459، عددا من الأدباء والفلاسفة. وكذلك الشأن في فرنسا. "لما غزت الإنسانوية مدينة باريس، يقول صاحب الكتاب، لم تلقَّن أفكارها بالجامعة، بل في مؤسسة مخصصة للنخبة: كوليج القراء الملكيِّين، الذي تحول فيما بعد إلى كوليج دو فرانس". وفي هذه الدينامية الفكرية الجديدة، ركز المثقفون الإنسانويون على الشعر، على التأمل، على البعد الجمالي في الكتابة. في الجدل الذي ساد في النصف الثاني من القرن الخامس عشر حول النصوص المترجمة من الإغريقية إلى اللاتينية، ولاسيما نصوص أرسطو، كان الإنسانويون في انتقادهم للسكولاستيكيِّين يولون أهمية قصوى للشكل، للصياغة، للكلمة، حتى أن بعضهم أعاد ترجمتها، كما صنع الأديب الإنسانوي الفلورانسي ليوناردو بروني، الذي نشر ترجمة جديدة لكتاب "الأخلاق" لأرسطو.

ويختم جاك لوغوف كتابه بفقرة جميلة حول الفرق بين المثقف الجامعي والمثقف الإنسانوي: "الأول أستاذ، غارق في التدريس، محاط بالطلاب، محاصر بالطاولات المملوءة عن آخرها، والثاني عالِم منعزل، هادئ في مكتبه، مرتاح وسط غرفته المرتبة والفاخرة حيث تجول الأفكار بحرية. هنا صخب المدارس، وغبار قاعات الدرس، وإهمال المشهد المحيط بالمجهود الجماعي، وهناك كل شيء ذي نظام وجمال، وترف وانتشاء."

منذ بداية مساره باحثا ومثقفا، وجاك لوغوف يتناول الموضوعات الإشكالية، ويشق دروبا جديدة وعديدة في ميدان التاريخ الاجتماعي والثقافي. سنة صدور هذا الكتاب، في أواسط القرن العشرين، كانت الدراسات حول تاريخ الثقافة والمثقفين قليلة جدا. اليوم تعدَّدت هذه الدراسات وقدمت أشياء إضافية كثيرة بتسليط الضوء على مثقفين مغمورين أو بتناول القضايا التي طرحت في القرن الثالث عشر بكثير من النسبية، كالأرسطية والرُّشدية مثلا. لكن هذا الكتاب، الذي يهم المؤرخين والفلاسفة على السواء، يمثل إسهاما رئيسيا لفهم نشأة المثقفين، لفهم جينيالوجيتهم، لفهم السلطة المعرفية التي أسَّسوا لها ووضعوها على محك السلطتين الفاعلتين في الفضاء العام، وهما سلطة الكنيسة وسلطة الدولة. وهذه السلطة الجديدة، سلطة الثقافة، لن تتوقف ديناميتها خلال القرون اللاحقة التي توافق الأزمنة الحديثة. فمن المثقف الغاوٍ إلى المثقف الجامعي إلى المثقف الإنسانوي إلى المثقف التنويري، نمت هذه الشريحة، مع مرور الوقت، وكبرت مع نمو الطبقة البورجوازية وكبرها، فأنجبت مفكرين كبار أكثر جرأة وشدة، من أمثال روني ديكارت، وباروخ سبينوزا، وجون لوك، وبيار بايل، وفرانسوا فولتير، وشارل مونتيسكيو، وجان جاك روسُّو، ودونيس ديدرو، وإيمانويل كانط، وفريديريك هيجل، وكارل ماركس، وغيرهم من الفلاسفة والأدباء ممن لعبوا دورا بالغا في قلب نظام التفكير ونظام المجتمع ونظام السلطة.

المغرب على عهد المولى سليمان

محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار. الدولة و المجتمع و الدين، 1792-1822، تعريب محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت، 2006.



صدر عن المركز الثقافي العربي دراسة تحت عنوان **المغرب قبل الاستعمار. الدولة والمجتمع والدين** للمؤرخ المغربي محمد المنصور، المنشورة أصلاً في إنجلترا، والتي نقلها إلى العربية محمد حبيدة. وقد جاءت هذه الترجمة لتمكن جمهورا عريضا من العاملين في حقل التاريخ والمهتمين بالعلوم الاجتماعية والسياسية عموماً من الإطلاع على تطورات مرحلة ما قبل التدخل الاستعماري بالبلاد وملابساتها السياسية والاجتماعية والدينية.

وتظهر أهمية الموضوع من زوايا متعددة. فهو يعالج نظام الحكم في تاريخ المغرب على مستوى العناصر المتحكمة في سياسة المخزن، كالإكراهات القبلية والجبائية

والدينية، والتي نلاحظها على مدى حقبة عريضة من التاريخ المغربي، وكذلك على مستوى السلطة نفسها في شخص السلطان سليمـــان (1792-1822)، الذي تتمحور حوله هذه الدراسة، أي شخصيته وأسلوبه في الحكم وخصائص عصره. و الكتاب هو مساهمة لفهم تاريخ نظام الحكم من حيث ثوابته ومتغيراته. فالدراسة تَحْبُلُ بملابسات الأحداث وتفاصيلها المشحونة بالدلالات والرموز والإشارات التي لا تخفى عن المتتبع النبيه للبنية السياسية قبل الحماية وبعدها. وتكمن هذه الملابسات في العلائق المعقدة بين المخزن من جهة، والفقهاء والشرفاء والزوايا وأعيان المدن ووجهاء القبائل من جهة ثانية، والتي نسجت نسقا اجتماعيا ذا خصوصيات ملحوظة في العالم العربي الإسلامي. وما يتضح من تجربة الدولة المغربية على المدى المتوسط، أي على مدى مرحلة تغطي النصف الثاني من القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر تقريباً، هو وجود دينامية تاريخية تتجاوز شخصية السلاطين وسياساتهم الظرفية، وهي دينامية قوامها المزيد من مركزة الدولة والمزيد من الاعتماد على التجارة الأوروبية. والواقع أن هذين المظهرين لا ينفصلان، لأن التجارة الأوروبية هي التي سمحت للدولة بالمزيد من المركزة، إذ عززت القدرات المالية للمخزن وسمحت له باستقلالية أكبر تجاه القبائل ومكونات المجتمع المحافظة.

وهذا التطور نحو دولة أكثر مركزة وأكثر اعتماداً على التجارة الخارجية صاحبه بالطبع نمو فئة من التجار سيجد فيها المخزن حليفاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه للإفلات من هيمنة القوى المحافظة من شرفاء وزوايا وأعيان تقليديين، أي كل الذين ارتبطت امتيازاتهم بـِ"الحسب والنسب". والسلطان سليمان لم يخرج عن هذه القاعدة، وإن كان قد احتاج إلى بعض الوقت ليدرك أن فك عزلته الداخلية يتوقف بالضرورة على مد الجسور مع العالم الخارجي والاعتماد على فئة التجار، مهما كان حجم هذه الفئة متواضعاً عند بداية القرن التاسع عشر.

أهل سلا بين قرنين

محمد حبيدة. 14يوليو 2007

Les gens de Salé, Les Salawis : traditions et changements de 1830 à 1930, Casablanca, Eddif, 2001

صدر كتاب أهل سلا الثابت و المتحول 1830-1930 للأنثروبولوجي الأمريكي كينيث براون في طبعته الأولى باللغة الإنجليزية بمانشيستر سنة 1975. و هو في الأصل أطروحة حصل بموجبها على درجة الدكتوراه بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1969. أما الطبعة التي بين أيدينا، والتي نقدم على ضوئها هذه القراءة، فهي ترجمة إلى الفرنسية أنجزها الفرنسي فيرنان بودفان، وراجعتها زكية داود، وقدم لها محمد الناصري، وأصدرتها دار النشر إيديف بالدار البيضاء سنة 2001. ينتظم هذا الكتاب، الذي يتكون من328 صفحة من الحجم المتوسط، في أحد عشر فصلا، مرتبة في أربعة أبواب، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ولائحة بيبليوغرافية مفصلة. وتنتقل هذه الأبواب بالقارئ، بصورة تدريجية، من وصف البنية الاجتماعية للمدينة إلى تحليل مسار المتغيرات التي حصلت بداخل هذه البنية. ففي البابين الأول والثاني يصف كينيث براون بتفصيل أسواق المدينة وحوماتها وديارها وعلاقاتها بالبوادي المحيطة بها، و يحلل نسيجها الاجتماعي المتمثل في الأصناف الاجتماعية والعلائق التي تربط بعضها ببعض، وصلحائها وفقهائها وطقوس أهلها الدينية والاجتماعية. وفي البابين الثالث والرابع يفسر التحولات التي حصلت في البنية الاقتصادية منذ منتصف القرن التاسع عشر مع اتساع التغلغل الأوربي وتأثيره على الصنائع والتجارة وما ترتب عن ذلك من تفاوتات اجتماعية، والأزمة التي أفرزتها هذه التحولات، من الناحية السياسية بالخصوص، حينما ظهر جيل جديد من السلاويين انخرط في الحركة الوطنية من أجل التحرر من الاستعمار. و قبل تناول القضايا الهامة التي يثيرها هذا الكتاب نبدي ثلاث ملاحظات أولية: أولا، على مستوى الإطار الزمني لهذه الدراسة اختار الكاتب فترة ما بين 1830 و1930، قصد الكشف عن عناصر التحول التي أفرزها التوسع

الاستعماري بالمدينة، ويعني هذا المقطع الزمني الممتد على مدى مائة سنة أن التحول من مجتمع "تقليدي" إلى مجتمع "حديث" قد حصل عبر أجيال متعددة، من الجيل الذي شعر بصدمة الاستعمار مع احتلال الجزائر إلى الجيل الذي تزعم حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري .ثانيا، اطلع كينيث براون على مصادر هامة ومتنوعة. فبالإضافة إلى ما توفره خزانات الرباط وباريس من مخطوطات ومنشورات، تمكن من قراءة مجموعة من الوثائق المحلية الدفينة التي تمتلكها العائلات الكبيرة بالمدينة، كالصبيحي وعواد وبنسعيد. ثالثا، جمع هذا الأنثربولوجي الأمريكي في دراسته حول المدينة بين الأرشيف والتنقيب الميداني. فقد أقام بالمدينة خلال سنوات 1965-1967، وتعلم بها العربية الدارجة، مما مكنه من مجالسة خاصة المدينة ومخالطة عامتها، والتعرف عن قرب على تقاليد هذه المدينة وطقوسها وطريقة عيش سكانها. ينطلق الكتاب بهذا المثل: "الناس بأزمانهم أشبه منهم بأسلافهم ."هذا المثل الذي اعتبره مارك بلوك Marc BLOCK حكمة شرقية مفيدة في فهم الماضي وتحولاته، يلخص إلى حد ما أطروحة كينيث براون حول أهل سلا. عالج المؤلف أهل هذه المدينة كجماعة متحولة، متكيفة مع المتغيرات التي فرضها التغلغل الاستعماري الأوربي على مدى قرن من الزمن، من 1830 إلى 1930، وهذا بالرغم من تشبث الناس بماضيهم وتقاليدهم وطقوسهم الدينية والاجتماعية. وهي إشكالية مركزية في هذا البحث. حاولت الدراسة تحليل هذه المفارقة بين مظاهر المحافظة والتشبث الشديد بالهوية الثقافية الأصلية من جهة، والقدرة على التكيف مع مظاهر التحول الاجتماعي من جهة ثانية. عالج كينيث براون في هذا الكتاب الموضوعات المتصلة بتاريخ المدينة وبنياتها الاجتماعية والثقافية من خلال مجموعة من القضايا الهامة التي تتجاوز الإطار المحلي. فمدينة سلا هي أولا وقبل كل شيء مدينة إسلامية تشترك مع مدن الشرق الإسلامي في مظاهر معينة وتختلف معها في مظاهر أخرى. كما أن المدينة بتركيبتها الاجتماعية ونشاطها الاقتصادي، وعلاقاتها مع المدن الأخرى و مع السلطة المركزية، وردود فعلها حيال الاستعمار الفرنسي تظهر كصورة مصغرة للمجتمع المغربي ككل .ولذلك فإن فهم التاريخ الاجتماعي لسلا يشكل بطريقة أو بأخرى، مدخلا لفهم التاريخ الاجتماعي للمغرب. فالكتاب، و إن كان صاحبه أنثربولوجيا بالدرجة الأولى، فإن عمقه التاريخي يبقى قويا جدا. فهو يظهر كبحث في التاريخ الاجتماعي

أكثر منه بحثا في الأنثربولوجيا الاجتماعية. وقد شعر كينيث براون بهذا الأمر عندما وجد نفسه يشتغل مؤرخا وهو "يعيد بناء التاريخ الاجتماعي لسلا انطلاقا من النصوص المكتوبة"، وأنثربولوجيا وهو "يكشف عن العلاقات الاجتماعية والتمثلات بأدوات البحث الميداني". تعامل براون مع مدينة سلا انطلاقا من مفهوم "الأهل". فسكان المدينة، المنحصرة داخل السور، كانوا يعتبرون أنفسهم كأهل، يرتبطون بعضهم ببعض بصلات قرابة وثيقة، ويتقاسمون المصالح والقيم والمعتقدات والتقاليد والسلوكات. والاستعارة التي كانت تستعمل لوصف هذه الجماعة هي قادوس الناعورة، ذلك الجهاز الذي يرفع ماء البئر ويوزعه في السواقي لسقي قطعة من الأرض. فالقادوس يرمز إلى الجماعة المرتبطة بعضها ببعض بصلات القرابة والوفاء والمحبة والدين وأسلوب الحياة، غير أن وصف سلا كجماعة والتركيز على هذا القالب "الواعي" لا يعني أن هذه الجماعة كانت تعيش بشكل منفصل عن باقي المجتمع المغربي. إذ أنها كانت تشكل جزءا من نمط عريض، اجتماعي وثقافي. فأهل سلا هو مفهوم ثقافي وروحي وليس نمطا من العلاقات الاجتماعية المحدد جغرافيا. فالأفراد حافظوا على مصالح شخصية، بعضهم ارتبط بالبادية، و آخرون بالمخزن في فاس ومراكش، والبعض الآخر بسكان المدن الأخرى أو بعلاقات تجارية مع الأوربيين. وبذلك فإن البنية الاجتماعية لمدينة سلا وخصائص أهلها الثقافية كانت أكثر مرونة مما قد يوحي به المفهوم الضيق لكلمة "الأهل". وتناول براون سلا من زاوية المدينة الإسلامية، وهو تناول موضوعي ينبني على الملاحظة العينية وعلى رصيد التاريخ. فقد تمكن بتحليله الدقيق لواقع المدينة وثقافتها من الوصول إلى نتيجة أساسية وهي أن "السمة الإسلامية" للحياة بمدينة سلا لا تظهر في نظامها المجالي وبنيتها الاجتماعية وأسلوب الحكم السياسي بها، وإنما في قيمها الثقافية النابعة من الإسلام. وفي هذا السياق، يرى براون أن الالتزام الديني لأهل سلا وإفراطهم في الطقوس ذات الطبيعة الدينية، والإشباع الديني الذي يظهر جليا حتى في سلوك السلاويين الشباب الذين تلقوا تكوينا عصريا، هو نتاج واقع تاريخي كون أن المدينة كانت منذ وقت طويل قبلة للصلحاء والفقهاء والمتصوفة، وكونها أيضا تزخر بالمواقع الدينية كالزوايا والأضرحة والمساجد، وليس تعبيرا عن تعصب ديني كما يظهر في صورة سلا لدى بعض الملاحظين الأوربيين الذين رأوا فيها المدينة الأكثر تعصبا في المغرب .فالإسلام

منح أهلها وسيلة لتأكيد هويتهم الثقافية، وهي الوسيلة التي تحولت في نهاية المطاف إلى محرك رئيسي للحركة الوطنية. وناقش براون، في سياق ما عرضه حول سلا كمدينة إسلامية، نتائج الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية التي توصل إليها الباحثون حول مدن الشرق الإسلامي لطرح أسئلة جديدة على النظام الاجتماعي للمدن الإسلامية الأخرى مثل سلا، ومحاولة تحديد بنية الحياة الحضرية ومساراتها. فعلى خلاف مدن حلب ودمشق، مثلا، التي تحددت فيها بنية المجتمع والسلطة في نهاية العصر الوسيط من خلال نظام اجتماعي مغلق، مفكك إلى فئات اجتماعية متباينة وطوائف دينية مرتبطة بالمذاهب الدينية الأربعة، وخاضع لحكم نخبة أجنبية من المماليك عبر شبكة من الموالين النافذين في باقي مكونات المجتمع، كانت سلا ذات بنية جماعية متماسكة وتوجه مذهبي واحد، وكان أهلها متآزرون ومعتزون بهويتهم ونظام مدينتهم، في إطار من الصلات المتقاطعة والقيم المشتركة وشبكات العلائق الشخصية والتحالفات بين الأرباب والزبائن. ثم إن نظام المدينة كان يقوم على التفويض السياسي .فالمخزن كان يفوض سلطته لموظفين ينتمون للمدينة ويقطنون بها، كالعامل والقاضي والمحتسب والناظر. وكانت لكل واحد من هؤلاء صلات مباشرة مع المخزن، وكان يحظى في نفس الوقت بدعم الموظفين التابعين له، والذين كانوا يتصرفون كأرباب لهم، بدورهم زبائنهم. ومن جهة أخرى، يرى كينيث بروان أن سلا تُظْهِر للباحث كيف تشتغل آليات التحول الاجتماعي والسياسي كرد فعل على التوسع الاقتصادي الأوربي، ليس فقط بهذه المدينة ولكن بالمغرب بصفة عامة. لقد بدأ التحول مع إمبريالية القرن التاسع عشر في شكل تبادل حر، وامتد مع إمبريالية مطلع القرن العشرين في شكل حماية، حيث صارت مظاهر الحياة الاقتصادية بالمدينة في العقدين الأولين من الحماية مرتبطة بشكل لا رجعة فيه بظروف السوق الدولية ونظامها المالي. ولذلك فإن براون يفسر الحركة الوطنية بالشكل الذي فرضت به وجودها بمدينة سلا خلال صيف 1930 ليس فقط كرفض للهيمنة السياسية والثقافية المفروضة من طرف فرنسا، ولكن أيضا كرد فعل على أزمة اقتصادية خاصة. وهذا المنعطف هو مؤشر على التحول الذي عرفته المدينة، والذي ابتدأ منذ سنة 1830، من جماعة متجانسة تعيش على الكفاف الاقتصادي إلى ساكنة متنوعة رهينة إلى حد كبير بالعوامل الاقتصادية الخارجية. ويُعَمِّق براون هذا النقاش حول منعطف 1930 المتمثل

في الاحتجاج على الظهير البربري ليخلص إلى نتيجة رئيسية وهي أن شباب الحواضر، في سلا والرباط وفاس، حاولوا في حركتهم ضد التدابير الفرنسية الهيمنة سياسيا وثقافيا على البوادي، وصياغة هوية الدولة بشكل جديد، وذلك بالدفاع عن أهل البادية باسم الإسلام، والتأكيد على وحدة الأمة والوطن. ويرى الباحث أن هذه الحركة هي استمرارية لمسار سياسي بدأ في القرن التاسع عشر استنادا إلى الأفكار السلفية والمفاهيم المتصلة بالسيادة السياسية. فقد كان هدف النخبة الحضرية قبيل الحماية، وحركة الوطنيين الشباب احتجاجا على الظهير البربري الذي وضعته هذه الحماية، هو إعادة تحديد طبيعة الدولة بالمغرب. ولذلك يجب فهم التحول الاجتماعي والسياسي بالمدينة المغربية ليس فقط كرد فعل على التحديات الخارجية، وإنما أيضا كجزء لا يتجزأ من دينامية داخلية ممتدة في الزمن، قبل الحماية وبعدها. فالحركة الوطنية الحضرية وقفت في وجه الاستعمار، وفي نفس الوقت حاولت أن تخلق لنفسها موقعا جديدا حيال البادية والمخزن. وفي ختام هذا العرض حول كتاب كينيث براون، أود أن أبدي ملاحظة بخصوص ما شهدته المدينة بعد سنة 1930، أي خارج الإطار الزمني للدراسة، وبالتحديد في العقود الأخيرة. فقد أورد محمد الناصري في تقديمه للكتاب أن أحد رجال الحركة الوطنية المنتمين لسلا صَعُبَ عليه، وهو يتجول بالمدينة، أن يتعرف على وجه من الوجوه السلاوية وسط الحشود "البرانية" التي امتلأت بها الأزقة، مستنتجا أنه كلما اتسع النسيج الحضري إلا وقَلَّ عدد الحضريين. هذه المعاينة التي يرددها، في حقيقة الأمر، الكثير من الناس في المدن العريقة كَرَدٍ على ما يعتبرونه "دخيلا"، "برانيا"، "عروبيا"، تحمل حكم قيمة أكثر مما تحمل ملاحظة سوسيولوجية. فتاريخ المدينة، من الناحية الاجتماعية، هو تاريخ التفاعل بين الأصيل والدخيل، عبر مسار اجتماعي وثقافي تلعب فيه المحاكاة والثروة وتبني اللهجة المحلية دورا كبيرا في عملية الاندماج في القالب الحضري. وقد تنبه كينيث براون إلى هذا الواقع وفسره بشكل جيد في الباب الثاني من الكتاب. فما يسمى اليوم بظاهرة ترييف المدن والخطاب القائل بضرورة توقيف حركة الهجرة إلى المدن ينطوي على الكثير من المغالطات. فالترييف يعبر أولا وقبل كل شيء عن قصور الهيئات المدنية، الرسمية منها وغير الرسمية، عن تنظيم المجال وخلق البنيات التحتية الضرورية لاحتواء الوافدين من القرى، وعجز المؤسسات الثقافية من دور للشباب

ومسارح ونوادي وخزانات وجمعيات عن إدماجهم في المدينة ومنحهم الحس المديني المطلوب. فالعالم اليوم هو عالم المدينة بامتياز. وقد صَدَقَ عبد الله العروي عندما قال سنة 1970 في خاتمة كتابه مجمل تاريخ المغرب: "هل نحتاج إلى التذكير بأن التطور سائر لا محالة في اتجاه التمدن والتمدنة، لذا يجب التكيف معه إن لم نقل تشجيعه. فلا فائدة من محاولة توقيفه اتقاء ما يترتب عنه من معضلات. لكن بما أن وتيرة التمدنة ستكون باستمرار أسرع من وتيرة التصنيع، فلا مناص من إنشاء مؤسسات تأطيرية تكون فائدتها اجتماعية أكثر منها اقتصادية."

بحر بروديل

6مارس 2011 في

Fernand Braudel, **La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1558-1598)**, Paris, A. Colin, 1949, 2 volumes





شكلت كتابات فيرناند بروديل في القرن العشرين محطة رئيسية في المسار الإسطوغرافي الغربي بوجه عام، والفرنسي على وجه التحديد، في سياق ما سمي بمدرسة الحوليات. وتوافق هذه الكتابات ظرفية ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي تميزت بغلبة التحليل البنيوي، إذ اهتم الجيل الثاني لمدرسة الحوليات بالبنيات الاقتصادية والجغرافية والديموغرافية. ويظهر جهد فيرناند بروديل الإسطوغرافي في تناول التاريخ انطلاقا من تعدد الأزمنة أو الآماد، كشبكة من المفاهيم لإدراك التاريخ، من البنيات أو الزمن الطويل، إلى الأحداث، مرورا بالزمن الدوري، مع التركيز على الأمد الطويل، كما يتبين من خلال الكتاب المرجعي **البحر المتوسط والعالم المتوسطي على عهد فيليب الثاني**، وذلك ضمن مشروع صياغة جديدة للعلوم الاجتماعية حول برنامج رئيسي يتمحور حول مفهوم الزمن الطويل.

I- سياق إسطوغرافي كثيف

منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر كان قد بدأ حوار كبير بين التاريخ والعلوم الاجتماعية، وخاصة الجغرافيا وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد، تمهيدا لظهور تيار إسطوغرافي جديد هو الحوليات. وكان الفيلسوف الفرنسي هنري بير (Henri Berr) هو الذي أعطى انطلاقة هذا الحوار. يقول فيرناند بروديل: "هذا الرجل هو إلى حد ما الحوليات قبل نشوءها، منذ سنة 1900، وربما قبل ذلك، منذ سنة 1890. إليه يجب الرجوع إذا أردنا أن نعرف كيف بدأ كل شيء"1. لقد ساهم هنري بير في تطوير الكتابة التاريخية من خلال مؤسستين معرفيتين كبيرتين:

أولا، **مجلة التركيب التاريخي** التي أنشأها سنة 1900، والتي احتضنت صفحاتها مساهمات متعددة الاختصاصات، دعت معظمها إلى تحطيم الحواجز بين علوم الإنسان قصد الوصول إلى فهم عميق للواقع الاجتماعي. لقد شكلت هذه المجلة، حسب لوسيان فيفر (Lucien Febvre) في مقالة له تحت عنوان "من مجلة التركيب إلى مجلة الحوليات"، بؤرة انبثقت منها طموحات إنشاء مجلة جديدة تخدم هي أيضا المعرفة التاريخية وتقدمها، ألا وهي **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**2. ويلاحظ المتتبع لظرفية منعطف القرن العشرين المعرفية أن مجلة التركيب ظلت، على الرغم من النقاش العلمي العميق الذي أحدثته في الساحة الثقافية، على هامش الجامعة، وفي حاجة إلى "شرعية أكاديمية". أما **مجلة الحوليات** فقد ظهرت في قلب الجامعة، جامعة ستراسبورغ التي شكلت واجهة ثقافية لامعة ومجددة للفكر الفرنسي في وجه ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى3.

ثانيا، "أسابيع التركيب"، وهي ملتقيات فكرية منتظمة جمعت مثقفين من تخصصات مختلفة لطرح أفكارهم ومناهجهم: مؤرخون وجغرافيون وسوسيولوجيون واقتصاديون وفلاسفة، منهم المؤرخ الاقتصادي هنري هوسير (Henri Hausser)، والسوسيولوجي والاقتصادي فرانسوا سيمياند (Simiand François)، والسوسيولوجي موريس هالفاكس

(Maurice Halbwachs)، والفيلسوف ليون برانشفيك (Léon Brunschwig)، والمؤرخان الشابان لوسيان فيفر ومارك بلوك.

لكن هذا الحوار ظل نظريا محضا، ولم يتجسد على نحو عملي في الأبحاث التاريخية. وهذا الانتقال باتجاه أعمال يظهر فيها بالملموس التفاعل بين التاريخ والعلوم الاجتماعية ارتبط بالمشروع الذي قاده كل من لوسيان فيفر ومارك بلوك اللذين وفرا الشروط المعرفية الضرورية للحوار المثمر، وذلك في ثلاثة اتجاهات:

مع المدرسة الجغرافية التي كانت قد تألقت في بداية القرن العشرين بواسطة مجموعة من الجغرافيين الكبار، أمثال فيدال دولابلاش (Vidal De La Blache) وألبير دومانجون (Albert Demangeon)، إذ اقترحت "مقاربة شمولية لتحليل الواقع الاجتماعي بناءً على جدلية العلاقة بين الزمن والمجال والبشر، ممارِسة بذلك "تأثيرا مؤسسا" على المؤرخين، ومسهمة في التصور الجديد الذي حملته الحوليات4. ويُبرز كتاب لوسيان فيفر "الأرض والتطور البشري، مقدمة جغرافية للتاريخ" الصادر عام 1922، الاحتكاك الكبير بين التاريخ والجغرافية، وأيضا النقاش النقدي لبعض النظريات الجغرافية مثل "الحتمية الميكانيكية".

مع المدرسة السوسيولوجية التي نشطت في نفس الفترة بفضل إميل دوركايم (Emile Durkheim) الذي حاول، من جهته، أن يجعل من علم الاجتماع علما موحِّدا لعلوم الإنسان، انطلاقا من مقاربة شمولية لفهم المجتمع. لقد لعبت السوسيولوجيا الدوركايمية، على الرغم من النقاشات الحادة مع التاريخ، دورا أساسيا في بلورة الرؤى الجديدة داخل مدرسة الحوليات. ويدل على هذا التلاقح كتاب مارك بلوك **المجتمع الفيودالي**، وحضور السوسيولوجي الدوركايمي، موريس هالفاكس، في هيئة تحرير**مجلة الحوليات** وقت انطلاقتها.

مع علماء الاقتصاد الألمان، ولاسيما كارل ماركس (Karl Marx) وفون شمولير (Von Schmoller)، الذين قدموا للمؤرخين الفرنسيين الجدد أطرا نظرية وأدوات منهجية أساسية للتحليل التاريخي. على سبيل المثال، كان لهنري بيرين (Henri Pirenne) منذ سنة

1890، ومارك بلوك سنتي 1908-1909، احتكاك مع الاقتصاديين العاملين بجامعتي برلين وليبزيش، وحضور منتظم في ملتقيات المؤرخين الألمان السنوية5. ثم إن اسم المجلة الفرنسية الجديدة "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" التي أخرجها للوجود في يناير 1929 لوسيان فيفر ومارك بلوك، بتعاون مع المؤرخَين هنري بيرين وهنري هوسير، والجغرافي ألبير دومانجون، والسوسيولوجي موريس هالفاكس، وآخرين، اقتُبِس من اسم المجلة الألمانية "مجلة التاريخ الاقتصادي"6.

لقد خلق هذا الاحتكاك المعرفي والمنهجي العميق بين المؤرخين وجيرانهم في علوم الإنسان سلسلة من الأبحاث التاريخية، يمكن تقسيمها إلى نوعين كبيرين:

النوع الأول، ارتبط بأعمال منهجية حول البحث التاريخي، بيَّنت الإمكانيات العملية لاستفادة التاريخ من رصيد العلوم الاجتماعية. ومن أهم هذه الأعمال كتاب **معارك من أجل التاريخ** للوسيان فيفر، وهو مجموعة مقالات منهجية يمتد تاريخ كتابتها من 1906 إلى 1952، وكتاب **مهنة المؤرخ** لمارك بلوك، الذي يعد بيانا في المنهج، لم يتمكن صاحبه من إتمامه بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي عصفت بحياته. وهذان الكتابان يزخران برؤى منهجية حفزت المؤرخين على متابعة نتائج الأبحاث الجغرافية والسوسيولوجية والاقتصادية، أي الخروج من الانغلاق التخصصي، وعدم الاقتصار على ما تبوح به الوثائق على النحو الذي أظهرته مدرسة السوربون التقليدية.

النوع الثاني، تجلى في أبحاث تاريخية ملموسة جسدت التلاقح بين العلوم، نذكر منها كتاب **حركة الأسعار والمداخيل في فرنسا خلال القرن الثامن عشر** لإرنست لابروس (Ernest Labrousse)، الصادر سنة 1933، وكتاب **المجتمع الفيودالي**لمارك بلوك، الصادر عام 1936.

II – ابتكار تعدد الأزمنة

هذا إذن هو الرصيد المنهجي والمعرفي الذي تشبع به فيرناند بروديل، لاسيما وأن هذا الأخير كان قد اشتغل في أطروحته حول الحوض المتوسط خلال القرن السادس عشر لمدة تقارب العشرين سنة تحت إشراف مؤسس الحوليات، لوسيان فيفر. فكانت الإضافة النوعية التي قدمها فيرناند بروديل، في أواسط القرن العشرين، هي ابتكار مفهوم الأمد الطويل ضمن رؤية تاريخية منسقة تقوم على أساس تعدد الآماد، أثرت تأثيرا محدِّدا في معظم الأبحاث اللاحقة.

يقول بروديل في مدخل أطروحته التي تقدم بها للمناقشة عام 1947، ونشرها سنتين بعد ذلك: "ينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب، كل واحد يعد في حد ذاته محاولة في التفسير. الأول يتعلق بتاريخ شبه ثابت، تاريخ الإنسان في علاقاته مع الوسط الجغرافي المحيط به، تاريخ بطيء السيل والتحول، مكون في الغالب من عودات ملحة وحلقات متكررة باستمرار... وفوق هذا التاريخ شبه الثابت يمتد تاريخ بطيء الإيقاع، وقد نقول عن طيب خاطر، إذا لم تنحرف العبارة عن معناها الكامل، تاريخ اجتماعي، تاريخ الجماعات والتجمعات... وأخيرا باب ثالث مخصص للتاريخ التقليدي، أو إذا أردنا تاريخ على مستوى الفرد وليس الإنسان، تاريخ حدثي... تاريخ ذو تذبذبات قصيرة، سريعة، متوترة... وهكذا توصلنا إلى تفكيك التاريخ إلى ثلاثة مستويات متدرجة، إلى التمييز ضمن زمن التاريخ بين زمن جغرافي وزمن اجتماعي وزمن فردي"7. هذا "التصميم الجديد والثوري"، حسب تعبير لوسيان فيفر8، يتناول على نحو جدلي عميق العلاقة بين المجال والزمن، ويفرز تعددية في الأزمنة أو الآماد: زمن طويل يوافق تاريخيا بنيويا يمتد على مدى قرون، وزمن دوري يوافق تاريخا ظرفيا، وزمن قصير يوافق تاريخا تقليديا.

وتعليقا على هذا التصور، صرح المؤرخ الاقتصادي، إرنست لابروس، وهو أحد الأعضاء الخمسة المكونة للجنة مناقشة أطروحة بروديل، قائلا: "إن هذا التصور للتاريخ الذي ينطلق من الأرض نحو الإنسان، ونحو أعلى أنشطة الإنسان، لجديد وعظيم... إن عملا من مستوى عال كهذا سيكون له شأن كبير في الإسطوغرافيا العالمية"9. وبالفعل، شكلت

أطروحة فيرناند بروديل منذ صدورها عام 1949 نموذجا للبحث التاريخي لدى الكثير من المؤرخين في فرنسا وخارجها. فلنفسر إذن المفاهيم المكونة لهذا الرؤية.

الزمن الطويل (Le Temps Long)

الزمن الطويل هو المستوى العميق للواقع التاريخي، إذ يشكل المركز الذي ينجذب حوله الزمن الدوري والزمن القصير، في إطار جدلية الآماد. إن التاريخ واقع معقد، ولذلك يستلزم تحولا عموديا في الرؤية. "إن قبول المؤرخ لهذه الرؤية، يقول بروديل، يعني تغيرا في الأسلوب والموقف، يعني انقلابا في نظام التفكير، يعني تصورا جديدا للواقع الاجتماعي، يعني تكيفا مع زمن بطيء"10. لكن الزمن الطويل لا يمكن فهمه بعمق إلا بالعلاقة مع مفهوم آخر هو "البنية"، لأن تاريخ الأمد الطويل هو تاريخ بنيات جغرافية واقتصادية واجتماعية وذهنية متأصلة وبطيئة التطور. والبنية هنا يستعملها بروديل بمفهوم تاريخي يختلف عن المعنى الذي تمنحه إياها السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا.

ففي حواره مع كلود ليفي ستراوس (Lévi-Strauss Claude) يقول بروديل، محددا مفهوم البنية في بعدها الزمني الطويل: "لدى الملاحظين للواقع الاجتماعي، البنية هي تنظيم وتجانس وعلاقات ثابتة إلى حد ما بين الواقع والشرائح الاجتماعية. أما بالنسبة إلينا، نحن المؤرخين، البنية هي من دون شك، تركيب وهندسة، بل الأكثر من ذلك هي واقع يتصرف فيه الزمن بشكل سيء، ويقوده على نحو بطيء جدا، إذ أن بعض البنيات تصير، بفعل صمودها زمنا طويلا، عناصر ثابتة على مدى أجيال، فتثقل كاهل التاريخ وتعرقله، وتتحكم بالتالي في مساره، وترسم حدودا يعجز البشر بتجاربهم عن تجاوزها. فكِّروا في صعوبة تحطيم بعض الإطارات الجغرافية، بعض الوقائع البيولوجية، بعض الحدود الإنتاجية... طيلة قرون من الزمن والإنسان سجين مناخات ونباتات ومواشي وزراعات في إطار توازن بطيء البناء وصعب التجاوز... انظروا إلى مكانة الانتجاع في الحياة الجبلية، انظروا إلى استمرارية بعض قطاعات الحياة البحرية الراسخة في مفاصل معينة من الساحل، انظروا

إلى مدى استمرارية تأصل مواقع المدن، ومدى استمرارية المسالك والتنقلات، ومدى الثبات المدهش للإطار الجغرافي للحضارات" 11.

يظهر الأمد الطويل في الباب الأول من الكتاب، المعنون بِـ**حصة المجال**، الذي يتعرض فيه بروديل لمختلف الوحدات الجغرافية المكونة للمجال المتوسطي من حيث السكان ووتيرة الحياة: الجبال وأهاليها وتقاليدها والتنقلات المنتظمة والمتكررة للرعاة والمواشي، السهول وكبار مالكي الأراضي، والفلاحين الفقراء والأمراض الناجمة عن المياه الراكدة، السواحل والموانئ والرياح والإيقاعات الملاحية، المناخ كوحدة طبيعية ومتغيرة حسب الفصول المتعاقبة والمحددة لوتيرة الحياة الزراعية والملاحية والبيولوجية، الطرق والمدن أو المدن والطرق بحركيتها ووظائفها وأزماتها.

ونلمس نفس الرؤية في عمل ضخم آخر هو **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية**12، الذي اتخذ بعدا عالميا، في سياق من التاريخ المقارن بين أوربا والعوالم الأخرى على مدى الأزمنة الحديثة، قبل التحولات الصناعية. ففي المجلد الأول الصادر تحت عنوان **البنيات اليومية** تتبع بروديل البنيات الأساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والديموغرافية والبيولوجية وإيقاعات تطورها وثباتها في الزمن الطويل من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، التي نعتها بِـ "الاقتصاد التحتي"، أي ذلك النشاط الأساسي الذي تمارسه الجماعات البشرية في كل مكان بوتيرة بطيئة التطور.

إن دراسة البنيات المادية في هذين الكتابين،**الحوض المتوسط** و**الحضارة المادية**، هي ثمرة احتكاك كبير بين مدرسة الحوليات من جهة، والمادية التاريخية والبنيوية من جهة ثانية. أما بالنسبة للمادية التاريخية فقد حصل تلاقح غير صريح بين مؤرخي الحوليات وأدوات التحليل الماركسي، إذ أن بروديل الذي كان يكن تقديرا علميا كبيرا لكارل ماركس، يبدو في دراسته للحياة المادية وكأنه يجسد عمليا التصور المادي للتاريخ. لقد جاء في الإيديولوجيا الألمانية: "لكي يعيش المرء عليه أولا وقبل كل شيء أن يأكل ويشرب ويلبس ... فأول واقع تاريخي هو إذن إنتاج الوسائل التي تمكن من تلبية هذه الحاجيات، إنتاج الحياة المادية نفسها،

هنا يكمن الواقع التاريخي، ذلك الشرط الأساسي لكل التاريخ، الذي علينا اليوم، كما هو الشأن منذ آلاف السنين أن نعيشه يوما عن يوم"13. هذه الرؤية الماركسية نجدها في قلب المشروع البروديلي. وبروديل نفسه يعترف بهذا الأمر عندما يقول: "عبقرية كارل ماركس وسر سلطته المعرفية الدائمة يجدان تفسيرا في كونه كان أول مفكر ابتكر نماذج اجتماعية واقعية انطلاقا من الأمد التاريخي الطويل"14.

وأما بالنسبة للعلاقة مع البنيوية فتظهر في الاعتناق المنهجي للتحليل البنيوي، ولكن بطريقة نقدية جعلت مفهوم البنية يشتغل في الأمد الطويل. وهذا الاعتناق أملته ظرفية ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ هيمنت البنيوية على العلوم الاجتماعية15.

الزمن الدوري (Le Temps cyclique)

الزمن الدوري أو زمن الحلقات الدورية يعني، من منظور بروديل، "تاريخ الظرفية"، تاريخ التذبذبات الدورية التي يعيشها الاقتصاد، مثل ارتفاع الأسعار وهبوطها، الذي يمكن التعامل معه عبر مقاطع زمنية من عشر أو عشرين، وحتى خمسين سنة. إذا نظرنا إلى الباب الثاني من كتاب **البحر المتوسط**، الوارد تحت عنوان **مصائر جماعية وحركات المجموع**، وأخذنا على سبيل المثال أسعار القرن السادس عشر في أوربا الذي شهد تراكما ورواجا ماليين كبيرين سنجد البيان الآتي:

ارتفاع الأسعار إلى حدود سنة 1558

هبوط الأسعار ما بين 1558 و1567

ارتفاع الأسعار ما بين 1567 و1576

هبوط الأسعار ما بين 1576 و1588

إن تاريخ الظرفيات المبني على أساس الأرقام والجداول والرسوم البيانية نشأ في فرنسا بفعل الاحتكاك مع علماء الاقتصاد الألمان، كما ذكرنا سالفا، وفي ظل مناخ أزمة 1929

التي دفعت الكثير من المؤرخين والاقتصاديين إلى البحث عن أصول الأزمة الرأسمالية ومن ثم الكشف عن تعاقب مراحل الاتساع ومراحل التراجع الاقتصادي. وكانت النتيجة هي بروز أعمال هامة لباحثين جمعوا بين التاريخ والاقتصاد، في طليعتهم إرنست لابروس الذي رصد تتابع الدورات الاقتصادية في فرنسا خلال القرن الثامن عشر والظرفية التي أفرزت الثورة الفرنسية.

والمطلع على الباب الثاني من كتاب فيرناند بروديل يفهم إلى أي حد جمع هذا الأخير، على نحو جدلي عميق، بين البنيات والظرفيات، أي بين الزمن الطويل والزمن الدوري، بين الثابت والمتحول. والجدير بالذكر في هذا الصدد هو أن الدورات وما بين الدورات والأزمات إذا تكررت باستمرار ولم تسفر عن تحول نوعي تندرج في البنية وتصير مكونا أساسيا من مكوناتها.

وقد أثر هذا التصور الجامع بين الزمن الطويل والزمن الدوري على أبحاث كثيرة في الخمسينيات، تعد من المراجع الأساسية في التاريخ، نذكر منها **إشبيلية والمحيط الأطلسي في القرنين السادس عشر والسابع عشر** لبيير شوني (Pierre Chaunu)، و**البرتغال والمحيط الأطلسي في القرن السابع عشر** لفريديريك مورو (Frédéric Mauro). هذا بالإضافة إلى دراسات ذات سمة مونوغرافية قدمت نتائج هامة في البحث التاريخي القائم على سلسلات الإنتاج ودوراتها، أهمها كتاب **فلاحو لانغدوك** لإيمانويل لوروا لادوري (Emmanuel Le Roy Ladurie).

الزمن القصير (Le Temps Court)

يرتبط المستوى الثالث من مفاهيم التحليل البروديلي بِـ "التاريخ التقليدي المتنبه للزمن القصير، للفرد، للحدث"، أي التاريخ الملتصق بسرد الأحداث على نحو سريع ودرامي. ويحذر فيرناند بروديل من الزمن القصير لأنه "أكثر الآماد تقلبا وخداعا"، لأن الأحداث "تخترق التاريخ مثل الأضواء، لكنها سرعان ما تخفت وتغيب".

لكن بروديل شدد، في نقاشه للزمن القصير، على ضرورة التمييز بين التاريخ الحدثي والتاريخ السياسي، لأن هذا الأخير ليس بالضرورة حدثيا. "إن المشكل، يقول صاحب البحر المتوسط، هو أن التاريخ غلب عليه، خلال المائة سنة الأخيرة، الطابع السياسي، وركز على الأحداث الكبرى، واشتغل ضمن الزمن القصير". ومعنى ذلك أن التاريخ السياسي بإمكانه الاهتمام بقضايا أكثر عمقا من التاريخ الحدثي، إذ عوض التركيز على الأشخاص وتسلسل الأحداث يمكن الدخول في نقاشات من نوع آخر، تصب بالأساس في الآليات الاجتماعية للسلطة والعلاقات بين الدولة والمجتمع. وهكذا، من الممكن دراسة التاريخ السياسي عبر قنوات متعددة، منها:

الاهتمام بالسياسة كشكل اجتماعي وثقافي

مقاربة أنثروبولوجية للمؤسسات السياسية

التفكير في دور الإيديولوجيا في تكوين الحقل السياسي

إن الباب الثالث من كتاب **البحر المتوسط**..الذي يحمل عنوان **الأحداث السياسية والأفراد** يجمع في طياته بين تحليل المؤسسات السياسية والتنظيمات العسكرية البرية والبحرية للقوتين الإسبانية والعثمانية، وعرض الأحداث الكبرى الناتجة عن صراع هاتين القوتين داخل الحوض المتوسط في النصف الثاني من القرن السادس عشر، في عهد ملك إسبانيا فيليب الثاني. وبذلك يعد هذا الباب مساهمة في التاريخ السياسي والديبلوماسي والعسكري، وتنازلا كبيرا قدمه بروديل للمدرسة الوضعانية التي كانت لا تزال تحافظ في الأربعينيات من القرن العشرين على مواقع هامة في الجامعة. لكن هذا التنازل يدخل ضمن تصور معلن، إذ أن احتلال التاريخ السياسي للباب الثالث والأخير كان يعني أن المكانة الرئيسية تبقى للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

لقد كرس فيرناند بروديل جهوده من أجل فتح التاريخ أكثر فأكثر على مناهج العلوم الاجتماعية ومفاهيمها، وتناول الكتابة التاريخية من خلال تعدد الأزمنة أو الآماد، كشبكة

مفاهيمية لإدراك التاريخ، من البنيات أو الزمن الطويل، إلى الأحداث، مرورا بالزمن الظرفي، الدوري، مع التركيز على الأمد الطويل ضمن مشروع إعادة تنظيم مجموع العلوم الاجتماعية حول برنامج موحد يسعى إلى فهم الواقع الاجتماعي في شموليته، وبناء تاريخ كلي (Histoire totale). هكذا دشن فيرناند بروديل لمرحلة من البحث في تاريخ بنيوي، كمي، بلغ فيها إشعاع هذا الرجل، ومن خلاله إشعاع مدرسة الحوليات، درجة العالمية.

الهوامش

1- فيرناند بروديل، "تكويني كمؤرخ"، ضمن محمد حبيدة، **من أجل تاريخ إشكالي، ترجمات مختارة**، القنيطرة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، ص 68.

2- L. Febvre, «Hommage à Henri Berr. De la revue de Synthèse aux Annales» (1952), in **Combats pour l'histoire**, Paris, A. Colin, 1953, pp. 340-341.

3- J. Revel, «Histoire et sciences sociales. Les paradigmes des Annales», in **Annales ESC**, n° 6, 1979, p. 1367.

4- A. Burguière, «Histoire d'une histoire. La naissance des Annales», in **Annales ESC**, n° 6, 1979, p. 1351.

5- **A. Burguière,** F. Mendels, «Histoire économique», in **Dictionnaire des sciences historiques**, Paris, PUF, 1986, pp. 215-223.

6- P. Leuillot, «Aux origines des Annales d'histoire économique et sociale. Contribution à l'historiographie française», in **Mélanges en**

Toulouse, Privat, 1973, t. II, pp. ,**l'honneur de Fernand Braudel**
.317-324

La Méditerranée et le monde méditerranéen à ,F. Braudel -7
Paris, A. Colin, 1949, éd. 1986, ,**(l'époque de Philippe II (1558-1598**
.t. I, pp. 13-14

.p. 432 ,**Combats** L. Febvre, «Vers une autre histoire» (1949), in -8

E. Labrousse, «En guise de toast à Fernand Braudel: aux vingt -9
.t. I, pp. 10-11 ,**Mélanges** cinq ans de Méditerranée», in

F. Braudel, «Histoire et sciences sociales : La longue durée», -10
.Paris, Flammarion, 1969, p. 54 ,**Ecrits sur l'histoire** in

.Ibid., pp. 50-51 -11

matérielle, économie et capitalisme, Civilisation ,F. Braudel-12
Les structures du quotidien ; II :XVe -XVIIIe siècles, 3 volumes, I
.**du monde : Les jeux de l'échange; III: Le temps**

Paris, ,**(L'idéologie allemande (1846** ,K. Marx et F. Engels -13
.Editions sociales, 1968, p. 57

حول العلاقة .F. Braudel, «Histoire et sciences sociales…», p. 80 -14
بين الماركسية والحوليات، انظر:

P. Vilar, «Histoire marxiste, histoire en construction»,in J. Le Goff
t. I (Nouveaux problèmes), Paris, ,**Faire de l'histoire** ,(.et P. Nora (éd

Bois, «Marxisme et histoire .Gallimard, 1974, pp. 169-209 ; G Paris, Retz, ,**La Nouvelle Histoire** ,(.nouvelle», in J. Le Goff (éd .1978, pp. 375-393

15- حول هذه الصلة بين التاريخ والتحليل البنيوي، راجع:

Numéro spécial, 3-4, 1971 ; K. Pomian, «Histoire ,**Annales ESC** des structures», in J. Le Goff (éd.), La Nouvelle Histoire…, pp. 528-.553

تاريخ المجال ومجال التاريخ

محمد حبيدة

عبد الأحد السبتي، بين الزطاط وقاطع الطريق. أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2009.

يندرج كتاب المؤرخ المغربي عبد الأحد السبتي، الذي هو في الأصل أطروحة دكتوراه الدولة نوقشت عام 2005 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط1، ضمن مشروع فكري ممتد على مدى أكثر من عقدين من الزمن. ويسعى هذا المشروع إلى البحث في تاريخ المغرب وتجديد فهمه بالاستناد إلى ثلاثة أمور رئيسية:

أولا، متابعة الإنتاج الإسطوغرافي المعاصر في الجامعات المغربية متابعة كمية وتحليلية في نفس الآن2، والإنتاج الإسطوغرافي التقليدي، الذي اشتغل عليه منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي في دراسة حول الأدبيات الجينيالوجية3.

ثانيا، الاشتغال حول مدة زمنية طويلة، تمتد من الحقبة المسماة بالعصر الوسيط، إلى الزمن الراهن، مرورا بمرحلة ما قبل الاستعمار ومرحلة الحماية.

ثالثا، تتبع نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية، وبالأخص الأنثروبولوجيا، وأيضا تتبع إبداعات الفاعلين في ميادين معرفية أخرى، وبالخصوص في ميدان الأدب.

ويلاحظ المتتبع لأعمال عبد الأحد السبتي، وهي كثيرة، أن همَّه المعرفي الرئيسي هو تفكيك الكتابة التاريخية المغربية وكشف مواطن الانحباس فيها، وإخراجها من الأنفاق الإسطوغرافية، نفق تقديس النصوص أو المقاربة الأرشيفية الصرفة، نفق الرد على الكتابات الاستعمارية، نفق الاقتصار على الأبحاث المرتبطة بالشهادات الجامعية.

وإذا سلطنا الضوء على هذه الإسطوغرافية، منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي على الأقل، نجدها تتوزع في اتجاهات كثيرة، ثلاثة منها تبقى محددة بصورة أساسية، وهي أولا، التحقيق الذي التهم حصة كبيرة من أعمال الباحثين، سواء في إطار تحضير شهادات عليا، أو في إطار اهتمام خاص، إذ عادة ما كان الباحثون المبتدئون يدشنون مسارهم كمؤرخين بالاشتغال حول المخطوط. وثانيا، التاريخ العلائقي الذي شكل موضوع دراسة بالنسبة للكثير من الباحثين المغاربة منذ نهاية الثمانينيات، إذ ظهرت سلسلة من الأبحاث حول العلاقات بين المغرب من جهة، وأمم أخرى، غربية مثل فرنسا وبريطانيا والبرتغال، أو إسلامية مثل تركيا العثمانية. وثالثا، التاريخ المونوغرافي الذي حظي باهتمام واسع من طرف شريحة عريضة من الدارسين.

ولعل إدراك ما ابتكره عبد الأحد السبتي من أفكار ورؤية منهجية في كتابه هذا يقتضي منا تحليل تلك الأنفاق المذكورة المرتبطة في مجملها بالبحث المونوغرافي. فمنذ أواسط السبعينيات، كانت الأبحاث المونوغرافية قد انطلقت مع الجيل الثاني من المؤرخين المغاربة، بفضل دراستين رئيسيتين هما إينولتان لأحمد التوفيق (1976) وتافيلالت للعربي مزين (1977)، اللتان أظهرتا قدرة كبيرة على تناول تاريخ المغرب وتفسيره انطلاقا من الملاحظة المجهرية، أي الانطلاق من إشكالية الإقليم لتحليل البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمغرب قبل التدخل الاستعماري. وقد تأتى هذا الأمر باستعمال مكثف للأرشيف، واقتحام موضوعات جديدة، كانت فيما قبل حكرا على الجغرافيين والأنثربولوجيين وعلماء الاجتماع. ويتعلق الأمر بالمشاهد الزراعية والمزارعين والتقنيات والمحاصيل والتجمعات السكنية وأنماط السكن والتركيبات الاجتماعية وأشكال ممارسة السلطة والعلاقات مع الحكم المركزي، وغيرها من الموضوعات المرتبطة بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، وأخيرا محاورة العلوم الاجتماعية، كما يظهر مع أحمد التوفيق الذي دخل في نقاش مع الباحثين الذين اهتموا ببنية المجتمع أمثال روبير مونتانيي وجاك بيرك وإرنست كَيلنر وغيرهم.

والجميع يعلم، في الوسط الجامعي المغربي، كيف وجه هذان الباحثان شبيبة المؤرخين نحو العمل المونوغرافي، فتعددت الدراسات حول القبائل والواحات والمدن والزوايا وموضوعات أخرى ذات سمة اجتماعية أو اقتصادية. لكن إذا كان جل الباحثين قد عالجوا موضوعاتهم بصرامة أرشيفية فائقة سيرا على هدى الأبحاث الأولى لدرجة أن أبحاثا كثيرة خصصت ملحقات

لنصوص طويلة أحيانا، فإن النقاش حول القبيلة وتركيبتها وعلاقتها بالمخزن، ظل وفيا للنزعة الوطنية، وحبيسا لما تبوح به الوثائق، ولم تتجاوز الإطار الوصفي. وبصفة عامة، باستثناء بعض الدراسات، مثل تلك التي أنجزها عبد الرحمان المودن حول قبائل إيناون، حيث فتح حوارا مع نتائج العلوم الاجتماعية، على غرار أحمد التوفيق، واستثمر مفهوم المجال لفهم بنية البوادي المغربية قبل الاستعمار، فإن معظم المونوغرافيات ظلت سجينة النصوص، وبسطت مقاربة التاريخ المونوغرافي، ولم تولد أفكارا تذكر.

وربما يعود هذا التقصير، كما يرى عبد الأحد السبتي، إلى "الإطار الإيديولوجي العام الذي تَحَكَّم في تناول القرن التاسع عشر"، من حيث "إعادة النظر في الصورة الموروثة عن الكتابة الاستعمارية" بالاستناد إلى كم هائل من الوثائق، المخزنية والأوربية، والانسياق في استعراض توتر العلاقة بين القبائل والمخزن مع "أجوبة جاهزة" تتمثل في "الدور الذي لعبه التدخل الأوربي في إضعاف الدولة وتفاقم تناقضاتها مع مختلف مكونات المجتمع". وبذلك يطرح هذا التناول "الجواب محل السؤال، ويتكلف بإعادة الاعتبار بدل التحليل، ويُحَمِّل التدخل الأوربي أكثر مما يتحمله لتفسير معضلات المغرب خلال القرن التاسع عشر" (ص 21). وعليه، لم يرق أصحاب هذه المونوغرافيات إلى مقاربة تنظيرية، تركيبية، لا تنفصل فيها "إجرائية المصادر عن إجرائية الفرضيات والإشكاليات"4.

نحو رؤية منهجية جديدة

يتموضع كتاب عبد الأحد السبتي في سياق تجاوز الإسطوغرافية الجامعية على النحو الذي تظهر به في الدراسات الأساسية من رسائل وأطروحات ذات البناء التقليدي، وإخراج البحث التاريخي من التناول المعطياتي، والتناول الأرشيفي، والتناول الوطني، وفتحه على التفسير، وذلك بالتنبه إلى قضية المجال كإشكالية رئيسية، واستثمار مفاهيم جغرافية وأنثروبولوجية لرصد بنيات المغرب قبل الاستعمار، أي تلك التي ورثها منذ العصر الوسيط، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وهذا التموضع يتخذ من التركيب إطارا للدراسة.

وفي واقع الأمر، إن عملية التركيب هذه هي التي مكنته من فتح أفق عريض من الوجهة المعرفية، وجعلت الكتاب، برأيي، يحتل مكانة أساسية، ليس فقط في حقل التاريخ، وإنما أيضا في حقول معرفية أخرى، وفي طليعتها الأنثروبولوجيا والجغرافيا. وفي هذا السياق نستحضر ما قاله المؤرخ الفرنسي مارك بلوك (Marc Bloch) عندما تحدث عن التركيب التاريخي، كونه يسدي خدمات أهم من الكثير من المونوغرافيات5، وأيضا كونه يمنح للتاريخ مكانة بارزة بين العلوم الاجتماعية. فإذا كانت المونوغرافيات تمنح إمكانية فهم القضايا المحلية، ومن ثم الأخذ بالأدوات الضرورية لفهم القضايا ذات البعد المجالي الأكثر سعة، فإن المنحى التركيبي يبقى ذا فائدة معرفية كبيرة لأنه يوسع منظار المؤرخ، ويحفزه على مراجعة المسلمات وصياغة الفرضيات وتغيير مسارات الفهم والتأويل، ومن ثم توجيه الدراسات.

ولعل التمفصل الرئيسي لهذا التركيب يتجلى في معالجة إشكالية التاريخ

الاجتماعي للمغرب عبر موضوع تنجذب حوله قضايا كبرى، وتظهر فيه التقاطعات الاجتماعية والسياسية والثقافية. لقد ركز عبد الأحد السبتي على ظاهرة اجتماعية، هي "الزطاطة"، لكتابة تاريخ اجتماعي تنعكس فيه التمفصلات المهيكلة للبناء الاجتماعي: المعرفة والسلطة، والمادي والرمزي، والمركز والهامش، وحدَّدَ، في المنطلق، دلالاتها التاريخية والاجتماعية. فالزطاطة تعني في الأصل، إلى حدود التدخل الاستعماري في المغرب "ما يؤديه المسافر لمن يخفره ويحميه في الطرق غير الآمنة التي يرتادها اللصوص والقطاع"، لكنها دلالة متغيرة في الزمن. فهي مؤسسة اجتماعية وسياسية ذات أساس تاريخي، وذات امتداد اجتماعي أيضا، من حيث الدلالة الاستعارية. فبعد الاستقلال، وبفضل "عملية استعارية تنتمي إلى معجم الرشوة" نجت الكلمة من الضياع، ودخلت في نسق معجمي يحيل إلى ممارسات يومية، إدارية - مخزنية بالدرجة الأولى، إلى ظاهرة اجتماعية، إلى سلوك ثقافي، أو يحيل إلى استعمال عامِّي يستند إلى "الخبرة العَمَلية، والقدرة على إيجاد المخرج المناسب في الظروف الصعبة"، وهذه الدلالات العامية قد نلتقي بها أحيانا حتى في الخطاب الصحفي والسياسي.

ومن خلال مفهوم "الظاهرة الاجتماعية الكلية"، الذي صاغه عالم الاجتماع الفرنسي مارسيل موس (Marcel Mauss)، والقائمة على أساس تناسبٍ ثلاثي الأبعاد، سوسيولوجي تزامني، وتاريخي تعاقبي، وفيزيو-سيكولوجي، تناول عبد الأحد السبتي قضية الزطاطة هذه التي تعبئ في آن واحد كامل المجتمع ومؤسساته. "فهي تكشف أساليب مختلف أنواع المؤسسات الدينية والقانونية والأخلاقية، وهي في آن واحد مؤسسات سياسية وعائلية. هذا

إلى جانب المؤسسات الاقتصادية التي تفترض أشكالا خاصة من الإنتاج والاستهلاك، والظواهر الجمالية التي تنتجها هذه الوقائع والظواهر المورفولوجية التي تعبر عنها هذه المؤسسات" (ص 237).

إن ما يترقبه قارئ التاريخ من المؤرخ، سواء كان هذا القارئ محترفا أو مستنيرا، هو تفكيك الماضي وإشراكه في فهم هذا الماضي عبر موضوعات تتقاطع فيها القضايا والأسئلة، وتتعدد فيها مستويات قراءة النصوص وتأويلها. وتشكل هذه الرؤية المنهجية محطة مركزية في الكتاب.

وتظهر مسألة تقاطع القضايا والمستويات والأسئلة في كتاب عبد الأحد السبتي من خلال التركيز على السياقات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوظيف أجناس مصدرية متعدد، رحلية، وإخبارية، ومناقبية، وفقهية. وتعدد السياق هذا هو الذي أخصب موضوع الزطاطة ومَوضَعَه في ملتقى متعدد المسالك، إذ تفرعت منه المظاهر والحالات والأسئلة، وجعلت عملية التحليل تنتقل من تصنيف النصوص إلى تصنيف القضايا التاريخية والاجتماعية والثقافية، ومن تِبيان شبكة المسالك والطرق إلى استجلاء لغة تمثل التراب، ومن الكشف عن سياق الأحداث والوقائع إلى إثارة إمكانيات المقارنة والتنظير.

ومن القضايا الأساسية التي خضعت للمراجعة في سياق التقاطع المذكور، نذكر على سبيل المثال ثنائية "بلاد المخزن" و"بلاد السيبة" التي تظهر في كتب الرحلة الاستكشافية التي جمعت بين الوصف الجغرافي والثقافة الإثنوغرافية، خاصة كتاب شارل دو فوكو المؤَلَّف في نهاية القرن التاسع

عشر. فعندما يتناول عبد الأحد السبتي قضية الانتقال من المجال إلى التراب التي تعبر عنها أشكال تأمين الطرق، فإنه يكتشف "قدرا كبيرا من المرونة، وتمفصلا معقدا بين التدبير المحلي والتدبير المخزني"، وهي أمور لا يمكن فهمها إلا بالتنبه للتشكيلات المجالية التي تحيل إلى "خصوصية مفهوم التراب في النسق المغربي التقليدي"، وهي محطات المسالك الطرقية، وثنائية المجال (الغرب/الحوز)، وظاهرة الأطراف والتخوم، ومسألة الطرف القريب من المركز.

مجال للتاريخ: تاريخ المجال

فتح عبد الأحد السبتي، من خلال ظاهرة الزطاطة، مسلكا للبحث في تاريخ المجال. وفي واقع الأمر، انتقل بنا الباحث، عبر فصول الكتاب، ونصوصه، من تاريخ المجال إلى مجال التاريخ، ومن مجال التاريخ إلى تاريخ المجال. وبتعبير آخر، إذا كان صاحب الكتاب قد اتخذ من أمن الطرق قضية أساسية لتناول تاريخ المجال، تاريخ التراب الجغرافي بالمغرب في بعده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قبل دخول البنيات الاستعمارية الحديثة، فإنه جعل، من أمن الطرق، على نحو جدلي بيِّن، موضوعا خصبا للتاريخ، ونافذة واسعة لفهم هذا التاريخ.

ولا يفوتنا، ونحن نتحدث عن إشكالية الكتاب هذه، أن نشير إلى فكرة صاحب "مجلة التركيب التاريخي"، هنري بير (Henri Berr) وهو يقدم كتاب مؤسس الحوليات، المؤرخ لوسيان فيفر (Lucien Febvre) الأرض والتطور البشري، مقدمة جغرافية للتاريخ الصادر لأول مرة عام 1922، عندما قال أن

موضوعا معقدا من هذا الطراز، يبحث في تاريخ المجال، يستلزم من الباحث أن "يكون جغرافيا مؤرخا، أو بالأحرى مؤرخا جغرافيا، بل وحتى عالم اجتماع، لأنه من دون شك، عندما يجعل المؤرخ من حقله المعرفي تصورا عريضا وعميقا، عندما يسعى إلى الجمع بين خيوط الفعل البشري، الخارجية والداخلية، مع الحفاظ على خصوصية دراسته، فإنه يرغب في توسيع عملية الفهم للوصول إلى فعالية كاملة. وتناول مثل هذا، على نذرته، من شأنه أن يجعل من العلاقات بين الإنسان والمجال إشكالية هامة جدا"6.

إن المجال مفهوم جغرافي بالدرجة الأولى. لكن العلوم الاجتماعية والسياسية تناولته تناولا أساسيا لفهم بنيات المجتمع وأطره الثقافية والقانونية. وفي حقل التاريخ يظهر المجال كعنصر مُحَدِّد في عملية بناء الدولة من حيث التشكل الترابي وتغير عناصر هذا التشكل عبر الزمن. وتبقى قضية المسالك ومحاور مرور البشر، من تجار وحجاج وجند، ومشاكل حركة المرور هذه، من أهم العناصر المساهمة في بناء المجال، ومن ثم في بناء شكل السلطة. فالطرق كما يقول لوسيان فيفر "تُنشأ الدول أو تحافظ عليها"7. كما يمنح التاريخ، في مستواه التدويني، أفقا آخر لإدراك المجال من خلال مفهوم الهوية وارتباطاتها بالتكييفات السياسية والثقافية على النحو الذي تظهره الأدبيات الإسطوغرافية.

وبناءً على هذه الأفكار، يبرز المجال المغربي في علاقته بالفعل البشري، اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، في المظاهر الآتية:

وجود علاقة وطيدة بين نشأة الدولة المركزية من جهة، ومراقبة شبكات المسالك، من جهة ثانية، وهي علاقة تماثل بين طرق التجار وطرق الجند. ويتضح هذا الأمر منذ العصر الوسيط، وبالذات منذ الدولة المرابطية التي اتبعت في حركتها المحور التجاري المعروف ب "طريق اللمتوني" المنطلِق من الجنوب، مرورا بالدول التي تعاقبت على حكم المغرب فيما بعد، والتي تمحورت شبكات مسالكها في فاس التي التقت فيها الطرق الآتية من تلمسان وسجلماسة ومراكش، وفي مراكش التي التقت فيها الطرق الآتية من فاس وسجلماسة ورباط الفتح، وانتهاءً بالقرن التاسع عشر الذي استمر فيه موقع فاس ومراكش كقطبين رئيسيين، لكن مع "تغييرات واضحة في تفاصيل الشبكة الطرقية"، منها تزايد أهمية المسالك المحاذية للساحل الأطلسي.

وجود تحولات مجالية، رصدها عبد الأحد السبتي في الزمن، مركزا على المرحلة المرينية ودورها في التشكل الترابي للمغرب، وذلك بإبراز مجموعة من العناصر التاريخية: الدينية (هوية دينية مختلفة عن إيديولوجية الخلافة المشرقية)، والسياسية (تكون كيان سياسي قريب من نموذج الدولة المركزية، بالعلاقة مع الانشطار الثلاثي للمغرب الكبير)، والإسطوغرافية (إعادة تركيب الماضي بالاستناد إلى اللحظة الإدريسية كمرحلة تأسيس للدولة المغربية).

وجود ثنائية جغرافية ذات جذور تاريخية تعود إلى العصر الوسيط، وتتمثل في منطقة الغرب/الشمال، ومنطقة الحوز/الجنوب. الأولى تمتد من "أم الربيع إلى وجدة، مرورا بالسهول الأطلسية وسهل سايس، والثانية تمتد من "أم الربيع

إلى أقصى سوس". وهذه الثنائية تبقى مُحَدِّدة على مستويات مختلفة، سياسية من حيث الصراع حول السلطة بين العصبيات أو بين الأمراء، وثقافية من حيث طقوس زيارة تهنئة السلطان التي كان يقوم بها العمال في المناسبات الكبرى. كما تظهر هذه الثنائية المجالية من حيث الممارسة السياسية على مستوى التقاطب بين مدينتي فاس ومراكش، كرستها "مؤسسة الأمير –الخليفة" في القرن التاسع عشر، إذ جرت العادة بين السلطان والأمير إذا كان الأول بمراكش نهض الثاني لتحمل المسؤولية بمكناس وفاس والعكس.

وجود مفارقة جغرافية تتمثل في "ظاهرة الطرف القريب من المركز، والبعيد مجاليا عن موقع الهامش". وهي ظاهرة تهم مجموعة من القبائل، كما تهم عواصم البلاد المتعددة، أي عواصم الغرب: فاس ومكناس والرباط، وعاصمة الحوز: مراكش. ويتعلق الأمر، مثلا، بقبيلة غياثة القريبة من فاس، وقبيلة بني مطير القريبة من فاس ومكناس، وقبائل زمور وزعير والسهول القريبة من الرباط وسلا، وقبيلة الرحامنة القريبة من مراكش.

وتكمن أهمية الجهد المنهجي لعبد الأحد السبتي في تقديم شبكة من النصوص، الرحلية والإخبارية والمناقبية والفقهية، كحلقة أساسية في البحث، بحيث استأثرت بأربعة فصول من أصل خمسة. وتظهر هذه النصوص التي تتقاطع فيما بينها كـ "أصوات تنتمي إلى بيئات وسياقات معينة، وتحركها رهانات وقيم وتصورات"، أطرت المجتمع ووجهت سلوكياته وممارساته، كـ "وسائط تنقل إلينا أصداء الأحداث والأفعال". وقد عمل عبد السبتي، الذي سبق له أن تناول موضوعات أخرى، مثل المدينة، والشاي، من زاوية الكتابة عبر شبكة من

النصوص، على إعادة استشكال هذه الأخيرة، من حيث الترتيب والقراءة والتأويل. وهذا الاختيار المنهجي، لا يخلو من تعقيد بالنسبة للقارئ بالقياس إلى تعدد النصوص واختلاف مرجعياتها وتنوع زمنياتها. لكن القارئ المتأني يستكشف أن ما يقترحه صاحب الكتاب هو "إعادة تركيب الصورة باعتبارها جزءاً من الواقعة الاجتماعية"، لأن "الصورة والمِخْيال يساهمان في تشكيل الظاهرة الاجتماعية". وهذا ما حاول تبيانه من خلال موضوع "فعالية" الرموز (ص 312).

وما أثار انتباهنا في شبكة النصوص المقترحة هي حوليات الدول والسلاطين التي جاءت في الفصل الثاني من الكتاب تحت عنوان "النظام والاختلال". ويغوص هذا الفصل في تاريخ الإسلام مستثمرا الخطاب المعياري المتمثل في الآداب السلطانية والسياسة الشرعية، وكيفية حضور مقولات هذا الخطاب في كتب الأخبار المغربية، ورصد التمفصلات القائمة بين الخطاب المعياري ومجريات الواقع، من خلال التركيز على حقبتين رئيسيتين في تاريخ المغرب، هما الحقبة الموحدية-المرينية والحقبة العلوية، خاصة عهد السلطان إسماعيل، وفترة القلاقل التي تلته، اللتان تتيحان إمكانية استكشاف صورة مركبة تحيل على ثنائية النظام والاختلال. وفي عملية الاستكشاف هذه اختار عبد الأحد السبتي نصوصا تتصل بلحظات معينة، بملابسات معينة، بانتقالات معينة: الانتقال من الصورة إلى ما وراء الصورة، وتتبع زواياها، بتعبير السينمائيين، من لقطة إخبارية إلى أخرى، من الممارسات إلى الحالات، من الكلمات إلى الدلالات، خاصة بالنسبة لعهد إسماعيل، وما تكشف عنه من سياقات، حدثية ومجالية ووظيفية. وأيضا الانتقال من تاريخ الحدث السياسي

إلى تاريخ المخيال السياسي، من حيث "تكييف" الإخباريين لأخبار الدولة ومرجعيتها، كما يظهر مثلا من خلال "روض القرطاس" بالنسبة للتاريخ الوسيط.

وبالإضافة إلى قضية النصوص وما تفرزه من إمكانيات هائلة من حيث الفهم والتأويل، انصب اهتمام عبد الأحد السبتي، انطلاقا من مقاربة استرجاعية، على نقطتين رئيسيتين هما مراجعة طروحات المونوغرافيات، ومراجعة التحقيب.

بخصوص النقطة الأولى، يتبين أن تسليط الأضواء بطريقة استرجاعية على ما قبل القرن التاسع عشر، بالوصول حتى إلى الحقبة الموحدية-المرينية، مرورا بالحقبة العلوية، لاسيما حقبة السلطان إسماعيل، بالاستناد إلى كتب الأخبار، يُمَكِّن من إعادة النظر فيما جاءت به معظم المونوغرافيات التي غلب عليها هاجس الرد على الكتابة الاستعمارية، وغرقت في مقاربة وطنية دفاعية ومعالجة أرشيفية صرفة، ومن ثم التأكيد على أن "أوضاع القرن التاسع عشر في ميدان تأمين الطرق، لم تكن فقط وليدة المستجدات التي أفرزها التسرب الأوربي، بل هي جزء من بنية سياسية-مجالية بعيدة المدى" (ص 100). وبذلك تنقلب معادلة فهم تاريخ المغرب قبل الاستعمار، بالتعامل مع القرن التاسع عشر ليس على أساس رصد التحولات التي عرفها النسق الاجتماعي والسياسي التقليدي، من زاوية الفعل الأوربي، من حيث عمليات الضغط والتسرب والتدخل، وما أفرزته من أزمات واضطرابات واختلالات، لاسيما ما اتصل منها بتوتر العلاقة بين القبائل والمخزن، وإضعاف الدولة المركزية،

وتزايد أعمال اللصوصية وقطع الطريق، ولكن بناءً على رصد هذا النسق، لرفع النقاب عن الظواهر والبنيات التي ورثها المجتمع المغربي على امتداد قرون عديدة.

أما النقطة الثانية المتصلة بالتحقيب، فتتمثل في مراجعة ما يعرف بالعصرين "الوسيط" و"الحديث"، والتعامل مع البعد الزمني بمقاربة استرجاعية تنطلق من القرن التاسع عشر كمحطة زمنية محورية، يتوزع منها التحليل ويلتقي عندها من جديد، بحيث تحفر الدراسة في الثوابت والمرجعيات الاجتماعية والثقافية التي تعود إلى العصر الوسيط. فرحلة "البحث عن نسق تقليدي مغربي، هي في نهاية المطاف رحلة تعود باستمرار إلى الوراء، بدون أن تؤدي إلى الإمساك بالنسق-المنطلق" (ص 260). والجدير بالملاحظة أن عبد الأحد السبتي ينتقل بالقارئ من الموحدين إلى العلويين، من العصر الوسيط إلى العصر الحديث، من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، بحركة رياضية كبيرة، تنم بطبيعة الحال عن استيعاب قوي للزمن، ولكن أيضا عن "صنعة" نادرة في كتابة التاريخ.

لقد تمكن عبد الأحد السبتي من توسيع مجال اشتغال المؤرخ ليشمل "قطاعات متعددة من البحث التاريخي"، كما يقول إيمانويل لوروا لادوري (Emmanuel Le Roy Ladurie) في كتابه ميدان المؤرخ، وليشمل أيضا "مساحات متداخلة الاختصاصات، يحتك داخلها المؤرخ مع العلوم الاجتماعية، ويُفَعْفِعُها في بعض الأحيان"8. إنه اقتحام لتاريخ اجتماعي شامل من خلال تاريخ المجال ومواطن تمفصل الممارسات الاجتماعية والسياسية والتصورات

والأنساق الثقافية. وبرأيي فإن هذه المغامرة المنهجية قد تُخَلْخِل المستويات السكونية من البحث التاريخي. فما تقدمه هذه الأطروحة من أدوات منهجية ورؤية للزمن وللمجتمع قد تحفز بعض الباحثين لتوسيع أفق البحث والسير باتجاه تاريخ مفتوح على تناول النصوص على نحو متعدد الأدوات، مفتوح على القضايا الكبرى، مفتوح على مقاربات مشبعة برصيد العلوم الاجتماعية.

هوامش

1- مما يزيد من أهمية الكتاب، من حيث أدوات الفهم المرافقة للبحث، كونه يحتوي على 781 إحالة، الكثير منها ينطوي على تدقيقات وشروحات غنية جدا. كما يضم فهرسا للأعلام البشرية والجغرافية، وصل عددها 545، وفهرسا للمصطلحات والمؤسسات بلغ عددها 151. أما العناوين المعتمدة في هذه الدراسة، من مصادر ومراجع باللغة العربية واللغات الأجنبية، فقد بلغت في مجموعها 188 عنوان.

2- انظر على سبيل المثال عبد الأحد السبتي، "إصدارات تاريخية مغربية 2006-2007"، مجلة رباط الكتب،عدد 4، 2008 (www.ribatalkoutoub.ma).

-3Abdelahad Sebti, Aristocratie citadine, pouvoir et discours savant au Maroc précolonial : contribution à une relecture de la littérature généalogique fassie (XVe - début XXe siècle), thèse inédite, Université de Paris 7, 1984.

4- عبد الأحد السبتي، "التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج"، ضمن البحث في تاريخ المغرب. حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989، ص. 57.

-5Marc Bloch, Les caractères originaux de l'histoire rurale française, Paris, Armand Colin, 1952, p. VII.

-6Lucien Febvre, La terre et l'évolution humaine. Introduction géographique à l'histoire (1922), Paris, Albin Michel, 1949, p. 8.

-7Ibid., p. 399.

-8Emmanuel Le Roy Ladurie, Le territoire de l'historien, Paris, Gallimard, 1973, p. 7.

امتدادات بيبليوغرافية

ALLIES, P., L’invention du territoire, Grenoble, Presses Universitaires de Grenoble, 1980.

COX, K., “La structure territoriale de l’Etat : quelques réflexions critiques” in B. Antheaume et F. Giraut (dirs.), Le territoire est mort ,Vive les territoires !, Paris, IRD Editions, 2005, pp. 159-173.

CURSENTE, B. et MOUSNIER, M. (dirs.), Les territoires du médiéviste, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 2005.

DEBARBIEUX, B., “Le territoire : Histoires en deux langues. A bilingual) hist-)story of territory ” in C. Chivallon (dir.), Discours scientifique et contextes culturels, Bordeaux, Maison des Sciences de l’homme d’Aquitaine, 1999, pp. 33-46.

DEBERNARDY, M. et DEBARBIEUX, B. (dirs.), Le territoire en sciences sociales, approches interdisciplinaires, Grenoble, Editions de la Maison des Sciences de l'Homme, 2003.

DELANEY, D., Territory: A short introduction, Oxford, Blackwell, 2005.

DI MEO, G., Géographie sociale et territoires, Paris, Nathan, 1998.

GIRAUT, F., "Conceptualiser le Territoire", in Dossier Construire les territoires, Historiens et géographes 403, 2008, pp. 57-68.

GOTTMANN, J., The significance of Territory, Charlottesville, University Press of Virginia, 1973.

OZOUF-MARINIER, M.-V., "Le territoire, la géographie et

les sciences sociales. Aperçus historiques et épistémologiques” in M. Vanier (dir ,(.Territoires, Territorialité, Territorialisation : et après ?, Actes des entretiens de la Cité des territoires, Université Joseph Fourier ,Grenoble, 7 et 8 juin 2007.

POURTIER, R., “Les âges de la territorialité” in B. Antheaume et F .Giraut (dirs.), Le territoire est mort, Vive les territoires !, Paris ,IRD Editions, 2005, pp. 39-46.

SACK, R., Human Territoriality. Its Theory and History, Cambridge, Cambridge University Press, 1986

تــاريخ جديــد أم كتابة جديدة

.محمد حبيدة 26يوليو 2009

جاك لوغوف، (إشراف) التاريخ الجديد ، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.

أمام التاريخ خيار واحد، إما أن يصير أنثربولوجيا اجتماعية أو لا شيء إيفانس بريتشارد

شهدت الكتابة التاريخية تطورا كبيرا، من حيث الرؤية والمنهج والأسلوب، خلال القرن العشرين في أوربا، وبخاصة في فرنسا، اصطلح عليها ب"التاريخ الجديد". ومن أهم ما أفرزه هذا الاتجاه خروج التاريخ من دائرة التخصص الضيق والكتابة للمشتغلين في التاريخ وحدهم، للانفتاح على جمهور عريض من القراء. فأصبح المؤرخ يكتب للجميع، وأصبح الجميع يقرأ للمؤرخ، بل إن أفكار الباحث في التاريخ لم تعد تصل إلى المتلقي عبر الكتاب فقط، وإنما أيضا عبر مختلف قنوات الاتصال، من صحف وإذاعات وتلفزيونات. كما أصبح يساهم في كل النقاشات، من النظري المحض إلى المعيش اليومي، من تطور العلوم إلى الأسعار، مرورا بالانتخابات والهجرة والعنصرية والبيئة والإعلام. فأصبحت المقاربة التاريخية حاضرة، معبرة، مؤثرة، والثقافة التاريخية نافعة، شائعة، ذائعة.

ويعكس الكتاب الذي بين أيدينا مرحلة هامة من مراحل هذه الكتابة التاريخية بتوجهاتها الرئيسية وإنجازاتها ومجالاتها الفكرية والعلمية. وهو ثمرة مجهود جماعي تحت إشراف المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف J. Le Goff، كان قد ظهر لأول مرة سنة 1978 في شكل مقالات، عددها عشرة، تعبر "بصورة جوهرية عن إشكالية الكتاب"، بالإضافة إلى فصول قصيرة فاق عددها المائة، تخص مفاهيم ومصطلحات مركزية في التاريخ الجديد جاءت في شكل قاموس، شارك في كتابتها أكثر من ثلاثين باحثا. ثم تعددت

الطبعات فيما بعد، محتفظة بالمقالات الأساسية. ولقيت هذه الطبعات رواجا تجاريا كبيرا في أوساط قراء التاريخ والعلوم الاجتماعية.

ويندرج هذا الكتاب ضمن سلسلة من الكتب ذات الصبغة النظرية والمنهجية التي أنتجها الجيل الثالث من مدرسة الحوليات حول المشروع الجديد، أمثال روجي شارتيي R. Chartier، وفراسوا فوري F. Furet، وجاك روفيل J. Revel، وجورج دوبي G. Duby، وبيير نورا P. Nora، وأندري بورغيير A. Burguière، وإيمانويل لوروا لادوري E. Le Roy Ladurie، ومارك فيرو M. Ferro، وغيرهم. ونذكر من هذه الكتب بصفة خاصة كتاب **صناعة التاريخ** (1974) الذي شارك فيه عدد كثير من المؤرخين تحت إشراف جاك لوغوف وبيير نورا، والذي انتظم في ثلاثة أجزاء، الأول "مشكلات جديدة"، والثاني "مقاربات جديدة"، والثالث "موضوعات جديدة".

وتمثل هذه الترجمة العربية التي أنجزها المؤرخ التونسي محمد الطاهر المنصوري، والتي نقدم على ضوئها قراءتنا هذه، مساهمة أساسية في التعريف بتصورات مدرسة الحوليات ومناهجها. ومن شأنها أن تنير جمهور القراء العرب حول هذا النوع من الكتابة في التاريخ، الذي حوَّل مجموعة من الموضوعات التي كانت توصف ب "الخسيسة" إلى موضوعات "نفيسة"، وحوَّل الماضي من دهاليز الأحداث العسيرة الهضم إلى صور من الظواهر اليسيرة الفهم.

وعلى الرغم من أن جل القراء يفهمون مدى صعوبة الترجمة مهما كان حقل الاهتمام، فإن طبيعة الأعمال المترجمة، والتي يغلب عليها جانب النظرية والمنهاج، يدفعنا إلى التذكير بأهمية هذا الأمر. يقول محمد الطاهر المنصوري في تقديمه للكتاب: "إذا كان الأسلوب شيقا لقارئ يتقن الفرنسية، فهو مضن لمن رام ترجمة الكتاب". والحقيقة أن المقالات التي تعامل معها المترجم صعبة جدا من حيث الصياغة والمفاهيم والكلمات. ويتبين للقارئ الجهد الكبير المستثمر في هذا العمل من أجل إيصال مضامين الكتاب وأسلوبه بالشكل اللائق. فالترجمة هي كتابة ثانية، هي نص جديد. لكن صعاب

الترجمة تهون حينما يتفاعل المترجم مع النص الأصلي ويسعى بكل ما أوتي من إمكانيات لنقل المضامين وإيصال الأفكار بشكل يريح القارئ ويفيده.

ومما يزيد من قيمة هذه الترجمة، تلك المقدمة المستفيضة التي استعرض فيها محمد الطاهر المنصوري قضايا التاريخ الجديد ورواده ودرجات تلقي هذا التاريخ في البلاد العربية وتناوله، هذا بالإضافة إلى ثبت مصطلحات يجد فيه القارئ أكثر من مائتي كلمة ومفهوم مع ما يقابلها بلغتها الأصلية، أي الفرنسية، وبيبليوغرافيا مفصلة باللغة العربية واللغات الأوربية، وفهرس عام للموضوعات وأسماء الأعلام الواردة في الكتاب.

تتوزع مضامين الكتاب بين عشرة مقالات يجمع بينها قاسم مشترك كونها تضع القارئ في صورة التوجهات الجديدة للبحث التاريخي في أوربا عموما، وفي فرنسا على وجه التحديد، على النحو الذي ظهرت به خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين داخل الجامعة وخارجها. وهذه المقالات هي:

التاريخ الجديد (جاك لوغوف J. Le Goff)

التاريخ والأمد الطويل (ميشيل فوفيل M. Vovelle)

تاريخ البنى (كريزستوف بوميان K. Pomian)

الأنثروبولوجيا التاريخية (أندريه بورغيار A. Burguière)

تاريخ الذهنيات (فيليب أرياس Ph. Ariès)

تاريخ الثقافة المادية (جان ماري بيساز J. M. Pesez)

التاريخ الآني (جان لاكوتور J. Lacouture)

الماركسية والتاريخ الجديد (غي بوا G. Bois)

تاريخ الهامشيين (جان كلود شميت J. C. Schmitt)

تاريخ المتخيَّل (إفلين باتلاجين E. Patlagean)

تستدعي هذه القراءة تسليط الأضواء على نقطتين رئيسيين لفهم التاريخ الجديد:

1 المسار الإستوغرافي

إذا اقتصرنا على النموذج الفرنسي، يمكن الحديث عن انطلاقة التجديد مع المُؤَرِّخَين الفرنسِيَيْن لوسيان فيفر، ومارك بلوك في بداية القرن العشرين حينما اجتهدا رفقة مؤرخين آخرين وجغرافيين وسوسيولوجيين من أجل إخراج التاريخ من انغلاقه التخصصي وفتحه على تساؤلات وقضايا جديدة، وذلك من جهة عن طريق توسيع دائرة المصادر، بالاعتماد ليس فقط على الوثائق المكتوبة، بل أيضا على المخلفات المادية والرواية الشفهية، ومن جهة ثانية بواسطة الاحتكاك بالعلوم الاجتماعية واستيعاب مناهجها وتتبع نتائجها، من اقتصاد وسوسيولوجيا وجغرافيا وسيكولوجيا ولسانيات. وهذا الابتكار نلمسه في كتابي**مهنة المؤرخ** لمارك بلوك M. Bloch، و**دفاعا عن التاريخ** للوسيان فيفر L. Febvre، وكذلك في معظم المقالات التي نشرتها مجلة **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** منذ تأسيسها سنة 1929.

و في الأربعينيات من القرن المذكور نضج هذا التيار الجديد، بفضل النتائج التي حصل عليها فيرناند بروديل F. Braudel في أطروحته **البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني**، حيث بلور تصورا جديدا يقوم على أساس تفكيك التاريخ إلى ثلاثة أزمنة أو مستويات زمنية متدرجة:

أولا، زمن جغرافي، ويوافق تاريخا شبه ثابت، تاريخ بنيويا. وهو تاريخ الجماعات البشرية في علائقها مع الوسط الجغرافي، تاريخ مكون من مظاهر مادية متكررة باستمرار كالتقنيات والزراعات والصناعات اليدوية والإنتاجات والأغذية التي ظلت تشكل، ولقرون عديدة قبل التحولات الصناعية في القرن الثامن عشر، ثوابت بنيوية بطيئة التغَيُّر وتوازنا صعب التجاوز.

ثانيا، زمن دوري، ويوافق تاريخا ظرفيا يقوم على أسس إجرائية كمية تحوم حول الأرقام والجداول والبيانات. وهو تاريخ الدورات: دورات إنتاجية (ارتفاع الأسعار وهبوطها)، دورات ديمغرافية (ارتفاع أعداد السكان وهبوطها)، دورات بيولوجية (ظهور المجاعات والأوبئة واختفاؤها).

ثالثا، زمن فردي، ويوافق تاريخا تقليديا يستند إلى الحدث، أي الحدث السياسي والعسكري والديبلوماسي. وهذا التاريخ هو تاريخ تقليدي ذو تذبذبات قصيرة، سريعة، متوترة. فالحدث، عند وقوعه، يكون هائلا ومُدَوِّيا، يشد إليه الأنظار بقوة وكأنه كل شيء، لكنه سرعان ما يأفل ليسطع حدث آخر، وهكذا.

والملاحظ أن الزمن شبه الثابت، أو ما يسمى أيضا بالزمن الطويل، هو الزمن الأكثر أهمية بالنسبة لهذا التوجه الجديد. فهو المركز الذي ينجذب إليه الزمن القصير والزمن الدوري. فالحدث يمر، لكن البنية تبقى. والدورات أيضا إذا تكررت باستمرار ولم تسفر عن تحول نوعي تندرج في البنية وتصير جزءً لا يتجزأ من الزمن الطويل. وقد أبانت مقالة ميشيل فوفيل "التاريخ والأمد الطويل" عن هذا الأمر بشكل واضح.

إنه انقلاب في نظام التفكير، في الرؤية، في الأسلوب. فتحويل الاهتمام من الأحداث إلى البنيات هو تحول في المرجعية ككل. فالتاريخ التقليدي، وهو يهتم بالأحداث والبلاطات والشخصيات كان يقوم على مرجعية التطور والارتقاء والغائية: العقل، التقنية، الثورة. والحال أن التطورات السياسية والمعرفية، في منتصف القرن العشرين، خلقت نزعة تشكيكية في القيم. فمن جهة كان لمآسي الحرب العالمية الثانية ومآزق الحركات التحررية وأزمة الماركسية، كبير الأثر في فَعْفَعَةِ يقين المثقفين حول فكرة التقدم، حول مفهوم الارتقاء، حول منحى التاريخ. ولذلك بدأ يتقلص اهتمام المؤرخين بالتاريخ السياسي. ومن جهة ثانية كان للإثنولوجيا مفعول كبير على التاريخ عبر توجيه اهتمامه نحو المستويات "الباردة" في المجتمعات، أي الثوابت السوسيو- ثقافية من موروثات وتقاليد وطقوس ومعتقدات وأنساق القيم.

و عليه بدأ يتحول الاهتمام، شيئا فشيئا، من البحث في الحاكمين إلى البحث في المحكومين وأساليب معاشهم وطبائعهم وأحاسيسهم، من البحث في البلاط إلى البحث في البوادي و المدن، من البحث في الأدبيات إلى البحث في العقليات، من البحث في الاستثنائي إلى البحث في النمطي، من البحث في قضايا الشأن العام إلى البحث في الحياة اليومية. وقد أنتج هذا التوجه الهائل دراسات هامة في مجال الكتابة التاريخية، نذكر منها:

تاريخ البوادي وإنتاجاتها وعقليات فلاحيها.

تاريخ التقنيات والسكن واللباس والتغذية.

تاريخ المهمشين والأقليات والنساء.

تاريخ الحساسيات الجماعية والسلوكيات والعقليات.

تاريخ المخيال والتمثلات والذاكرة.

إنها أبحاث في أنثربولوجيا اجتماعية تنبض بالإشكاليات: إشكالية استمرارية القديم في أحشاء الحديث، والثابت في المتحول، إشكالية تعايش أنماط متعددة في نمط واحد، وعقليات متعددة في عقلية واحدة، وعصور متعددة في عصر واحد، إشكالية تماثل التأملي والعفوي، الفكري والسيكولوجي، المركزي والهامشي. ولمعالجة هذه الإشكاليات حرص المؤرخ على استثمار كل ما من شأنه إضاءة الماضي، وإضاءة الجسور الرابطة بين الحاضر والماضي، ليس فقط بالاطلاع على الأرشيفات والآثار، بل أيضا بالتنبه إلى ما هو عامّي، ولاواعي، وهامشي، أي الثقافة الشعبية، كالرواية الشفهية والفولكور والأمثال. ولنا في مقالات أندري بورغيار "الأنثروبولوجيا التاريخية"، وفيليب أرياس "تاريخ الذهنيات"، وإفلين باتلاجين "تاريخ المتخيل"، أمثلة على هذه الأمور.

2. قضية الكتابة

لقد توصل مؤرخو الحوليات إلى صهر قطاعات علوم الإنسان، من اقتصاد ومنهاج بنيوي وإثنولوجيا وسوسيولوجيا وسيكولوجيا اجتماعية، في مقاربة ضخمة، في نظام متطور للتحليل ينبني على المزج بين المفهمة والتبسيط، على صياغات سلسة للأفكار، على انتقاء المفردات المعبرة والمثيرة والجذابة. ولذلك وجب التنبه إلى قضية الكتابة هذه بشكل أساسي.

في الواقع أن المتتبع للدراسات والأبحاث منذ مطلع القرن العشرين ليس فقط في فرنسا وإنما في أوربا ككل يجد أن موضوعات كثيرة ذات صلة بالتاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات، ومقاربات ذات ابتكار حقيقي، كانت قد ظهرت في كثير من دول أوربا

وأمريكا الشمالية، لكنها لم تلق نفس النجاح الذي لقيته مدرسة الحوليات. فقد كانت هذه الأخيرة على حد تعبير فيليب أرياس "أحسن تنظيم وأكثر نضالية". ونذكر في هذا الباب ثلاثة مؤرخين أثروا بشكل أو بآخر على إنتاج الحوليات، ولكن الاعتراف بسبقهم لم يتم إلا في وقت لاحق، ويتعلق الأمر بالهولندي جون هويزينغا الذي أصدر منذ عام 1919 كتابا هاما تحت عنوان**خريف العصر الوسيط** الذي يعتبر بحق مساهمة نيرة في تاريخ الذهنيات، والألماني نوربير إلياس صاحب كتاب **حضارة الطبائع** 1939، الذي يندرج في نفس الاتجاه، والإيطالي ماريو براتز الذي كان قد نشر في العشرينيات من نفس القرن دراسات هامة حول حدود التبادل بين التعبير الأدبي والمتخيل الجماعي.

وهذه الدراسات المبكرة كانت قد منحت حق المواطنة التاريخية لكل الذين لم يكن بإمكانهم التعبير بشكل أدبي عن مواقفهم وأحاسيسهم، وقللت من سلطة الوثيقة المكتوبة، وأبرزت في المقابل الدور الذي يمكن أن تلعبه الإيقونوغرافيا والرواية الشفهية والذاكرة الجماعية في الكشف عن تاريخ السلوكيات والممارسات والتمثلات.

و من جهة أخرى يجب التشديد على الدور الريادي الذي لعبته المدرسة الأمريكية بخصوص إعادة الاعتبار للنص الشفهي كمصدر تاريخي أصيل حينما عملت في الثلاثينيات على البحث في ذاكرة السود، لينتقل هذا الاستعمال فيما بعد إلى بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، ويقتحم بالتالي الثقافات المكتوبة ويظهر فائدته في الكشف عن خبايا المجالات الأكثر ابتذالا كالسلوكيات والحساسيات الجماعية.

ثم إن تصورات تاريخية كثيرة كان قد استبق إليها مؤرخون بريطانيون وأمريكان. فالمدرسة الأنجلوساكسونية كانت قد تنبهت منذ الخمسينيات إلى ضرورة توظيف الإثنولوجيا في التاريخ عبر الاهتمام بالموروثات والتقاليد والمعتقدات وأنساق القيم، قصد فهم المستويات "الباردة" في المجتمعات. وهي نفس الأمور التي شدد عليها جاك لوغوف بالقول: "الأشياء التي تظهر مجردة من الأصل ومرتجلة ولا إرادية، وأيضا الكلمات العفوية، تأتي كلها من بعيد وتشهد على الصدى الطويل لأنساق التفكير"، وتحمل بالتالي تصورا معينا للحياة وتلتقي مع الرؤى الأكثر بلورة، لتساهم هي الأخرى في فهم التاريخ

و إدراكه. وتظهر هذه التوجهات الأنجلوساكسونية في مجموعة من المؤسسات والمنابر العلمية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، جامعة كولومبيا بنيويورك، ومجلة "ماضي وحاضر" في بريطانيا.

لقد استطاع مؤرخو الحوليات أن يجعلوا من موضوعاتهم ومقارباتهم تاريخا جديدا لأنهم عرفوا كيف يُسوِّقوا هذا التاريخ، كيف يوصلوه إلى عامة الناس، كيف يجعلوا منه قضية انفتاح وفضول وإحساس. فبفضل الأسلوب والتواصل تمكن كثير من الباحثين في التاريخ تمرير خطاب يفهمه الجميع ليس فقط عبر الكتب والمقالات، ولكن أيضا عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون. فكثير من هؤلاء كانوا يكتبون في جرائد كبرى مثل لوموند ولونوفيل أوبسيرفاتور، ويُنَشِّطون برامج إذاعية هامة مثل برنامج "إثنين التاريخ" الذي أدار حلقاته جاك لوغوف على أمواج إذاعة فرانس آنتير. وهناك أيضا مثال جورج دوبي الذي كان على رأس قناة تلفزيونية ثقافية في بداية التسعينيات. واليوم توجد قنوات كثيرة تعنى بقضايا التاريخ والمعرفة التاريخية يشاهدها المتخصص وغير المتخصص. هذا بالإضافة إلى الحضور القوي لرواد الحوليات في دور النشر الكبرى في فرنسا مثل غاليمار و فلاماريون من خلال السهر على سلسلات هامة مثل "مكتبة التواريخ" و"الإثنولوجيا التاريخية".

هذا هو المسار المعقد، والملتوي أحيانا، الذي جعل مدرسة الحوليات تحول التاريخ، كما تنبأ بذلك الأنثربولوجي البريطاني إيفانس بريتشارد، إلى "أنثربولوجيا اجتماعية"، وأن تمنحه بعدا معرفيا حقيقيا، وأيضا مؤسساتيا وإعلاميا، وتبتكر في نهاية المطاف كتابة جديدة وليس تاريخا جديدا. فقد سبق لفرناند بروديل، وهو يكتب في مقالته "تكويني كمؤرخ" أن تساءل في معرض حديثه عن نشأة الحوليات: "هل التاريخ وهو يسعى إلى العلمية ليس إلا مسألة كتابة وموضة أدبية ؟".

تأصيل التراث

محمد حبيدة. 6أكتوبر 2011 في

أولا، تعقد عملية تأصيل التراث، من حيث تنوع هذا التراث، من مواقع ثقافية وطبيعية، وأشكال التعبير الثقافي، وأساليب حمايته، وتعدد الفاعلين، من سياسيين واقتصاديين وباحثين، والرهانات الدولية المحيطة به. وكلها عوامل تسبب "نهما تراثيا" يبدو وكأنه يمسك بتلابيب البشرية.

ثانيا، إعادة بناء المجال الاجتماعي والبيئي الناجمة عن الجاذبية السياحية الدولية، كما يتضح مثلا من خلال مدينة مراكش. فقد شهدت المدينة العتيقة، في العشرين سنة الأخيرة، عقب إدراج معالمها التاريخية تراثا عالميا لليونيسكو عام 1985، وساحتها، جامع الفنا، تراثا شفهيا للإنسانية، تغيرات عمرانية كبيرة خاصة مع تحول البيوت التقليدية أو ما يسمى بالرْياضات، وما يحيط بها من محلات كالمطاعم ومحلات الصناعة التقليدية، إلى مواقع سياحية ذات وظائف اقتصادية وسكنية جديدة، مما يدمجها، من داخل الزقاق، في السياحة الدولية. ومن جهة أخرى، أصبح المجال الطبيعي، في المناطق الجبلية الناطقة بالأمازيغية، يكتسي أهمية بالغة في سياق تنامي السياحة الإيكولوجية. ويتبين هذا الأمر من خلال الأكدال الذي يحتل مكانة مركزية في حياة أهل الجبل وفي ذاكرتهم الجماعية، والذي أصبح يدخل هو الآخر في صيرورة التأصيل، ويندمج في مسلسل المحافظة على الغابة والتنوع البيولوجي، وذلك ضمن سياسة جديدة تنهجها الدولة بغرض تسخير هذا التراث ليكون أداة من أدوات الثقافة الوطنية ورهانا للتنمية السياحية.

ثالثا، ثنائية البلدي/الرومي كتصور مغربي للإنتاج الثقافي. لقد لامست هذا الموضوع مساهمة تخص نموذجا محددا يتصل بمفهوم المنتوج المحلي من خلال آيت باعمران في منطقة سيدي إفني، كفضاء إثنوغرافي، لكنها تنفتح ضمنيا على مفهوم أكثر سعة، ذي صلة بالتفاعل الحاصل بين المنتوج المحلي والمنتوج الأجنبي. ويبرز هذا

التصور في ممارسة الناس لحياتهم اليومية على مستوى الأكل واللباس والسكن، إذ تتقاطع فيه ممارسات تقليدية ننعتها بـِ "البلدي"، عبر مسار من الإحياء والحماية والتأصيل، وممارسات عصرية، ننعتها بـِ "الرومي"، من خلال الانفتاح على الثقافة الغربية، عبر مسار من التطويع والتملك.

لقد فتح هذا العدد الخاص نافذة كبيرة على موضوع هام جدا، يشكل ملتقى لمعارف عديدة، نظرية وميدانية، ومهن كثيرة ذات صلة بالصناعات التقليدية والحديثة على السواء، مع ما يطرحه هذا التعدد من رهانات ومشكلات على مستوى السياسات العامة. ونختم هذه الورقة بما قاله الجغرافي محمد الناصري في مساهمة تحت عنوان "التراث وامتداداته كمجال عام"، وهو يتحدث عن المفارقة التي يعيشها وضع التراث في المغرب: "كلما تكاثر الخطاب حول أهمية التراث وإعادة الاعتبار لكل موروث حضاري في المدن والبوادي، كقصور الواحات مثلا، إلا واتسعت رقعة المسافة الفاصلة بين القول والفعل. فعلى الرغم من كثرة الدراسات وتوالي الخبراء واقتراحات التمويل وهيكلة مؤسسات الإنقاذ لم تتوفر إرادة حازمة للشروع في إعادة الاعتبار للمصالح الحضرية والمعمارية كمنظومة شمولية."

جاك لوغوف: رحيل أحد العمالقة في الكتابة التاريخية 1924-2014

.محمد حبيدة 28يونيو 2014

رحل في شهر أبريل من هذه السنة المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف المختص في القرون الوسطى الأوروبية، الذي نعتته وسائل الإعلام والأوساط الثقافية بـ "المؤرخ الغول" أو "بابا العصر الوسيط" في إشارة إلى مدى التأثير المعرفي الكبير الذي مارسه في مجال البحث التاريخي بشكل عام، والبحث في المرحلة الوسيطية من تاريخ أوربا على نحو خاص. فمنذ كتابه الأول "مثقفو العصر الوسيط(1957) "، الذي ثمنه فيرناند بروديل ففتح له باب الجامعة، وأطروحته التي عالجت التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لأوروبا خلال القرون الوسطى من خلال "التجار والمصرفيين" (1957)، أبان جاك لوغوف عن قدرات معرفية ومنهجية كبيرة مكنته من احتلال مكانة خاصة في مدرسة "الحوليات."

خلال السبعينيات من القرن الماضي فرض جاك لوغوف وجوده على هذه المدرسة، من خلال تسييره لمجلة "الحوليات" ولـ "مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية" (ابتداءً من 1968 و1972)، وإشرافه على عدد من المؤلفات الجماعية مثل "صناعة التاريخ" (1974) و"التاريخ الجديد" (1978)، حيث فتح نقاشا مثمرا حول مهنة المؤرخ، ونحا بالبحث التاريخي نحو الأنثروبولوجيا التاريخية التي عُرِفت بـ "التاريخ الجديد" كتوجه في الدراسات التاريخية، منفتح انفتاحا كبيرا على العلوم الإنسانية المجاورة، إذ ساهم فيها عدد كبير من المؤرخين والباحثين. وموازاة مع ذلك، استطاع جاك لوغوف أن يمنح للتاريخ والمؤرخين واجهة مرموقة في وسائل الإعلام ودور

النشر، من خلال تنشيط برامج ذات صبغة تاريخية في إذاعة فرانس أنتير "إثنين التاريخ"، والإشراف على سلسلة "مكتبة التواريخ" بدار النشر غاليمار.

خلَّف جاك لوغوف، الذي أتقن لغات أوربية كثيرة منها الألمانية والإيطالية والإنجليزية، ما يقرب من أربعين مؤلفا تتوزع بين التاريخ الاجتماعي، والأنثروبولوجيا التاريخية، والتاريخ والذاكرة، وعدد من المؤلفات الجماعية في قضايا ذات قيمة منهجية كبيرة. وكل هذه المؤلفات جمعت بشكل ذكي بين صرامة المؤرخ وإبداع الكاتب. لكن ما تثير الانتباه في هذا الكم الهائل من الإنتاج المعرفي الذي لم ينقطع وقد ناهز هذا المؤرخ التسعين سنة هو ذلك الخيط الناظم الذي يخترق معظم دراساته، ألا وهو مراجعة التحقيب التاريخي. فقد ألح في مناسبات كثيرة، وفي مؤلفات مخصوصة مثل "القرون الوسطى الطويلة" (2004) أو في كتابه الأخير "هل يحق تقطيع التاريخ إلى مراحل؟" (2014)، على ضرورة إعادة النظر في تحقيب التاريح ومعالجة التاريخ الوسيط من منظور البنيات الثقافية، أي العقليات والسلوكيات التي لم يحصل فيها تغير كبير خلال مرحلة النهضة في القرن السادس عشر. بمعنى أن التحولات الحداثية التي حصلت في هذا القرن كان أثرها محدودا في أوساط البورجوازية، ولم تشمل باقي الفئات الاجتماعية إلا ابتداءً من القرن الثامن عشر مع الثورة الصناعية التي قلبت المجتمع الأوربي رأسا على عقب على مستوى البنيات المادية والثقافية على السواء، وأدخلته في العصر الحديث.

أهم مؤلفات جاك لوغوف

- Les intellectuels au Moyen Age, Paris, Le Seuil, 1957.
- Marchands et banquiers au Moyen Age, Paris, Le Seuil, 1957.
- La civilisation de l’Occident médiéval, Paris, Arthaud, 1964.
- Faire de l’histoire (dir.), 3 vols, Paris, Gallimard, 1974.
- Pour un autre Moyen Age, Paris, Gallimard, 1977.
- La Nouvelle Histoire (dir.), Paris, Retz, 1978.
- La Naissance du purgatoire, Paris, Gallimard, 1981.
- L’Imaginaire médiéval, Paris, Gallimard, 1985.
- Histoire et mémoire, Paris, Gallimard, 1988.
- Le XIIIe siècle : l’apogée de la chrétienté, Paris, Bordas, 1992.
- Histoire du corps au Moyen Âge, Paris, Liana Lévi, 2003.
- Un long Moyen Âge, Paris, Tallandier, 2004.
- Le Moyen Âge et l’argent: Essai d’anthropologie historique, Paris, Perrin, 2010.

حوار مع محمد حبيدة: التاريخ والعلوم الاجتماعية؛ لا معرفة تاريخية بدون رؤية أنثروبولوجية

كريمة حكوش: من يقرأ كتاباتك تستوقفه صورة المزاوجة بين تاريخ المغرب وتاريخ أوروبا، بين الترجمة ومناهج الكتابة التاريخية، من "المغرب النباتي" الذي يرسم تاريخ الأغذية والزراعة في المغرب قبل الاستعمار، إلى "تاريخ أوروبا من الفيودالية إلى الأنوار"، من "التاريخ الإشكالي" الذي يعرض للتصورات الراهنة للبحث التاريخي، إلى التأويلات الممكنة في "كتابة التاريخ". كيف يمكن أن نضع المتتبع لمؤسسة مؤمنون بلا حدود في صورة هذه المزاوجة؟

محمد حبيدة :ربما تكمن الإجابة في طبيعة التكوين. في الأصل اشتغلتُ حول تاريخ أوروبا الفيودالية بجامعة بوردو بفرنسا في بداية الثمانينيات من القرن الماضي. وهذه التجربة هي التي فتحت لي باب المناهج التاريخية والانتقال إلى البحث في تاريخ المغرب من منظور هذه المناهج. ثمة فرق كبير، من حيث التكوين في التاريخ، بين الجامعة المغربية والجامعة الأوروبية. في المغرب نكتفي بالبحث في التاريخ، بينما يجمع الأوروبيون بين البحث في التاريخ والبحث في تجارب المؤرخين، على غرار ما يحصل في تخصصات أخرى كالفلسفة وعلم الاجتماع. والحال أنّ المناهج تُكتسب بالاحتكاك بهذه التجارب. كيف يستقيم مثلاً تكوين الباحث في التاريخ وهو لا يقرأ سوى نصوص المؤرخين الأقدمين التي تُطلعه على ما يحصل في الماضي، بينما يهمل تجارب المؤرخين المحدَثين في تصور التاريخ وكتابته؟ كيف يستقيم هذا التكوين والباحث يجهل ما كتبه مؤرخون كبار من أمثال مارك بلوك، وإريك هابسبوم، وهايدن وايت، ونورمان كانتور وفيرناند بروديل، وغيرهم؟

ومن ناحية أخرى تبدو هذه المزاوجة مفيدة في فهم تاريخنا، المغربي أو المغاربي أو العربي الإسلامي عمومًا، ليس فقط بالاطلاع على تاريخ أوروبا، بل بمعرفة التواريخ

الأخرى كتاريخ الهند أو تاريخ الصين أو تاريخ اليابان. نحن نستحضر دائمًا تاريخ أوروبا عندما نقارن. وهذا أمر عادي بالقياس إلى الجوار الجغرافي والتدافع التاريخي الحاصل في منطقة الحوض المتوسط منذ انتشار الإسلام في هذا الحوض، مرورًا بالحروب الصليبية، وانتهاءً بالغَلَبَة الاستعمارية. لكن تاريخ بلدان آسيا يبقى هامًا جدًّا، في صورة هذه المزاوجة، لفهم تاريخنا فهمًا جيدًا .الاطلاعُ على تاريخ آخر يمكِّن من تعميق المقارنات وإسقاط الكليشيهات وتفسير الوقائع والظواهر بكثير من النسبية. ثم إنّ الانفتاح على تاريخ آخر هو انفتاح على لغة أخرى، على منهج آخر، على رؤية أخرى. من يطلع مثلاً على تاريخ الهند لا يفهم فقط مجرى التاريخ الهندي بل يستفيد من تصور تاريخي له وزنه على الساحة المعرفية العالمية، ويتعلق الأمر بـِ "السوبالتيرن ستاديز "التي عرفت تألقًا كبيرًا مع المؤرخ الهندي راناجيت غوها ومن داروا في فلكه وأثبتوا خصوبة هذا التصور في البحث التاريخي في الجامعات الهندية والأمريكية والبريطانية. وهو تصور، كما نعلم، يرد الاعتبار للفئات المهمشة بوصفها فئات فاعلة في التاريخ، ويشتغل في استقلالية تامة عن الأنساق الأوروبية النابعة من فلسفة الأنوار.

كريمة حكوش: يرتبط اسم محمد حبيدة بمدرسة الحوليات، وخاصة بالمؤرخ الفرنسي فيرناند بروديل الذي كتبتَ عنه وترجمتَ له. إلى أي حد يظهر تأثير هذه المدرسة في أعمالك؟

محمد حبيدة :ربما يكون في هذا الربط بعض المبالغة. كل ما في الأمر أنّ مجموعة من اهتماماتي انصبت، بحثًا وترجمةً، على هذه المدرسة. مدرسةُ الحوليات غيرت تصور المؤرخين من البحث في الأحداث إلى البحث في البنيات، من البحث في التاريخ السياسي والعسكري إلى البحث في التاريخ الاجتماعي وتاريخ العقليات. ثم إنّ هذه المدرسة، وهذه هي نقطة قوتها، استطاعت على مدى ثمانية عقود أن تتكيف معرفيًّا مع المنعطفات الإبستيمولوجية التي عرفتها العلوم الاجتماعية في القرن العشرين، وذلك بالقدرة على صياغة المفاهيم وإعادة صياغتها وتجديدها وإيجاد مخارج ذكية للأزمات التي عرفتها الكتابة التاريخية خاصة في الثمانينيات من القرن المذكور. مؤرخون كثر

قرأتُ لهم وتأثرت بأفكارهم: مارك بلوك ولوسيان فيفر وجاك لوغوف وبيير نورا وفيرناند بروديل. لكن يبقى هذا الأخير، الذي أعتبره شخصيا أكبر مؤرخ عرفه القرن المنصرم، هو الأكثر تأثيرًا في تكويني مؤرخًا. كتابه "الحوض المتوسط والعالم المتوسطي" خلق ثورة في تصور التاريخ بابتكاره لتعدد الأزمنة التاريخية وتركيزه على الزمن الطويل، الزمن البطيء، الزمن شبه الثابت، الذي يفتح باب التلاقح بين التاريخ والأنثروبولوجيا. وبرأيي لا يكتمل تكوين الباحث في التاريخ من دون الاطلاع على هذا الكتاب. لكن كتابه الرائع "الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية"، ولاسيما جزؤه الأول "بنيات الحياة اليومية"، هو الذي أثر فيَّ كثيرا بمقاربته المقارِنة التي تجُول بالقارئ بين المجالات الحضارية الكبرى للعالَمين، القديم والجديد، من أوروبا إلى أمريكا مرورًا بالعالم العربي الإسلامي والهند والصين. هذا الكتاب، الذي قرأته أكثر من ثلاثين مرة، هو الذي نقلني من تاريخ أوروبا، ميدان تكويني الأصلي، إلى تاريخ المغرب الاجتماعي، وتحديدًا تاريخ الأغذية والزراعة.

كريمة حكوش: على ذكر تاريخ الأغذية والزراعة كيف استطعتم كتابة "المغرب النباتي" على الرغم من المشاكل التي نعرفها جميعًا فيما يتصل بنقص الأرشيف الكفيل بالكشف عن التاريخ الاجتماعي؟

محمد حبيدة :على خلاف الأرشيف الأوروبي المنظم تنظيمًا محكمًا من حيث الجرد والتوزيع المجالي بين المدن والأقاليم وعمليات التحقيق والنشر التي تسهر عليها مؤسسات ومعاهد متخصصة، يبقى أرشيفنا ضعيفًا وبحاجة إلى جهد كبير من أجل وضعه رهن إشارة الباحثين على النحو اللائق. ومع ذلك لابد من القول بأنّ مشكلة الأرشيف في المغرب لا تُطرح بالحدة نفسها على مستوى الحقب المدروسة. ففيما يخص مرحلة ما قبل الاستعمار التي اشتغلتُ عليها، معظم النصوص المتوفرة إما إخبارية وإما ذات طبيعة فقهية مما يزيد من صعوبة الباحث في مجال التاريخ الاجتماعي .ولذلك يبدو المؤرخ وهو ينقب في الأرشيف وكأنّه يصطاد السمك بالصنارة عوض الشِّباك. هذه الاستعارة تبدو هامةً لأنّ الموضوعات التي تستلزم معالجة كمية مثل الديموغرافيا

التاريخية أو تاريخ التجارة يصعب تناولها بدون أرشيفات متسلسلة. ومع ذلك يبقى هذا العائق نسبيًّا، لأنّ الوثائق مهما تعددت وكثرت فإنّها لا تقدم، في نهاية المطاف، سوى إرهاصات لإعادة بناء الواقع التاريخي بناءً تفسيريًّا. هذا يعني أنّ تطور المعرفة التاريخية يرتبط بالاحتكاك بنتائج العلوم الاجتماعية واستخدام أدواتها ومفاهيمها أكثر مما يرتبط بتوفر الأرشيف. فالمسألة هي مسألة مفاهيم بدرجة أساسية، لأنّ هذه الأخيرة هي التي تميز التاريخ عن الأرشيف، وتُمَكن المؤرخ، كما يقول بول فايْن، من الحديث بلغة مغايرة عن لغة الإخباري، ودراسة نمط العيش، ودينامية الجماعة، والعقلية، وغيرها. هذا النقاش يدفعنا إلى التذكير بأنّ تطور المعرفة التاريخية، على النحو المعروف في الجامعات الأوروبية في بداية القرن العشرين، ارتبط بالانفتاح على علم الاجتماع وليس بما وفَّره الأرشيف. أصلاً، علم الاجتماع هو الذي دفع بالمؤرخين إلى مراجعة قوالب التاريخ الجاهزة وحفزهم على التفسير والتأويل، مع النقاش المعرفي الذي حصل بين المدرسة الدوركايمية ومدرسة الحوليات. وبالعودة إلى الكتاب المذكور أقول إنّ الإشكالية الرئيسية التي اشتغلتُ عليها هي الأغذية مدخلاً لفهم المجتمع المغربي وتناقضاته قبل البنيات الحديثة التي أدخلها الاستعمار. كان كلود ليفي ستروس قد نبَّه في كتابه "أصل آداب المائدة" إلى أنّ الأغذية تترجم بنية المجتمع وتكشف عن تناقضاته. هذا ما تبيّن لي في تجربتي مع تاريخ التغذية في المغرب. كان المغاربة نباتيين، يقتاتون أساسًا من الشعير والزيت، بحكم الضرورة الاقتصادية إذ كان الإنتاج الزراعي هو الغالب، لكن سلوكياتهم وحساسياتهم كانت تتغيَّر في أوقات الجوع، فيتحوَّلون من نباتيين إلى لاحِمين، حيث يأكلون مواشيهم الجائعة، ويخرجون عن قواعد الشريعة بأكل لحم الخنزير ولحوم محظورة أخرى.

كريمة حكوش: نغيّر زاوية النظر ونتحدث عن إحدى القضايا الأساسية التي تظهر في انشغالاتك وهي قضية التحقيب التاريخي، إذ تقول إنّ العصر الحديث في المغرب، وبلاد المغارب بشكل عام، بدأ مع الرجة الاستعمارية. بمعنى آخر أنّ القرون الوسطى استمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر. كيف يمكن قبول مثل هذا الطرح؟

محمد حبيدة :التحقيب الذي تتبعه أقسام التاريخ بالجامعات المغربية موروث عن التقطيع الكرونولوجي التقليدي (عصر قديم، وعصر وسيط، وعصر حديث، وفترة معاصرة) الذي يستجيب إلى مقاييس صنفٍ معين من التاريخ، هو التاريخ السياسي الذي يهتم، في المقام الأول، بالزمن القصير ذي التذبذبات السياسية والدبلوماسية والعسكرية المتوترة والمتحولة باستمرار. هذا التصور هو الذي يفسر كيف أنّ المؤرخين المغاربة يرون في قيام السعديين بداية للعصر الحديث حيث أصبح الحكم يستند إلى السلالة العربية وإيديولوجية الشرف عوض العصبية القبلية الأمازيغية .هذه المرحلة من تاريخ المغرب هامة حقًّا لكن الأخذ بها مؤشرًا لدخول البلاد في العصر الحديث لا يقنع من الناحية التاريخية. صحيح أنّ حركية كبيرة حصلت في عهدي السلطانين عبد الملك وأحمد المنصور على مستوى تنظيم الجيش وتدبير شؤون المخزن والمكانة السياسية الهامة التي حظي بها المغرب في الساحة الدولية عقب الانتصار على البرتغال في معركة الملوك الثلاثة سنة 1578. لكن بعد وفاة أحمد المنصور انهارت البلاد مثل قصر من ورق بسبب تطاحن الأمراء على الحكم، وتنامي شوكة رجال الدين، وكثرة المجاعات والأوبئة. هذا إن دل على شيء فإنّما يدل على أنّ قوة البلاد ارتبطت بشخص السلطان أكثر مما ارتبطت ببنية الدولة. فقد عجز المخزنُ عن إحداثِ مؤسسات سياسية وإدارية منظمة بحكم القانون، وتأسيسِ نظامٍ قار لولاية العهد، كما عجز عن فرض وجوده على الفقهاء بصفة شاملة ودائمة. ثم إنّ العقليات ظلت متشبثة بالتقليد، مناهضة لكل جديد. فقد تحفظ الناس من ميل السلطان السعدي عبد الملك للتجديد القائم من حوله في الحوض المتوسط في القرن السادس عشر، مثلما تحفظوا من نزوع السلطان العلوي عبد العزيز إلى المستحدثات القادمة من أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولذلك ظل المغرب يدور في حلقة مفرغة لمدة قرون، وفشِلَ بالتالي في الدخول إلى العصر الحديث بطريقة ذاتية .التاريخ الحديث يستلزم بالضرورة مفهوم الحداثة. والحال أنّ الحداثة هي بنية، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، لا يمكن الكشف عنها قبل التحولات المادية والتجارب الجديدة التي أدخلها الاستعمار، والتي فرضت واقعًا لم يسبق له مثيل. لقد ظلت البنيات المادية والثقافية في المغرب لقرون طويلة وفيةً لروح العصر

الوسيط. بنيات بطيئة السيل، شبه ثابتة، إذ بقي الناس أوفياء للنمط المعيشي والفكري نفسه الذي تركه الأجداد. هذا بالإضافة إلى استمرارية بنيةٍ جغرافية عمودية، جعلت المغاربة يديرون ظهرهم للبحر، ويركزون معظم أنشطتهم بمدن الداخل وقراه، من حيث استغلال المجال وشبكات التبادل التجاري. لقد لخص الاقتصادي الأمريكي شارل ستيوارت هذا الوضع جيدًا، بالقياس إلى التفاوت الحاصل بين المغرب وأوروبا، عندما قال إنّ المغاربة استطاعوا الدفاع عن سواحلهم، في مواجهة الغزو الإيبيري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، "لأنّهم كانوا يحملون أفكارًا وتقنيات تتلاءم مع تلك الأزمنة"، لكن "مشكلتهم القاتلة" هي أنهم لم يغيِّروا هذه الأفكار والتقنيات التي تنتمي إلى القرون الوسطى، في وقت كانت تجري فيه تحولات كبرى وعميقة على مقربة منهم، في أوروبا، حتى جاء الاستعمار الفرنسي في مطلع القرن العشرين، وزعزع البنيات التقليدية وأدخل أساليب حديثة في حياة الناس المادية والثقافية.

كريمة حكوش: أليس في هذا الطرح استعادة للفكرة التي نادى بها جاك لوغوف حول "القرون الوسطى الطويلة" فيما يتصل بالتاريخ الأوروبي؟

محمد حبيدة :يقول المؤرخ الفرنسي بول لاكومب إنّ "الزمن لا يمثل قيمة في حد ذاته، من الوجهة الموضوعية، إذ هو مجرد فكرة من ابتكارنا نحن". معنى ذلك أنّ التحقيب مفهوم قابل للمراجعة على ضوء التطور الحاصل في المناهج والإشكاليات. نحن نعلم أنّ تاريخ أوروبا لا يطرح الكثير من المشاكل من حيث فهم الانتقالات الكبرى بين الحقب أو بين أنماط الإنتاج أو بين أنساق التفكير. ومع ذلك ظلت المراجعة قائمة. يرى جاك لوغوف أنّ نهضة القرن السادس عشر، التي حدثت فيها تحولات كبرى كظهور البورجوازية ونشأة الرأسمالية والكشوفات الجغرافية والإصلاح الديني والإنسانوية، لم تُدخل أوروبا إلى العصر الحديث، كونها مجرد استمرار للعصر الوسيط الكلاسيكي على مستوى حياة الناس وحساسياتهم، وأنّ التحول الكبير باتجاه العصر الحديث أحدثته الثورة الصناعية وأفكار الأنوار حيث صارت الحداثة ظاهرة شمولية غيرت حياة الناس اليومية وسلوكياتهم وعاداتهم .والتنبه إلى حياة الناس هو في واقع الأمر تنبه لما يمكن أن يضيفه

علم الاجتماع بشقيه، السوسيولوجيا والإثنولوجيا، إلى فهم التاريخ، ذلك أنّ علم الاجتماع هو الذي يغير التقسيمات الكرونولوجية بما يتلاءم مع التاريخ، ويدفع المؤرخين للتنبه بصفة خاصة للزمن شبه الثابت، على حد قوله. ولذلك تطرح علينا هذه الرؤية تحديًا بالقياس إلى فهم تاريخنا والنظر إليه من زاوية البنيات وليس الأحداث. في واقع الأمر، تندرج بنيات المجتمع المغربي، بمختلف مستوياتها، من علاقات بين الإنسان والمجال، وتقنيات زراعية وحرفية، وأطر المعيش اليومي، كالأغذية واللباس والسكن، وشكل ممارسة السلطة، والعلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وبين الشرائح الاجتماعية، وبين الرجال والنساء، وبين الآباء والأبناء، والطقوس الدينية، والأفكار الموَجِّهة للمجتمع، وعقليات الناس وسلوكياتهم ومواقفهم من الحياة والموت، ضمن "تاريخ بطيء التحول، مُكوَّن في الغالب من حلقات متكررة باستمرار"، كما يقول فيرناند بروديل، وذلك إلى غاية الرجة الاستعمارية.

كريمة حكوش: يلاحظ المهتم باتجاهات البحث التاريخي في الجامعة المغربية، في المدة الأخيرة، توجه بعض المؤرخين نحو ما يسمى بـ "الزمن الراهن" أو "التاريخ الفوري" كما يقول الصحفي الفرنسي جون لاكوتير. كيف تفسر اقتحام المؤرخ لهذا المجال الذي ظل إلى وقت قريب حكرًا على المختصين في علوم السياسة والاجتماع، وعلى الصحفيين أيضًا؟

محمد حبيدة :معظم المؤرخين كانوا متحفظين من الخوض في الزمن الراهن. يعود هذا الأمر لثلاثة أسباب رئيسية: أولاً سببٌ منهجي لأنّ المقاربة الموضوعية تستلزم، من حيث المبدأ، وجود مسافة زمنية بين الباحث وموضوع البحث. ثانيًا سببٌ معرفي كون أنّ التاريخ، بالمنظور الوضعاني، لا يكتب انطلاقًا من شهادات ومذكرات وخطابات وجرائد وروايات شفهية، بل اعتمادًا على الوثائق المكتوبة. وثالثًا سببٌ سياسي يتمثل في حساسية المرحلة وارتباط رجالاتها بتفاعلات ما يجري اليوم على الساحة السياسية. ولذلك يرى المؤرخون المشكِّكون في مصداقية التاريخ الراهن أنّ الانتقال من التاريخ البعيد إلى التاريخ القريب هو انتقال في التخصص نفسه، أي انتقال من التاريخ إلى علم السياسة

وعلم الاجتماع السياسي. لكن الذي حصل هو أنّ الإنتاج المرتبط بعلوم السياسة والاجتماع أسهم إسهاماً كبيرًا في فهم الكثير من القضايا ليس فقط من الناحية السياسية والسوسيولوجية، بل من الناحية التاريخية أيضًا، كما تدل على ذلك أعمال ديل إكلمان (المعرفة والسلطة/2000)، والمهدي بنونة (أبطال بلا مجد/2002)، وجون واتيربوري (أمير المؤمنين/2004). هذا ما حفز المؤرخين على اقتحام الزمن الراهن والاجتهاد من أجل فتح المعرفة التاريخية على تساؤلات العلوم الاجتماعية. ويتضح ذلك في عدد من الأطروحات التي نوقشت بأقسام التاريخ، والملتقيات العلمية التي تناولت هذا الموضوع بالعلاقة مع إشكالية الذاكرة. هذا بالإضافة إلى تكوين خاص بالزمن الراهن، من درجة ماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

كريمة حكوش: مسألة المسافة الزمنية تبقى مع ذلك حجة رئيسية، لأنّ القرب من الأحداث من شأنه إبطال الحس الموضوعي الذي اعتاد عليه المؤرخ، والتشويش على أبحاثه، وإعمال ذاتيته في تناول الظواهر والأحداث المعروضة للنقاش .أليس كذلك؟

محمد حبيدة :هذا ما يخيف المؤرخ. صحيح. اختمار الأحداث شيء مهم جدًّا بالنسبة إلى المشتغل في مجال التاريخ، لأنّه يوفر إمكانية فهم الأمور وقد تبيّنت نتائجها. لكن قضية المسافة تبقى نسبية في نهاية المطاف. فكثيرة هي الكتابات التاريخية التي تشكل اليوم مرجعًا أساسيًّا في تاريخ البشرية، أنتجها مؤرخون حول التواريخ القريبة منهم من دون مسافة زمنية تفصل بينهم وبين موضوعاتهم، أمثال الإغريقي هيرودوت، والعربي ابن خلدون، والفرنسي ميشلي. وفي المقابل، فيما يخص الأزمنة البعيدة عن المؤرخ، قد لا تُوَفِّر المسافةُ، بالضرورة، ما يلزم من موضوعية لمقاربة الأمور، كما يظهر في بعض الأحيان فيما يتعلق بالتاريخ القديم، تاريخ ما قبل الإسلام، الذي لا يسلم من ذاتية الحاضر ورهاناته.

كريمة حكوش: من المشكلات الرئيسية التي يطرحها الزمن الراهن الخلط الذي يحصل في أحيان كثيرة بين التاريخ والذاكرة. كيف يمكن توضيح هذا الأمر؟

محمد حبيدة :قضية الذاكرة عامل من العوامل التي دفعت بعض المؤرخين إلى الخروج من صمتهم ووضع النقط على الحروف في المغرب على وجه الخصوص، إذ أنّ العديد من منتجي الذاكرة، عبر شهادات حول أحداث سنوات الرصاص في شكل مذكرات تحديدًا، يعتبرون ما يكتبونه تاريخًا. والحال أنّ ما يحكيه الأفراد، انطلاقًا من تجربتهم الخاصة، أو الحزبية، لا يمكن نعته بالكتابة التاريخية. لأنّ الشهادة شيءٌ وكتابة التاريخ شيء آخر. التمييز ضروري، في هذا المقام، بين الشهادة التاريخية والكتابة التاريخية. فالشهادة أو الذاكرة، فردية كانت أم جماعية، تبقى ذات سمة ذاتية، انفعالية، رمزية، لأنّها تفتقر لجهاز مفاهيمي وتعمل بكيفية إرادية أو لا إرادية، بناءً على حاجيات اللحظة، على تضخيم الأحداث أو تقزيمها. ومن ثم تبقى مجرد صورة غالبًا ما تغلب عليها القدسية كصورة بعض الشخصيات السياسية، من زعماء أحزاب أو زعماء تمرد أو قواد حرب . ولذلك تقترن، كما يرى بيير نورا، بإعادة بناء المخيال وخروج المكبوت. ثم إنّ الذاكرة تحكمها الغائية، وتشتغل من منظور "الواجب" تحت شعار "حتى لا يتكرر هذا" الذي غالبًا ما يخضع لتوجهات سياسية وأخلاقية. أما الكتابة التاريخية فتقوم على الموضوعية والتحليل والنقد. فما ينتظره القارئ من المؤرخ يختلف عما ينتظره من راوي الشهادة أو منتج الذاكرة. فالقارئ يترقب من الكتابة التاريخية فك تعقيدات الماضي، سواء كان ماضيًا بعيدًا أم قريبًا، ومساءلة هذا الماضي والسعي إلى فهمه. وهو فهم يقوم على النقد، على الاحتمال، على النسبية، لإعادة بناء نسق التطورات والاستمراريات الزمنية والقطائع، بعيدًا عن أشكال الحكم. لقد قال بول ريكور عن حق: "القاضي هو الذي يحكم ويعاقب، والمواطن هو الذي يناضل ضد النسيان ومن أجل إنصاف الذاكرة، أمّا المؤرخ فمهمته تكمن في الفهم دون اتهام أو تبرئة."

كريمة حكوش: التاريخ الراهن يقترن، كما نعلم جميعًا، بعودة الحدث إلى ساحة البحث التاريخي بعد مرحلة انصبت فيها جهود المؤرخين على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟ هل تحصل هذه العودة على حساب تاريخ البنيات والعقليات؟

محمد حبيدة :التشظي الكبير الذي عرفه التاريخ على مستوى الموضوعات والإشكاليات مع الجيل الثالث من مدرسة الحوليات في السبعينات من القرن العشرين بزعامة جاك لوغوف قتَلَ السياسة والتغيُّر والمنعطف. هذا ما عبَّر عنه فرانسوا دوس في كتابه "التاريخ المفتَّت" حيث تجزأ التاريخ إلى موضوعات فرعية كثيرة مشبعة حد التخمة بالأنثروبولوجيا حتى أصبح معها التاريخ ثابتًا .(immobile) ولذلك ارتفعت أصوات عديدة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تدعو إلى ممارسة نوع من النقد الذاتي، ومراجعة النماذج المهيمنة المرتبطة بالعقليات والأنثروبولوجيا التاريخية، وإعادة الاعتبار للفرد باعتباره فاعلاً تاريخيًّا والتنبه إلى السياقات التي تتحكم فيها الأحداث، والتعامل مع الحدث بوصفه مؤشرًا رئيسيًّا للكشف عن البنية وفهمها. لكن العودة إلى الحدث لا تعني العودة إلى التاريخ الحدثي، على الطريقة اللافيسية (نسبة إلى المؤرخ الوضعاني إرنست لافيس). فالمقصود هو بعث الحدث المرتبط بالبنية حتى يكون البحث في هذا المجال ممكنًا من الناحية المعرفية ومصدرًا للتجديد من الوجهة المنهجية. فالمطلوب هو الاهتمام بالحدث من زاوية الآليات الاجتماعية للسلطة، ومقاربة السياسة مقاربةً أنثروبولوجية كشكل اجتماعي وثقافي والتركيز على دور الإيديولوجيا في تكوين الحقل السياسي. لقد تجاوز المؤرخون في "عودة الحدث" التفسير السببي الذي يعالج الحدث انطلاقًا من منبعه، وقاربوا الموضوع مقاربة هيرمينوطيقية تُحوِّل التفسير باتجاه المصب، أي باتجاه تأويل ما يخلفه الحدث من آثار في الواقع والفكر والتمثل. من هذه الزاوية أعاد عددٌ من المؤرخين قراءة الثورة الفرنسية وأحداث أخرى كثيرة.

كريمة حكوش: ينقلنا الكلام عن "الحدث" و"الثورة"، ارتباطًا بقضية الزمن الراهن، إلى واقع ملموس هو "الربيع العربي". كيف يمكن للمؤرخ أن يقارب موضوعًا فائرًا كهذا؟

محمد حبيدة :هذا سؤال مأزقي. لنحدِّد أولاً المفهوم. الزمن الراهن سردٌ للأحداث واجتهاد في تفسيرها، في الوقت نفسه. هنا تكمن الصعوبة، لأنّ تفسير ما هو متفاعل هو المأزق بعينه. لماذا أقول هذا؟ لأنّ التفسير يتحول أحيانًا إلى تشخيص. ثم إنّ التشخيص قد

يسقط في التعليق. وهما معًا، أي التشخيص والتعليق، لا ينجوان، مهما غَلُبَ التفسير، من التشويش الطبيعي الذي تمارسه تقلبات الساعة. كان فيرناند بروديل قد ميّز في معظم أعماله بين الزمن القصير والزمن الطويل. والزمن القصير، زمن الأحداث المتفاعلة في حينها، زمنٌ سريعٌ ومتقلّبٌ ودراميٌ. ولذلك فهو زمن خادع، يخترق التاريخ مثل الضوء، لكنه سرعان ما يختفي ويغيب. إذا لم يستحضر المؤرخ الزمن الطويل، القماشة الأساسية لكل تحليل تاريخي رصين، قد تحجب عنه أضواءُ الحدث الرؤيةَ، ويجانب التحليل، ويسقط بالتالي في التعليق. ما حصل في البلاد العربية خلال الثلاث سنوات الأخيرة محك حقيقي بالنسبة إلى مؤرخي الزمن الراهن.

لقد كشفت أحداث "الربيع العربي" عن بنية سياسية واجتماعية معقدة. فالدولة التي انتفض ضدها الشارع لا هي دينية محضة، ولا هي مدنية صرفة. فالأنظمة العربية كانت قد لعبت، في مرحلة التحرر من الاستعمار والحصول على الاستقلال، على تشويش الصورة السياسية والثقافية، والرهان على الضبابية في تدبير شؤون السياسة والدين، وتأمين البقاء برعاية الفساد ونهج سياسة الاستبداد، واللعب على المتناقضات، والعمل على ضرب تيار بتيار آخر، وتخويف التيارات من بعضها البعض، الإسلامية والماركسية في مرحلة أولى، ثم الإسلامية والعلمانية في مرحلة ثانية. وقد وجدت هذه الأنظمة مصلحةً كبيرة في هذه السياسة اتقاءً لما قد يترتب عن هذا التيار أو ذاك من تهديد قد يعصف بها، أي نظام الدولة الدينية على طريقة "الخلافة"، أو نظام الدولة المدنية على طريقة "الديمقراطية". أما من الناحية الاجتماعية فقد ظلت الشرائح العريضة في المجتمع، بسبب ضعف التكوين المدرسي وعتاقة المناهج الدراسية، مرتبطة بالخطابات الانفعالية وبالفهم التقليدي الذي يغيب فيه إعمال العقل وحس الاختلاف. وبالتالي فقد شكلت تربة خصبة نمت فيها الجماعات المتطرفة التي رأت في التحولات الراهنة فرصة للرجوع إلى دولة الخلافة .ولذلك يبدو لي أنّ المشكلة الرئيسية في أحداث "الربيع العربي" لا تكمن في الاحتكار العمودي للسلطة بقدر ما تكمن في التمثل التقليدي للدين. ومعنى ذلك أنّ إصلاح الدين هو المدخل الرئيسي لإصلاح السياسة.

هنا أيضًا يمكننا فهم هذه الإشكالية بمنظور مقارِن. جارتنا أوروبا لـمّا قامت فيها الثورات في القرنين السابع عشر (الثورة الجليلة في إنجلترا) والثامن عشر (الثورة الفرنسية) كانت قد مرَّت من مرحلة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر. إنّ إسقاط القداسة عن الدين في أوروبا هو الذي مهد لإسقاط القداسة عن السلطة السياسية ويسَّر التحول من سيادة الدولة (المونارشية الإلهية) بالطريقة التي برّرها توماس هوبز إلى سيادة الأمة على النحو الذي بيَّنه جون لوك ومونتيسكيو وجون جاك روسو. الرهان الرئيسي اليوم في البلاد العربية هو إصلاح الدين، لكن من داخل الدين، حتى تحظى عملية الإصلاح هذه بما يلزم من مصداقية كما حصل في عصر النهضة الأوروبية مع مارتن لوثر ومصلحين دينيين آخرين. نحن بحاجة إلى فقهاء مستنيرين يفهمون في الدين وفي غير الدين، أي في الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع والقانون الوضعي، حتى يستطيعوا توجيه الناس نحو ممارسةٍ دينية تتلاءم ومستلزمات التحولات الحديثة، نحو ممارسةٍ تجعل الدين يُحيل إلى الحياة لا إلى عذاب القبر، نحو ممارسةٍ تحجم من دور الدين في الحياة السياسية.

ومهما يكن من أمر فإنّ أحداث "الربيع العربي" حرّكت المياه الراكدة، وخلقت دينامية سياسية واجتماعية جديدة، وتدافعًا فكريًّا غير مسبوق بين تيار حداثي يدعو إلى الأخذ بالقيم الكونية المتمثلة في الحرية والمساواة المدنية والديمقراطية، وتيار أصولي متشبث بالعودة إلى نمط الخلافة. ومن شأن هذا التدافع أن يفرز اتجاهًا واضح المعالم على المدى المتوسط أو البعيد. التحولُ التاريخي لا يحصل في المدى القريب، بل يحصل في الزمن عبر صراعات وتدافعات ومخاضات. ومن شأن طرق التربية والتكوين ومؤسسات الفكر والمعرفة ووسائل الإعلام أن تلعب دورًا أساسيًّا في هذا التحول لتشييد وعاء سياسي وثقافي شفاف يتسع للجميع ولكل الآراء والعقائد. أمّا إذا استمرت الأمور، في المدى البعيد، بالشكل الضبابي الذي نعيشه اليوم خدمة لمصالح ضيقة، قبلية أو حزبية أو مذهبية، وسادت فيه الأفكار الظلامية وفرضت وجودها في الواقع، فمعنى ذلك أنّنا سنظل على هامش التغيير، على هامش الحداثة، على هامش التاريخ.

كريمة حكوش: أود في ختام هذا الحوار أن أطرح سؤالاً يخص واقع البحث التاريخي في المغرب. كيف تقيِّمون هذا الواقع؟

محمد حبيدة:هذا سؤال عريض. سؤال شائك. سؤال يكتسي حساسية كبيرة لأنّه لا يروق للكثير من المشتغلين في هذا الميدان. ومع ذلك أقول إنّ مشاكل كثيرة تخيّم على البحث التاريخي، في طليعتها ضعف التكوين. فالمتتبع النبيه لما يقدَّم من أطروحات جامعية وما ينشر من مقالات ومؤلفات يلاحظ قصورًا بيّنًا على مستوى المنهج، ورؤية الزمن، وبناء الموضوع. فقد اعتاد الباحث في التاريخ أن يعالج موضوعًا من الموضوعات التاريخية دون طرح إشكالي، إمّا تبعًا لانتمائه إلى المجال الجغرافي أو البشري الذي يمثل موضوع البحث، أو لقربه من وثائق من شأنها أن تشكل قاعدة لهذا البحث، أو استجابة لاقتراح من مشرفٍ على البحث، يرى فيه مبررًا لملء فراغ في حقبة ما أو موضوع ما، أو محاكاة لبحث حقق نجاحًا منهجيًّا. وفي هذه الحالة أو تلك، غالبًا ما تغيب الرؤية والأطروحة .هذا الوضع تفسره ثلاثة أسباب رئيسية:

أولًا: غياب بنيات للبحث تؤطر الباحثين، وتوفر لهم الوسائل المادية، وتوجه أعمالهم باتجاه أقطاب بحثية واضحة، يسهر عليها باحثون متمرسون راكموا من التجربة ما يؤهلهم لشق مسالك بحثية جديدة ينخرط فيها الطلاب الباحثون. ولذلك ترجمت معظم الأبحاث جهودًا فردية بالدرجة الأولى، غابت عنها لمسة الإشراف وما يقتضيه من توجه منهجي ومعرفي.

ثانيًا: إهمال اللغات الأوروبية، إذ يعاني الكثير من الطلاب والباحثين من قصور لغوي فيما يتصل باللغات الحية. ومعنى ذلك، أنّ اللغة العربية وحدها لن تمكن الباحث، مهما اجتهد، من السير بعيدًا في البحث، ليس فقط في المجال الذي يعنينا، بل في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة. فإتقان لغات أخرى، أو على الأقل استخدامها أداةً في البحث، يعني الانفتاح على مناهج أخرى، وأفكار أخرى، وآفاق أخرى.

ثالثا: ضعف المتابعة النقدية التي من شأنها أن تحفز على الصرامة في البحث والتقدم في التناول المنهجي، بواسطة قراءات بعيدة عن المجاملة والمحاباة، من شأنها أن تكشف

أسباب العطب ومواطن الخلل، أو تخلق في المقابل نقاشًا مثمرًا حول موضوع ما، أو رؤية ما. وهذه المتابعة النقدية هي التي من شأنها أن تصحح الكثير من الأمور، وتقطع الطريق على أشباه الباحثين.

كريمة حكوش: كان عبد الأحد السبتي قد عبَّر عن هذا الوضع، في سياق النقاش الذي دار حول التقرير الخاص بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بالمغرب، الذي أشرف عليه محمد الشرقاوي سنة 2009، عندما تحدث عن "بداية التراجع" في البحث التاريخي خلال المدة الأخيرة، بعد مرحلة من التراكم كانت قد تحققت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي .أين نحن من هذا الوضع اليوم؟

محمد حبيدة :ما قاله عبد الأحد السبتي معاينة صريحة لوضع البحث التاريخي في المغرب. في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي حقق مجموعة من المؤرخين الذين اشتغلوا حول التاريخ المونوغرافي تراكمًا هامًا، إذ جددوا النظرة إلى تاريخ المغرب بتجاوز "النزعة الوطنية" المرتبطة بالرد على الإسطوغرافية الاستعمارية، التي مثلها بعض المؤرخين غداة الاستقلال، وجمعوا بين الصرامةِ الوضعانية في التعامل مع الوثائق وإتقانِ اللغات الأجنبية وعمقِ التحليل المشبع بمفاهيم العلوم الاجتماعية، كما يظهر في مجموعة من الأعمال المرجعية التي همت تاريخ القبائل والمدن والزوايا استنادًا إلى إشكالية تقضي بمعالجة تاريخ المغرب وتفسيره انطلاقًا من الملاحظة المجهرية، أو بعبارة أخرى الانطلاق من البحث في الإقليم لفهم البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمغرب قبل التدخل الأوروبي. هذا لا يعني غياب أبحاث جادة ومجددة في الوقت الحالي. فهناك أعمال تواصل التراكم المذكور لكن بمشقة كبيرة. التراجع اليوم بيِّنٌ .دراسات كثيرة همت موضوعات متنوعة خلال العشرين سنة الأخيرة، بدت وكأنها تعالج مجالاً بكرًا، مع العلم أنّ تراكمًا كبيرًا كان قد حصل في هذا الموضوع أو ذاك، يستلزم الرجوع إليه ومحاورته، وربما انتقاده وتجاوزه، إن كانت الفكرة نيرة والمقاربة وجيهة. وهذا القفز الذي لا يخلو من كسل فكري في كثير من الأحيان، إمّا لقصور لغوي، أو لموقف مسبق من الإنتاج الكولونيالي، تسبب في فقر فظيع للكثير من الرسائل الجامعية

وحوّلها إلى مونوغرافيات جافة. كيف لنا أن نتصور دراسة نوعية حول تاريخ قبيلة ما، أو مدينة ما، أو مؤسسة دينية ما، تنطلق من مجموعة من المصادر وتُهمل التراكم الذي خلفته مثلا الدراسات الكولونيالية لكل من إدموند دوتي، وإدموند ميشو بيلير، وروبير مونتاني، وجورج سبيلمان، وروجي لوتورنو، أو الدراسات ما بعد الكولونيالية، الأنجلوساكسونية بالخصوص، لكل من إرنست غيلنر، وكليفورد غيرتز، ودايفد هارت، وكينيث براون، وإدموند بورك، وغيرهم، ومناقشتها والعمل على تقديم مقاربات من شأنها أن تفيد في فهم تاريخ البنيات الاجتماعية والسياسية والدينية. اليوم تتناسل الأبحاث، في شكل رسائل وأطروحات، في موضوعات عدة واتجاهات متعددة، لكنّها لا تقدم إضافة تذكر لا شكلاً ولا مضموناً. فالكثير من هذه الدراسات تظهر كمُسودّات لأنّها تفتقر للصياغة في البناء والانسياب في الأسلوب ولكونها مليئة بالأخطاء اللغوية، ومع ذلك تحصل على شواهد عليا. فهل نحمّل المسؤولية للباحثين أم للمشرفين أم لهما معا؟ هذا سؤال كبير لا أحد قادر على مواجهته بمسؤولية. ولذلك تبقى الأبحاث التاريخية الجادة قليلة مثل العشب الذي ينبت بين مفاصل الصخر.

راهنية التاريخ

سعيد النهيض وآخرون (تنسيق)، تاريخ المغرب تحديد مجالات ومقاربات جديدة: "أعمال الورشة الأولى لأيام تاريخ المغرب إفران: 22-24 نونبر 2006"، جامعة الأخوين، 2004.

محمد كنبيب (تنسيق)، من الحماية إلى الاستقلال إشكالية الزمن الراهن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط "سلسلة ندوات و مناظرات"، الرباط، 2006.

تقـــديم

ينصب اهتمام المؤرخين في السنوات الأخيرة على التاريخ الراهن بشكل ملحوظ. فبعد أن كان هذا الحقل حكرا على المختصين في العلوم السياسية والأنثربولوجيا، وأيضا على الصحفيين المتتبعين للشأن السياسي، بمعالجات عميقة أحيانا، و سطحية أحيانا أخرى، يقتحم أخصائيو الزمن هذا الميدان الشائك، بسبب ما يتصل به من مشكلات منهجية ومعرفية.

ويظهر هذا الاقتحام في مجموعة من الملتقيات العلمية التي نظمت في مطلع الألفية الثالثة حول موضوعات ذات صلة بما هو آني، مثل الاستقلال والانتفاضات والانقلابات والاعتقالات.

و في هذا السياق تندرج هذه القراءة التي نقترحها بخصوص ندوتين هامتين صدرتا في السنة الماضية. الأولى في موضوع **من الحماية إلى الاستقلال. إشكالية الزمن الراهن**، نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 2005، ونشرتها بتنسيق من محمد كنبيب (سلسلة ندوات و مناظرات رقم 133، 2006).

والثانية في موضوع **تاريخ المغرب: تحديد مجالات و مقاربات جديدة**، والتي نظمتها جامعة الأخوين بإفران سنة 2004، ونشرتها نفس الجامعة بتنسيق من سعيد النهيض وأساتذة آخرين.

وإذا كانت الندوة الأولى قد انكبت بصفة مباشرة على الموضوع الذي أغنته سبعة عشر مداخلة لباحثين مغاربة وأجانب، من فرنسا وتونس، في إشارة واضحة، كما يدل العنوان على ذلك، إلى فتح باب التاريخ الراهن على مصراعيه، فإن الندوة الثانية فضلت مقاربة أخرى، ذات طبيعة منهجية بالدرجة الأولى. فقد فتحت من خلال ما نعتته بـ "مجالات ومقاربات جديدة" نافذة تمثلت في محور تحت عنوان "من التاريخ إلى الذاكرة القريبة".

ويظهر التقاطع بين الندوتين في النقط الآتية:

أولا، الرغبة في اقتحام ميدان جديد في البحث التاريخي.

ثانيا، التركيز على إشكالية الانتقال المعرفي من سلم إلى آخر: "من الحماية إلى الاستقلال"، "من التاريخ إلى الذاكرة القريبة".

ثالثا، مشاركة مجموعة من المؤرخين في الندوتين معا، و نخص بالذكر عبد الأحد السبتي وجامع بيضا ومحمد كنبيب. وهم، باستثناء هذا الأخير، نفس الباحثين الذين سبق لهم أن شاركوا في ندوة ذات صلة بالموضوع في سنة 2001، تحت عنوان **التاريخ والذاكرة**، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، والمنشورة بالعدد الأول من مجلة **البحث التاريخي** (2003) التي تصدرها الجمعية المغربية للبحث التاريخي.

وإلى جانب هؤلاء الباحثين، الذين نجدهم هنا وهناك، ساهم مؤرخون آخرون في هذا النقاش حول تاريخ الزمن الراهن بالمغرب، أمثال محمد العيادي ومصطفى الحسني الإدريسي وخالد الشكراوي. بالإضافة إلى مساهمة في العلوم السياسية، لكن ذات عمق تاريخي، بقلم عبد الحي مودن.

و تطرح الندوتان تحديا كبيرا على المؤرخين. فهما تدفعان بهؤلاء إلى تجديد المعرفة التاريخية بفتحها على التاريخ القريب، مع ما تقتضيه هذه العملية من جهد منهجي، من حيث مقاربة زمن حي، فائر، متوتر، عادة ما يدخله المؤرخون التقليديون في عداد ما هو سياسي أكثر مما هو تاريخي، وأيضا من حيث طريقة التعامل مع مصادر هذا التاريخ التي لا تخلو، هي الأخرى، من مشاكل بحكم أزيميتها، أي افتقارها لما يكفي من الاختمار، واتساع تداولها بين مختلف المختصين.

ومن جهة أخرى، تحفز هاتين الندوتين الباحثين في التاريخ الراهن على الدخول في حوار مع العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي والصحافة. فالتاريخ الراهن، أو "التاريخ الفوري" كما يسميه الصحفي جون لاكوتير، بالرغم من الفروق الدقيقة بين المفهومين، هو سرد للأحداث واجتهاد في تفسيرها، في نفس الوقت. لكن تفسير ما هو متفاعل ليس بالأمر الهين. فقد يتحول التفسير إلى تشخيص، وقد يسقط التشخيص في التعليق. وهما معا، أي التشخيص و التعليق، لا ينجوان، مهما غَلُبَ التفسير، من التشويش الطبيعي الذي تمارسه تقلبات الساعة.

ولذلك يسعى المؤرخون إلى معالجة علمية، بالاعتماد على العمق الزمني. فالزمن، وهو المفهوم المركزي الذي يشتغل عليه هؤلاء المؤرخون، يشكل القماشة الخلفية الأساسية التي تنبني عليها التحليلات، وذلك ضمن جدلية الماضي والحاضر، لأن الماضي هو قضية الراهن، و الراهن هو واقع التاريخ.

الإستوغرافيـــا و القفز إلى التاريخ الراهن

عالجت الندوتان قضية رئيسية تتصل بالسياق الإستوغرافي لاهتمام المؤرخين، في المدة الأخيرة، بالتاريخ القريب. ويظهر ذلك بصورة واضحة في مداخلتي جامع بيضا ومحمد كنبيب. فقد ركزا في مساهمتيهما، الإستغرافيا المغربية: من التاريخ المعاصر إلى التاريخ الراهن، وكتابة وإعادة كتابة تاريخ المغرب المعاصر: مكتسبات وتساؤلات و آفاق في ندوة إفران سنة 2004، ثم في ندوة الرباط سنة 2005، حيث قدما صيغة معدلة لما طرحاه من أفكار في الندوة الأولى، على السياق الإستوغرافي للبحث في

التاريخ الراهن، لإبراز الانتقال من البحث في التاريخ المعاصر إلى البحث في التاريخ الحاضر.

وعلى عكس المغرب، اقتحم المؤرخون الفرنسيون حقل التاريخ الراهن بابتكار أدوات معرفية جديدة والاعتماد على أشكال مصدرية جديدة، واجتهدوا من أجل تجاوز عقدة فيشي، ومنح هذا التاريخ صفة مؤسساتية منذ نهاية السبعينات كما تدل على ذلك تجربة "معهد التاريخ الراهن" الذي أسسه الفرنسي بيداريدا منذ سنة 1978، ليساهم الباحثون في النقاش الدائر حول القرن العشرين وصراعاته وأنظمته وظواهره السياسية.

وقريبا منا قطعت الجامعة التونسية أشواطا إستوغرافية كبيرة بخصوص مرحلة ما بعد الاستعمار، بالرغم من محدودية الأبحاث الناجمة عن إكراهات النظام السياسي، كما يظهر من خلال "المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية" الذي تأسس بتونس عام 1990، والاهتمام بأرشيف الاستقلال، المكتوب والمروي والمصور، وتعدد اللقاءات والدراسات حول فترة الحبيب بورقيبة ونظام الدولة بتونس بصفة عامة فيصل الشريف وبشير اليزيدي.

أما في المغرب فإن معظم المؤرخين ظلوا متحفظين بشأن هذا التاريخ، في سياق هيمنة مونوغرافيات القرن التاسع عشر على الأبحاث الجامعية، وهاجس الأرشيف التقليدي الذي خيم عليها بشكل مبالغ فيه في كثير من الأحيان (جامع بيضا).

فحجة المشككين، من بين الباحثين المغاربة، في مصداقية التاريخ الراهن، كون أن المقاربة الموضوعية لا تستقيم بنقص المسافة الزمنية، وأن التاريخ لا يكتب انطلاقا من شهادات ومذكرات وخطابات وجرائد، جعلت الانتقال من مرحلة زمنية إلى أخرى يعني انتقالا في التخصص نفسه، لتسد التاريخ في وجه الراهن وتترك هذا الأخير حكرا على العلوم الاجتماعية والسياسية (محمد العيادي).

وما يثير الانتباه، في هذا الصدد، هو أن تحفظ المؤرخين المغاربة وصمتهم هذا لا يمس تاريخ ما بعد الحماية فقط، بل حتى تاريخ الحماية نفسه، بالرغم من توفر المصادر، المحلية والأجنبية، وتوفر ما يكفي من المسافة الزمنية لمعالجة الأمور بكيفية علمية، إذ

ظلت الدراسات، وما تنتجه من إشكاليات وفرضيات، حول المرحلتين المذكورتين من صنع المؤرخين الأجانب أمثال دانييل ريفي**ليوطي والحماية** ووليام هويسنطن **الحماية الفرنسية 1936-1943 وبيير فيرمين تاريخ المغرب منذ الاستقلال.**

و إذا تجاوزنا مسببات هذه الظاهرة التي تتلخص في حساسية المرحلة وارتباط رجالاتها بتفاعلات ما يجري اليوم من جهة، وغياب البنيات المنظمة لأبحاث الدكتوراه في هذا الاتجاه من جهة ثانية، يمكن القول أن هذا الفراغ الإستوغرافي المضاعف المتمثل في غياب الأبحاث بخصوص الحماية، وبخصوص ما بعد الحماية (1956-1975)، يعقد مأمورية البحث في التـــاريخ الراهن (1975-1999).

و لذلك "نلاحظ بشأن مرحلة ما بعد الحماية نوعا من التنافر، بل والاستحــالة عندما يتعلق الأمر ببحث يقفز على الحماية ليعالج مباشرة حقبة الاستقلال" (محمد كنبيب).

وهكذا تظل مجموعة من الأسئلة الرئيسية عالقة بشأن الانتقال من مرحلة الحماية إلى مرحلة ما بعد الحماية: كيف تم تسليم السلط بين الفرنسيين والمغاربة؟ ما هي أولويات ورهانات المرحلة الجديدة بالنسبة للحاكمين الجدد؟ كيف مكن هؤلاء موظفي الأمس كالقواد والباشوات من الحفاظ على مناصبهم؟ هل نادت بعض الأوساط السياسية والإيديولوجية بتطهير المراكز الرئيسية للإدارة من موظفي الحماية؟ ما هي الاستراتيجية والإجراءات العملية التي اتخذها الفرنسيون والإسبان حتى لا يحصل التغيير الجدري بالبلاد للحفاظ على مصالحهم الاقتصادية؟

إن فهم تاريخ الاستقلال وتاريخ الراهن رهين بفهم تاريخ الحماية ومسارها. يقول محمد كنبيب: "كيف لنا أن نتكلم عن الدولة المغربية بعد الحماية، أي في مرحلة الاستقلال وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين، من دون الرجوع إلى الأثر العميق الذي خلفه ليوطي وفلسفته في الحكم؟ فهل من الممكن تحليل إعادة هيكلة الحقل الديني، في أيامنا هذه، والنقاش الدائر حول مقتضيات الدستور المتصلة بصلاحيات الملك وإمارة المؤمنين على الخصوص، من دون عمق تاريخي والرجوع إلى المسار الثنائي الهائل للحداثة والأصالة الذي أقامته الحماية في المؤسسة الملكية المغربية؟".

دينامية الانفراج واقتحام التاريخ الراهن

شجعت الظرفية السياسية للخمسة عشر سنة المنصرمة على اقتحام الزمن الراهن. فالانفراج النسبي للوضع السياسي الذي بدأ مع بداية التسعينيات، حينما أظهر الحسن الثاني انفتاحا نسبيا على القوى الوطنية، وتفاهما مع مستلزمات التغيير السياسي، واستمرارية هذا الانفراج في مرحلة موالية مع الرغبة السياسية التي عبر عنها "العهد الجديد" في مطلع القرن الحالي لطي صفحة الماضي وجبر الضرر تحت إشراف هيئة الإنصاف والمصالحة، حفز المؤرخين على المساهمة في النقاش جنبا إلى جنب مع زملاءهم في العلوم السياسية والاجتماعية، وتقديم تفسير نوعي للمواضيع المطروحة.

و قد أدى هذا الانفراج إلى حدوث "عرض وطلب" معرفي بخصوص التاريخ القريب بين منتج النص التاريخي، أي المؤرخ، ومستهلك هذا النص، أي القارئ، العادي وغير العادي (عبد الأحد السبتي).

ويتضح هذا الانفراج في كثرة الكتابات حول اختطاف المهدي بنبركة في أكتوبر 1965، وانتفاضات 1965، 1981، 1984، 1990، وانقلابي 1971 و 1972، والمحاولة الثورية في مارس 1973، واعتقالات اليساريين في الستينيات والسبعينيات، والتي أخذت شكل دراسات، ومذكرات، وشهادات مكتوبة ومسموعة ومرئية كما تبين من خلال تجربة حلقات الاستماع العمومية التي نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة.

ومقالات الجرائد اليومية والأسبوعية التي أصبح يطلع عليها الجميع، من القارئ العادي إلى القارئ النبيه، مرورا بالفاعلين السياسيين والمعنيين المباشرين وغير المباشرين بما حصل من عنف سياسي وعنف سياسي مضاد.

وساهمت كل هذه الكتابات في إحداث إشباع نسبي لفضول القراء والمهتمين، وفي التلطيف التدريجي من حدة النقاش، بل وفي بعض الأحيان الفتور في الاندفاع الذي ساد في البداية أجواء المنظمات الحقوقية.

وبعبارة أخرى ساهمت في إحداث نوع من التحليل النفساني الذاتي، عبر سلسلة استحضار الماضي والمنسي والمسكوت عنه. وكلها عوامل من شأنها أن تفضي، مع مرور الزمن، إلى طي صفحة الماضي، وتتيح بالتالي إمكانية التفكير، بما يكفي من الهدوء، فيما جرى وتوليد ما يمكن توليده من أفكار حول هذا التاريخ.

ومن جهة أخرى تُفَسِّر ظرفية الانفراج هذه التطور الحاصل في طبيعة البرامج الجامعية والدراسية، الذي يظهر في إصلاح المنظومة التعليمية في مطلع هذا القرن. فقد أدمجت مسالك التاريخ والحضارة في الجامعة المغربية الزمن الراهن في تكوين طلبة الإجازة، كما انفتحت المقررات الدراسية، الإعدادية والثانوية، على تاريخ الاستقلال والتاريخ القريب.

و بالرغم من أن هذا التاريخ الملقن بالمدارس ظل "تحت المراقبة" بسبب حرص الدولة على مفهومي الشرعية السياسية والتجانس الاجتماعي بإبراز مظاهر سياسية واجتماعية محددة وإغفال مظاهر أخرى، فإن هناك جهود نوعية لتطوير هذه المقررات منذ إصلاح سنة 2002 بدعوة الوزارة الوصية للمؤرخين لمشاركة مفتشي التربية الوطنية في إعداد المقررات وتجاوز التلقين المبسط للمعارف التاريخية والدفع باتجاه تكوين جديد يحفز التلميذ على السؤال بخصوص الزمن الراهن (مصطفى الحسني الإدريسي).

مسألة المنهـــج و كتابة التاريخ الراهن

شكل المنهج قضية رئيسية أخرى في أشغال الندوتين، بالقياس إلى ما يطرحه البحث في التاريخ الراهن من مشكلات بخصوص المعالجة التاريخية لمصادر الخبر وللأحداث.

فطبيعة المصادر، من مذكرات وجرائد وأرشيفات بلدية وروايات شفوية، تبقى غريبة إلى حد ما بالنسبة لعموم المؤرخين المعتادين على الوثائق الدفينة، والمتمرسين على معالجتها وتحليلها.

علما بأن نفس هذه المصادر، كالشهادات والروايات الشفوية، قد أثبتت خصوبتها في إنتاجات العلوم السياسية والأنثروبولوجيا، على غرار أبحاث المهدي بنونةفشل ثورة، 1963-1973 وجون واتربوريأمير المؤمنين وديل إيكلمانالمعرفة و السلطة، وغيرهم.

أما المؤرخ فيتحفظ من هذه المصادر ويتساءل حول الأدوات المنهجية المناسبة للحفاظ على هوية البحث التاريخي. فالشهادة هي ذاكرة مرجعية ووثيقة أساسية لرصد واقع العمل السياسي.

فما يحكيه الأفراد، انطلاقا من تجربتهم الخاصة، وأيضا الجماعية، الحزبية أو القبلية، يحول الذاكرة الخفية إلى ذاكرة علنية، ويُمَكِّن اشتغالها من تعدد إنتاج الشهادات، في الوقت الذي تتراجع فيه نسبيا الذاكرة الرسمية، أي ذاكرة الدولة.

و كتابة الذاكرة هو الذي جعل كتابة التاريخ ممكنة، عبر إنتاج سرد متعدد وتقليص مساحة المحظور. وهنا يبرز تدخل المؤرخ، كما يؤكد على ذلك عبد الأحد السبتي، في مداخلته "التاريخ و الراهن"، إذ أن منهجيته تمكن من معالجة إنتاج الذاكرة على نحو دقيق، بـ "إبراز الشهادة الفردية، أو بتركيب فقرات متعددة من هذه الشهادة وتنسيقها مع شبكة معينة من الموضوعات، على ضوء إشكاليات محددة".

وبناءً على ذلك وجب التنبه لتفادي الخلط بين الشهادة التاريخية والكتابة التاريخية. فما أفصح عنه محمد الفقيه البصري من شهادات بخصوص الصراع على السلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وما رواه أحمد المرزوقي وجواد مديدش في الزنزانة رقم 10و الغرفة السوداء، وما كتبه رجل المخابرات السابق، أحمد البخاري، حول قضيةالمهدي بنبركة، كلها إنتاجات لا يمكن نعتها بالكتابة التاريخية. بمعنى آخر لا يمكن للشهادة أن تحل محل كتابة المؤرخ.

وتعد هذه المسألة من العوامل الأساسية التي حفزت المؤرخين على تكسير حاجز الصمت والتعبير عن رأيهم في الموضوع. فقد تابع عبد الأحد السبتي تفاعلات شهادةأحمد البخاري في الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية وما قاله البعض بكونها

كتابة تاريخية، ورد بإثارة انتباه المهتمين بضرورة التمييز بين الشهادة التاريخية والكتابة التاريخية.

فالشهادة أو الذاكرة، فردية كانت أم جماعية، تبقى ذات سمة ذاتية، انفعالية، رمزية. فهي تفتقر لجهاز مفاهيمي وتعمل بكيفية إرادية أو لا إرادية، بناءً على حاجيات اللحظة، على تضخيم الأحداث أو تقزيمها. ومن ثم تبقى مجرد صورة غالبا ما تغلب عليها القدسية كصورة بعض الشخصيات السياسية، من زعماء أحزاب أو زعماء تمرد أو قواد حرب. ولذلك تقترن، كما يرى بيير نورا، بإعادة بناء المخيال وخروج المكبوت. ثم إن الذاكرة تحكمها الغائية، وتشتغل من منظور "الواجب" تحت شعار "حتى لا يتكرر هذا" الذي غالبا ما يخضع لتوجهات سياسية وأخلاقية.

أما الكتابة التاريخية فتقوم على الموضوعية والتحليل والنقد. فما ينتظره القارئ من المؤرخ يختلف عما ينتظره من راوي الشهادة أو منتج الذاكرة. فالقارئ يترقب من الكتابة التاريخية فك تعقيدات الماضي، سواء كان ماضيا بعيدا أم قريبا، ومساءلة هذا الماضي والسعي إلى فهمه. وهو فهم يقوم على النقد، على الاحتمال، على النسبية، لإعادة بناء نسق التطورات والاستمراريات الزمنية وسببية الأشياء، بعيدا عن أشكال الحكم.

لقد قال بول ريكور عن حق: "القاضي هو الذي يحكم ويعاقب، والمواطن هو الذي يناضل ضد النسيان ومن أجل إنصاف الذاكرة، أما المؤرخ فمهمته تكمن في الفهم دون اتهام أو تبرئة".

وتطرح مسألة المنهج قضية أخرى، في غاية الأهمية هي أيضا، وهي قضية المسافة الزمنية التي تثير تحفظ العديد من المؤرخين. فهل بإمكان المؤرخ ابتكار أدوات منهجية جديدة لمعالجة التاريخ الراهن وفهمه، وخلق مسافة من نوع آخر بينه وبين الأحداث المعروضة، أي مسافة منهجية أكثر منها زمنية، يشغل فيها الحس الموضوعي الذي اعتاد عليه المؤرخ من الوجهة النظرية حيزا كبيرا، حتى يُبْعِد ذاته عن الظواهر والأحداث المعروضة للنقاش ؟

ثم إن قضية المسافة تبقى نسبية في نهاية المطاف. فكثيرة هي الكتابات التاريخية التي تشكل اليوم مرجعا أساسيا في تاريخ البشرية، والتي هي بقلم مؤرخين كتبوا حول التواريخ القريبة منهم من دون مسافة زمنية تفصل بينهم بين موضوعاتهم، أمثال الإغريقي هيرودوت والعربي ابن خلدون والفرنسي ميشلي.

وفي المقابل، فيما يخص الأزمنة البعيدة عن المؤرخ، قد لا تُوَفِّر المسافةُ، بالضرورة، ما يلزم من موضوعية لمقاربة الأمور، كما يظهر في بعض الأحيان فيما يتعلق بالتاريخ القديم الذي لا يسلم من ذاتية الحاضر ورهاناته (جامع بيضا).

وفي سياق هذا النقاش المرتبط بمسألة المنهج يحيل التاريخ الراهن على الحدث. فالاهتمام بالراهن هو "عودة إلى الحدث"، بما يعنيه من تحول في جهود الباحثين التي انصبت في العقود الأخيرة على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولذلك ناقش الباحثون هذه المسألة وأكدوا على ضرورة معالجة الحدث ضمن "قالب نظري ومنهجي"، لأن الحدث من شأنه أن يكشف عن البنية (عبد الأحد السبتي).

فالحدث ينتج عن البنية ويؤثر فيها في نفس الوقت. فالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والاحتكار العمودي للسلطة، والإيديولوجيا السائدة في أوساط المثقفين، كلها عوامل تفسر ذلك الانحباس السياسي الذي شهده المغرب في النصف الثاني من القرن العشرين، وما ترتب عنه من وقائع و أحداث.

ويحيل هذا النقاش على ما أنتجته الدراسات الأنثروبولوجية والسياسية من فرضيات لتحليل بنية النظام السياسي وركنه الأساسي المتمثل في العنف الرسمي والعنف المعارض في المغرب بعد الاستقلال، من مفهوم الانقسامية إلى مفهوم الاستبداد الشرقي مرورا بمفهوم الصراع الطبقي (عبد الحي مودن).

وحاصل الأمر أن ما ينتجه المؤرخ، في ظل هذه النقاشات المتعددة الاختصاصات، ليس بالأمر الهين كما قد يتصوره البعض، لأن عليه، من جهة، أن يتحقق من الوثائق ويواجه بعضها البعض لاستخراج المعلومة، وأن يعالج بعض النصوص كأدبيات

السجون مثلا بطريقة تجمع بين الفهم في الأدب واللسانيات والفهم في علم النفس (خالد الشكراوي).

وعليه، من جهة ثانية، أن يدخل في حوار مع العلوم السياسية والاجتماعية والصحافة، أي كل القطاعات المعرفية والإعلامية المعنية بالحاضر، وكذلك مع عموم القراء والمتتبعين المتعطشين للاطلاع على ما يقوله التاريخ.

ولذلك تنطوي معالجة أحداث الزمن الراهن على مسؤولية كبيرة جدا من الوجهة التاريخية الصرفة. فالتاريخ هو العلم الاجتماعي الوحيد من بين العلوم الاجتماعية الذي لا يتحكم فيه صاحب الاختصاص وحده، لأن تناول هذا التاريخ هو تناول متعدد. فبالإضافة إلى التناول الجامعي، التخصصي، الاحترافي، هناك تناول مدرسي من حيث المقررات الدراسية، وتناول إعلامي من حيث المقالات الصحفية والأشرطة الوثائقية المعروضة بالقنوات التلفزيونية، وتناول عامي، شعبي، من حيث استعمالات الماضي لدى عامة الناس.

وفي ختام هذا العرض نستحضر فكرة أندري بورغيير عندما قال: "إننا ننتمي لروح العصر. فالإفراط في ملاحظة حركة التاريخ يجعلنا ننسى أننا جزء لا يتجزأ من هذا التاريخ. فكما يوجد تاريخ للظرفية توجد ظرفية للمعرفة التاريخية".

فظرفية الانفراج السياسي وما تتيحه من اشتغال كثيف على مستوى الذاكرة، ومن رفع الطابوهات على الوقائع والأحداث، قد تحرر الباحثين المغاربة من عقدتين كبيرتين، عقدة الحماية المرتبطة بثقل التحول الذي كان من وراءه الفرنسيون، وبضرورة تفسيره بعيدا عن كل تشنج معرفي، وعقدة ما بعد الحماية المتصلة بثقل المخزن وتقلبات الأحوال السياسية بعيدا أيضا عن كل انفعال معرفي.

فالمؤرخون اليوم يلاحظون، يرصدون، يتساءلون. وهم بذلك يسجلون حضورهم في الساحة، ويساهمون في النقاش حول قضايا الساعة بصورة نوعية بفضل العمق الزمني الذي يمتلكونه. إنه تراكم أولي ضروري، معرفي ومنهجي، من شأنه أن يفضي إلى أبحاث تمكن من فهم ما جرى وما يجري بشكل علمي.

بيبليوغرافيا حول تاريخ المغرب (1956-1999)

إيكلمان (ديل)،

المعرفة والسلطة في المغرب. صور من حياة مثقف من البادية المغربية في القرن العشرين، تعريب محمد أعفيف، مركز طارق بن زياد للدراسات و الأبحاث، الرباط، 2000.

بلمقدم (حفيظة)، **حزب الاستقلال وتدبير الانتقال بين الانسجام والتصدع**، دجنبر 1955 – يناير 1963، منشورات فكر، الرباط، 2006.

ندوة: **التاريخ والذاكرة (2001)**، منشورة بالعدد الأول من مجلة البحث التاريخي، 2003.

ندوة: **تاريخ المغرب. تحديد مجالات ومقاربات جديدة، أعمال الورشة الأولى لأيام تاريخ المغرب (2004)**، منشورات جامعة الأخوين، إفران، 2006.

ندوة: **من الحماية إلى الاستقلال، إشكالية الزمن الراهن (2005)**، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 2006.

واتربوري (جون)، **أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية**، تعريب عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، منشورات مؤسسة الغني، الرباط، 2004 .

Balta (Paul ,(**Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000** , Paris, 1990.

Bennouna (Mehdi ,(**Héros sans gloire. Echec d'une révolution, 1963-1973** ,Casablanca, 2002.

Bouaziz (Mostapha ,(**Aux origines de la Koutla démocratique** , Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Casablanca-Ain Chok, 1997.

Dalle (Ignace ,(**Le règne de Hassan II, 1961-1999 : une espérance brisée** ,Paris/Casablanca, 2000.

Dumas-Dirèche (Rachida ,(**Le Maroc de 1912 à nos jours, Centre d'Etudes Arabes** ,Casablanca, 2000 (manuel scolaire pour les élèves des établissements français au Maroc.(

El Ouafi (Ahmed ,(**Opération Boraq F5. 16 août 1972. L'attaque du Boeing royal. Témoignages recueillis par François Trote**t, Casablanca, 2004.

Hart (David Montgomery ,(**The Aith Waryagher of the Moroccan Rif. An Ethnography and History** ,Tucson, 1976.

Hughes (Stephen O ,(.**Le Maroc de Hassan II** ,Rabat, 2003.

Kenbib (Mohamed ,(**Le Maroc indépendant, 1955-2005. Essai de synthèse, Commission scientifique du cinquantenaire** ,Rapports transversaux, www.rdh50.ma.

Laroui (Abdallah **,(Hassan II et le Maroc** ,Casablanca, 2005.

Mounjib (Maati ,(**La monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir : Hassan II face à l'opposition nationale** ,Paris, 1992.

Palazzoli (Claude ,(**Le Maroc politique de l'indépendance à 1973** , Paris, 1974.

Santucci (Jean-Claude ,(**Chroniques politiques marocaines :1971-1982** ,Paris, 1992.

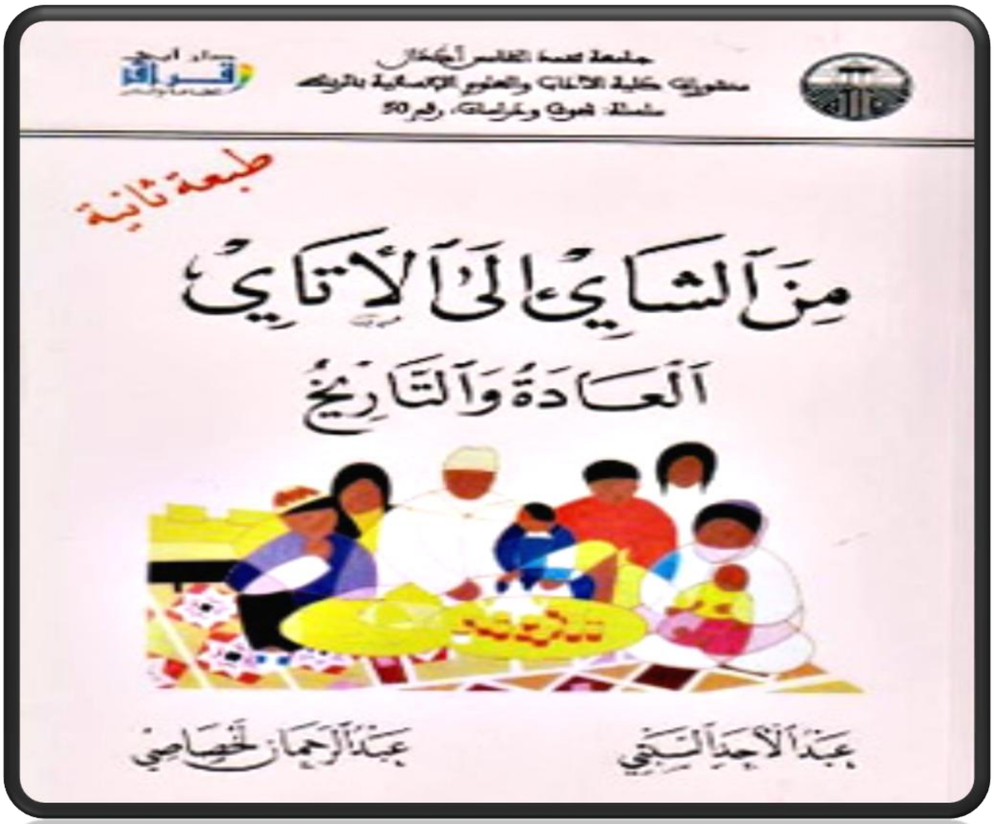
Vermeren (Pierre ,(**Histoire du Maroc depuis l'indépendance**

,Paris, 2002.

زمن الأتـــاي

.محمد حبيدة 17يوليو 2012

عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان لخصاصي، **من الشاي إلى الأتاي. العادة والتاريخ**، طبعة ثانية، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ودار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2012.



أثار كتاب **من الشاي إلى الأتاي. العادة والتاريخ**، للباحثَين المغربيين عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان لخصاصي، اهتمام المشتغلين في مجالات الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، في المغرب وخارجه، منذ أن صدرت الطبعة الأولى عن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1999. ويعود هذا الاهتمام إلى الطريقة التي شيد بها المؤلِفان الموضوع، إذ نهجا مقاربة خصبة لامست تاريخ الشاي في مستواه العالمي، وقاربته من منظور متعدد، اقتصادي وأنثروبولوجي وأدبي، يوفق بين صرامة البحث العلمي والسعي إلى مخاطبة جمهور واسع من القراء. ومن شأن الطبعة الثانية التي صدرت سنة 2012 أن توسع دائرة القراءة حول هذا الموضوع في المغرب والبلدان العربية بصفة عامة.

تنتظم هذه القراءة وفق ثلاثة محاور تتصل بهندسة الكتاب ومضامينه، باللحظات الرئيسية في زمن الأتاي وثقافته، وبملاحظات حول القضايا المنهجية والمعرفية التي يثيرها البحث.

هندسة الكتاب

يتكون هذا العمل من قسمين، الأول "قصة الأتاي"، وهو الشق التحليلي من الدراسة، والثاني "شواهد مختارة"، تهيكله أربعة أصناف من النصوص أو الخطابات: الوصف والسرد "مشاهد وأخبار"، الفقه والفتوى "الحلِّية والحِرمة"، الطب التقليدي "منافع ومضار"، الشعر والغناء "شايات وأنغام". هذا بالإضافة إلى ملاحق وفهارس.

يبدأ القسم الأول بالحملات الإشهارية، المرئية والمسموعة، التي تُرَوج للشاي. وينتهي، في جانب منه، بجذور زمنية تعود بنا إلى مطلع القرن الثامن عشر، وفقا لمنهج استعادي يأخذ القارئ المتخصص وغير المتخصص ويشد انتباهه. ولفهم قصة الأتاي من الناحية الكرونولوجية، يمكن تتبع التسلسل الآتي:

- وصل الشاي الصيني إلى أوربا في القرن السابع عشر.

- دخل الشاي إلى المغرب، عن طريق الإنجليز، في مطلع القرن الثامن عشر، في عهد السلطان إسماعيل، حيث استعمل أول الأمر كدواء.
- طيلة القرن الثامن عشر ظل شرب الشاي حكرا على الوسط المخزني، إذ كان من الهدايا المقدَمة من طرف الأوربيين إلى السلطان وحاشيته.
- في بداية القرن التاسع عشر ظل المشروب الجديد منحصرا في البلاط وفي أوساط علية القوم.
- في أواسط القرن التاسع عشر انتشر شرب الشاي في الوسط الحضري.
- 1860-1878: وصل الشاي إلى البوادي المجاورة للحواضر.
- 1880-1892: اتسع شرب الشاي في مجموع البوادي.
- في مطلع القرن العشرين كاد الشاي أن يعم الوسط الجبلي.

ومن زاوية الانتشار الاجتماعي، لم يعد الشاي في متناول كافة المجتمع إلا ابتداءً من الأربعينيات من القرن العشرين.

أدى الشاي ثلاث وظائف، تدخل في مجالات الاقتصاد والغذاء والرمز. فمن الناحية الاقتصادية، شكل الشاي الصيني الذي سوّقه الإنجليز بالمغرب، الجوازَ الذي سهل التغلغل الرأسمالي الأوربي، والإطار الذي توسع فيه الاقتصاد النقدي. أما من الوجهة الغذائية، فإن تناول الشاي الحلو مكن من الحصول على وحدات حرارية مهمة، بل أصبح المشروب الجديد مع مرور الزمن غذاءً تعويضيا في الأوساط الشعبية، كما تشهد على ذلك مائدة الفقير المكونة من "الخبز وأتاي". وعلى مستوى الرمز، اقترن الشاي في مخيال المغاربة بالجماعة والأنس والضيافة. واقترن أيضا بالهدية: هدية الأوربيين للسلطان، وهدية السلطان لكبراء القبائل وشيوخ الزوايا قصد "إلغاء الحواجز وتيسير التواصل"، بل كذلك "لإبطال المقاومة وترسيخ روابط التبعية". كما كرس طقس الأتاي وإقامته مظاهر التراتب الاجتماعي إلى حد الإقصاء. فتحضير الشاي استلزم

أوصافا محددة، مثل الوقار والاتزان والأناقة. وفي المقابل، كانت إقامة المشروب محظورة على العبد والحرطاني والمعتوه.

زمن الأتاي وثقافته

يمكن التمييز في تاريخ تناول الأتاي وثقافته بين ثلاث لحظات رئيسية:

أولا، لحظة انتقال بين عصرين، أي قبل وبعد الاحتكاك التجاري الرأسمالي مع أوربا. وهذه اللحظة تحمل أكثر من دلالة. فهي تجسد الانتقال إلى حاجة جديدة كرست واقع التبعية اتجاه الغرب، كما تجسد انتقالا إلى زمن آخر، هو زمن الأتاي بعادته الجديدة، ونشوته الجديدة، وسلوكيته الجماعية الجديدة. وتستوقفنا، في هذا الصدد، في شبكة النصوص التي يقدمها المؤلِفان، قصيدة أمازيغية لابراهيم أولحسين نايت إخْلف، المنظومة عام 1893، ترى في استهلاك الشاي بداية تعلق الفقير بهذا المشروب، بداية إدمان جماعي، بداية الدخول في دوامة الديْن والإفلاس، كما ترى فيه خطة نصرانية لاحتلال البلاد وامتصاص موارده. تقول بعض فقرات القصيدة:

غلا سَوْم السكر والشاي إلى ما لا يُطاق

بسَط المُعدم آنية الشرب

عدم الدرهم وتحمل الدين

ما يقضي دَيْنا حتى يسقط في ديون

إذا لقيَ الدائن ذاق أمامه المذلة

أضاع القوم الحُب وأذابوه في الماء

أفسد علينا الشاي عمل الخير وبدّل حال ذوي المزايا

من لم يشربه عُدّ في البطّالين

الشعير كَيْلُكَ المعَوّل عليه، أما الشاي

فلأن الرومي يعرف أنك عَدُوُّه، فهو يرجمك بحجارة المدافع

والشاي بارودُها، وهو يعرف كيف يسدد

والعدو يضرب في البطن، وفيه الجراح القاتلة

أرسل علينا الرومي باخرتَه وألبسها الملاحف الزرقاء

أصابكم الرومي على مهلٍ بقوالب السكر

هذا الوعي بسياق التسرب الاستعماري، النابع من رجل ينتمي إلى قبيلة أيت باعمران بساحل الجنوب الغربي، نلمسه أيضا في بداية القرن العشرين عند فقيه مدينة فاس، محمد بن عبد الكبير الكتاني، الذي رأى في استهلاك الشاي والسكر ابتزازا لموارد المغرب المالية، ومنع شربه على أتباعه وحاربه في الجموع والمحافل.

ثانيا، لحظة ترسخ. وهي اللحظة التي توجت الانتشار الاجتماعي لشرب الأتاي، بعد أزيد من قرنين من الزمن. يتصل الأمر بفترة الحماية، إذ اقترن تعميم المشروب بقلة مادة الشاي. وهذه مفارقة كبيرة، كما أكد على ذلك عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان لخصاصي. فقد انتشر الأتاي على أوسع نطاق في وقت خصاص اقتصادي ارتبط بظروف الحرب العالمية الثانية، حيث قننت سلطات الحماية الفرنسية استهلاك المغاربة للمواد الغذائية، أي ما يعرف بـِ "عام البُون".

ثالثا، لحظة ضياع. في هذه المرحلة لم يعد الأتاي رمزا للعناية والتشريف، إذ تحول إلى مشروب روتيني. فقد انطلق شرب الشاي من القصر مع "موالين أتاي"، وانتقل إلى كبراء القوم عبر أسلوب محاكاة النموذج المخزني، ثم إلى عامة الناس، وذلك طبعا عبر تغلغل الاقتصاد الرأسمالي في البلاد. إنه امتداد اجتماعي طويل من فوق إلى تحت. فمن القصر إلى النخبة إلى عامة الناس، من كأس "البلاّر" إلى كأس "العَنْبَة" إلى كأس "حياتي"، من قبضة اليد العليا إلى قبضة كل الأيدي، تحولت ثقافة الأتاي. ففي العقود الأخيرة تفككت الطقوس وتراجعت رمزيته في مخيال المغاربة. وتعبر أغنية "الصينية" لمجموعة ناس الغيوان في بداية السبعينيات عن ضياع قيم الجماعة والأنس والتآزر، وعن إحساس الفرد بالعزلة في مجتمع يسير في اتجاه منطق البضاعة والسوق:

مالْ كَاسِي حْزين ما بِين الكِيسان

مالْ كَاسِي باكي وْحدو

مالْ كَاسِي نادبْ حضُّو

مالْ كَاسِي يا وعْدو

هذا نكدو غابْ سعْدُو

هذا ما يجسد المرور من "المتعة إلى المرارة"، كما جاء في عنوان أحد فصول الكتاب.

ملاحظات

ملاحظة أولى: لماذا فضل المؤلفان في وضع العنوان الفرعي صيغة "العادة والتاريخ"، وليس "التاريخ والعادة"؟ فمنطق المؤرخ قد يسير في اتجاه منح الأولوية لمفهوم التاريخ لأنه سابق على تشكل العادة. لكن قراءة الكتاب تجعل المرء يقتنع بأن الأمر يتعلق بمنهج معلن. إنه منهج استعادي على مستوى طرح المحطات التاريخية لاستهلاك الشاي وشربه وترسخ عادته. إنه حفر في العادة للكشف عن رصيد التاريخ. إنه أيضا أسلوب علمي لإشاعة المعرفة التاريخية.

ملاحظة ثانية: قِصَر القسم التحليلي، "قصة الأتاي". هذا القسم يضم 34 صفحة، أي 7% فقط من مجموع الكتاب. لكنه حيز غني جدا. غني بمتنه وهوامشه المليئة بالإحالات والشروحات، التي تمنح لهذا القسم شحنة معرفية قوية، وتجعل منه على قِصره دراسة هائلة. ومع ذلك يظل القارئ متعطشا لفهم أوسع لعدد من القضايا الواردة في النصوص، مثل عقليات العصر المرتبطة برفض شرب الشاي وإباحته، والسياق الذهني لانتصار الأتاي وتمثل الآخر للطريقة المغربية في تناول المشروب. والواقع أنه اختيار مبرر. فالكتاب باعتراف المؤلفين ليس دراسة مستفيضة لموضوع الشاي، بل إطارا لاستكشافه عبر شبكة من النصوص. فهل هي "كتابة بواسطة النصوص"، كما عبر عن ذلك أحد

الزملاء في شعبة علم الاجتماع في تعليق شفهي على تجربة مماثلة، **المدينة في العصر الوسيط**، كان قد خاضها من قبل عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات؟

ملاحظة ثالثة: نصوصية الكتاب. فالمتلقي يجد نفسه أمام نصوص متعددة، نصوص إثنولوجية (ethno-textes)، كما يقول جاك لوغوف. نصوص متعددة بتعدد المواقع الثقافية والقناعات الفقهية واللغات واللهجات. فمن التآليف الفقهية إلى أوصاف الرحالة إلى القصائد إلى الأغاني إلى النكت الساخرة، نلمس معالجة تاريخية للثقافة ومعالجة ثقافية للتاريخ. وهذا يدل على التلاقح الهائل الذي ولَّده الكاتبان بين التاريخ والإثنولوجيا، بين الثقافة العالِمة والثقافة العامية، بين المكتوب والشفهي، بين الفكري والسيكولوجي، بين التأملي والعفوي. وتظهر خصوبة هذا التلاقح على أكثر من صعيد. فهو أسلوب آخر، فاعل، لإحضار البعد التاريخي في مقاربات الآداب والعلوم الاجتماعية، أسلوب حديث لمنح الاعتبار للثقافة الشعبية، لتقدير النص الشفهي، للتنبه للأدوات والكلمات والإشارات التي غالبا ما تبدو لأول وهلة بسيطة ومبتذلة لكن معالجتها بعمق تجعلها تحمل من الدلالات وتفك من الرموز ما قد لا تتيحه النصوص المكتوبة.

وختاما، يثير موضوع الشاي مجموعتين من القضايا:

الأولى: فعالية المعالجة الإثنولوجية للتاريخ. فالتاريخ ليس فقط حفرا في الوثيقة المكتوبة، بل أيضا تحقيق. والتحقيق يستلزم النزول إلى الميدان، والثقافة الشعبية ميدان. فكما يقول بول فاينْ: "حتى وأنت تتجول في السوق قد تلتقط إشارات تاريخية".

الثانية: تاريخ التغذية كملتقى للتاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي وتاريخ الأنساق الثقافية. فهو يُدَوِّن، مع تأخيرات ناجمة عن مقاومات سيكولوجية، كل تقلبات الاقتصاد، ويشهد على انتقال اجتماعي طويل الأمد، من أعلى إلى تحت، من مشروب للأقلية إلى مشروب للأغلبية، من مشروب رجولي إلى مشروب عائلي، ويكشف عن أثر حساسية الذوق (السكر والنعناع)، والطقس (امتداد جلسة الخمر في جلسة الشاي)، في تملك مادة أجنبية، في تشكل العادة، في تكون عنصر من عناصر الهوية الجماعية.

قراصنة أبي رقراق

.محمد حبيدة 26يوليو 2009

Leila Maziane ,Salé et ses corsaires (1666-1727). Un port de course marocain au XVIIe siècle ,Presses Universitaires de Caen, 2007

صدر لليلى مزيان في متم عام 2007 كتاب باللغة الفرنسية تحت عنوان **سلا وقراصنتها (1666-1727) مرسى قرصاني مغربي في القرن السابع عشر**، عن منشورات كاين الجامعية. والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه أُنجزت تحت إشراف المؤرخ الفرنسي أندري سيزبورغ، ونوقشت بجامعة كاين (Caen) سنة 1999.

يتناول هذا الكتاب، ظاهرة القرصنة بمرسى الرباط الذي يطل على مصب أبي رقراق، أو ما كان يعرف بسلا، وتحديدا سلا الجديدة (Salé Le Neuf)، على ساحل المحيط الأطلسي خلال القرن السابع عشر على عهد السلطان إسماعيل.

انتظمت هذه الدراسة وفق ثلاثة أبواب. اهتمت الباحثة في الباب الأول بشروط ظهور القرصنة في هذه المدينة، جغرافيا واجتماعيا وسياسيا ودينيا، وتطورها خلال القرن السابع عشر، وذلك ضمن إشكالية العلاقة التي ربطت تاريخيا المغاربة بالبحر.

ووقفت في الباب الثاني عند السفن والبحارة، ففصلت القول في تقنيات الملاحة وحالة الأسطول القرصاني والموانئ–الملاجئ في المغرب وخارجه، التي كان يستعملها قراصنة سلا/الرباط. كما سلطت أحزمة ضوئية قوية على هؤلاء القراصنة الذين أيقظوا رباط الفتح من السبات وخلقوا بها دينامية من نوع جديد، اقتصادية بالاستناد على القرصنة. واجتماعية بالاختلاط بين الموريسكيين والعرب والأمازيغ واليهود والأوربيين والعبيد. وسياسيا باعتماد نظام الديوان، ذلك الحكم الجمهوري الغريب الذي وجد تربة خصبة على خلفية التفكك السياسي الذي عاشته البلاد زمن السعديين الأواخر، حيث

تتبعت أصولهم وتركيباتهم ووظائفهم ومغامراتهم التي أوصلتهم حتى إلى جزر إسلندا والجزر المحاذية لكندا.

أما الباب الثالث فخصصته لعمليات القرصنة من حيث جغرافيتها وتوقيتها ومدها وجزرها وسلعها التجارية، أي الأسرى، ونتائجها.

وفي كل هذه المحطات، اعتمدت صاحبة الكتاب على أرشيفات متنوعة جدا، المحلية منها بطبيعة الحال، والأجنبية، وخاصة تلك الموجودة بمستودعات الوثائق في مدريد وأمستردام وباريس ولندن. كما عالجت المعلومات التي حصلت عليها بمقاربة كمية بينة، تظهرها كثرة القوائم والبيانات. لكن هذا المعطى الكمي تقاطع مع المعطى السردي، من حيث دراسة حالات بعينها. وقد مكن هذا التقاطع من الكشف عن المظاهر الاجتماعية والسياسية والثقافية لمدينة سلا/الرباط خلال القرن السابع عشر.

ومن أهم ما يحتفظ به القارئ من هذا العمل، المكتوب بطريقة جيدة، هو الجرأة على مساءلة بعض القضايا والمفاهيم ومراجعتها. فبخصوص قضية العلاقة بين المغاربة والبحر، تعالج ليلى مزيان مسألة "بحر الظلمات" بالتركيز على الموقع الجغرافي للبلاد، ومكانة البحر المحيط في مخيال المغاربة، على النحو الذي تظهره النصوص وتتداوله الروايات الشفهية، لتخلص إلى القول بأن انفتاح المغاربة على هذا المحيط واقتحامه بشكل مكثف خلال القرن السابع عشر، كما يظهر من تجربة مرسى الرباط/سلا، هو نتيجة لتطور بنيوي بطيء لا يمكن فهمه إلا بالرجوع إلى بدايات الإسلام، مرورا بالعصر الوسيط الكلاسيكي، وما تخلل ذلك من علاقات مع الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، من حيث موازين القوى وتبدل أحوالها، وما استلزمه هذا الأمر من حسابات وتحفظات واقتحامات.

أما القضية الثانية فتهم المفهوم. فإذا كان بعض الباحثين المغاربة يفضلون كلمة جهاد للدلالة على العمليات البحرية التي كان يقوم بها البحارة المسلمون ضد السفن الأوربية المسيحية في سياق الصراع التقليدي بين دار الإسلام ودار الكفر، كما تعبر عن ذلك مثلا دراسة حسن أميلي (**الجهاد البحري بمصب أبي رقراق خلال القرن السابع عشر**،

2006)، فإن ليلى مزيان تؤكد على مفهوم القرصنة ودافعها التجاري المرتبط بالسعي وراء الغنيمة وما تذره من أرباح، وتتناول مسألة الدين وما يرافقها من طقوس وشعارات وقواعد اقتسام الغنائم، من زاوية المبرر الشرعي.

ومن هذا المنظور تُبرز كيف أن القرصنة في جوهرها تشكل نشاطا متعدد الأوجه، لا يمكن فهمه إلا بالانتباه إلى المحركات الاقتصادية والسياسية العسكرية والدينية. لكن ما كان يحرك بالدرجة الأولى هؤلاء البحارة القادمين من إسبانيا والمستقرين حديثا على ضفة نهر أبي رقراق، في خروجهم إلى البحر واعتراضهم للسفن التجارية الإيبيرية، هو الحصول على الربح. ثم إن العناد الشديد الذي أبانوا عنه في عمليات القرصنة هذه يفسره مدى حقدهم على الأوربيين، ورغبتهم في استرجاع ما سلبوه منهم من ممتلكات عندما كانوا يعيشون بإسبانيا.

لقد فتحت ليلى مزيان نافذة على تاريخ المغرب في زمن العلويين الأوائل، من خلال ظاهرة القرصنة، من خلال مدينة ساحلية، ومن خلال العلاقة بالبحر. وهذه النافذة تبدو هامة بالقياس إلى هيمنة الداخل، أو المغرب القاري على مجريات الأمور في هذه الفترة. ولذلك، من شأن هذه الدراسة أن تجدد معرفتنا بهذا الموضوع الذي سبق أن تناوله كل من روجي كواندرو وحسن أميلي، وأن تقدم، بالتالي، إضافة نوعية في فهم تاريخ المغرب قبل الاستعمار.

لقاء علمي حول "كليفورد غيرتز والأنثروبولوجيا التأويلية": كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة (28 ماي 2011)

في 2012 17يوليو محمد حبيدة.



تقديم

كليفورد غيرتز (1926-2006) من الأنثروبولوجيين الأمريكيين الذين جدَّدوا الأنثروبولوجيا بتحريرها من أشكال التفسير السببي، السيكولوجي أو البنيوي أو الاجتماعي، على النحو الذي يظهر مع رواد الأنثروبولوجيا في الثلثين الأولين من القرن العشرين. استطاع غيرتز، بفضل انفتاحه العريض على فكر ماكس ڤيبر، الذي يرى أن "*الإنسان سجين شبكات من المعاني نسجها بنفسه*"، أن يبلور فكرة رئيسية مفادها أن شبكات المعاني هذه هي التي تشكل الثقافة، وتجعل منها "*نسقا*" يتجسد في "*الرموز المنقولة تاريخيا*". وهذا النسق، برأيه، هو "*الذي ينظم الحياة الذاتية ويوجه السلوك الخارجي*". وتظهر هذه الفكرة، التي تقطع مع تصور الثقافة على الطريقة السوسيولوجية الموروثة عن دوركايم، في الكثير من أعماله، إذ أبان أن تفسير الثقافة هو علم تأويلي يبحث عن معاني، أكثر منه علم تجريبي يبحث عن قواعد. وهذه القناعة هي التي جعلته يصر على ضرورة "*الوصف المكثف*" للظواهر وللمجال موضوع الملاحظة. لقد ارتبطت أفكار كليفورد غيرتز بالرصيد النظري الذي وفَّره ماكس ڤيبر، لكن أيضا بملاحظاته ومشاهداته الميدانية في بقاع مختلفة من العالم، إذ تأمل أنظمة الديانات والعقائد وأساليب التفكير والقيم والممارسات التي تتأسس ضمنها ومن خلالها الحياة الاجتماعية، ليخلص إلى نتيجة أساسية، كون أن هذه الأنظمة الثقافية هي التي تضفي المعنى على الوجود في أعين الناس. كما ارتبطت أعمال كليفورد غيرتز بتاريخ الأديان المقارِن والدراسات الثقافية، هذا بالإضافة إلى تشبعه بالأدب الذي منحه مساحة من الخيال، خلقت نوعا من التلاقح بين الكتابة الأدبية والكتابة الأنثروبولوجية. وكل هذه الروافد، الفلسفية والتاريخية والأدبية والميدانية، أسست لنظرية تأويلية كان لها كبير الأثر، ليس فقط على ميدان الأنثروبولوجيا، وإنما أيضا على ميادين أخرى في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ومعلوم أن كليفورد غيرتز، الذي درّس أفكاره في جامعات شيكاغو، وبيركلي، وبرينستون، قد اشتغل على مجالين اجتماعيين ودينيين وثقافيين هامَّين، يتنافران من حيث

النموذج، ويتكاملان من حيث التفسير، وهما إندونيسيا (بالي الهندوسية، وجافا المسلمة) خلال الخمسينيات من القرن العشرين، والمغرب (صفرو) خلال الستينيات. وقد أسست هذه الأعمال، التي تجاوز من خلالها هذا الأنثروبولوجي نظريات كبار الأنثروبولوجيين من أمثال إيفانس بريتشارد وكلود ليفي ستروس، لمدرسة قائمة الذات هي المدرسة التأويلية، برز ضمنها عدد من الأنثروبولوجيين الذين اشتغلوا بدورهم حول الثقافة الدينية لفهم المجتمع المغربي، منهم فينسينت كرابانْزانو (الطريقة الحمدوشية، 1973)، وبول رابينو (الهيمنة الرمزية بقرية سيدي لحسن اليوسي، 1975)، وديل أيكلمان (الإسلام بالمغرب، 1976).

من هذا المنطلق يُطرح علينا أكثر من سؤال بخصوص التأثير الذي تركه كليفورد غيرتز فيما يتصل بفهم المجتمع الإسلامي عموما، والمجتمع المغربي على نحو خاص، وطرق اقتحام هذا الفهم، الذي لعبت فيه الأنثروبولوجيا دورا هاما جدا خلال القرن العشرين، ومدى تقاطع هذا الفهم، أو مجابهته، مع الفهم التاريخي الذي يقدمه المؤرخون المغاربة من جهة، والفهم الكولونيالي، التاريخي والسوسيولوجي، كما تركته المدرسة الفرنسية، من جهة أخرى.

على هذا الأساس، وبمناسبة صدور الترجمة العربية لكتاب تأويل الثقافات، تناظر باحثون مغاربة ينتمون إلى مجالات التاريخ والفلسفة والأنثروبولوجيا في موضوع"*كليفورد غيرتز والأنثروبولوجيا التأويلية*"، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، يوم 28 ماي 2011، بمبادرة من"*مختبر تاريخ وسوسيولوجيا المغارب*" ومجلة رباط الكتب الإلكترونية. وقد أثمر هذا اللقاء العلمي ملفا هاما يتكون من أربع مساهمات لكل من عبد الأحد السبتي، وعبد المنعم الشقيري، وعبد الغني منديب، والجيلالي العدناني، تتقاطع فيه وتتواجه نظرات علوم الإنسان. وكل هؤلاء سبق لهم أن تعاملوا مع أعمال كليفورد غيرتز، بشكل من الأشكال، في أبحاثهم أو في الطريقة التي شيدوا بها موضوعاتهم.

يقدم عبد الأحد السبتي قراءة كثيفة في مفهوم "*الوصف المكثف*" الذي يعتبر "*بمثابة بيان في منهج الأنثروبولوجيا التأويلية، ومنعطف هام في هذا التيار الذي تميزت به المدرسة الأنثروبولوجية الأنجلوساكسونية*". وقد ركز على ثلاثة نصوص أنتجها كليفورد غيرتز في مساره كباحث ومجدد في ميدان الأنثروبولوجيا، وهي "*الوصف المكثف*"، و"*سوق صفرو*"، و"*صراع الديكة في بالي*"، مبيِّنا نقاط التقاء مفهوم الوصف المكثف ومفاهيم أخرى أساسية في التحليل الاجتماعي والثقافي، وخاصة مفهوم "*النموذج الذهني*" الذي اقترحه ماكس ڤيبر، ومفهوم "*الظاهرة الاجتماعية الكلية*" الذي صاغه مارسيل موس، والذي اعتمده عبد الأحد السبتي في فهم ظاهرة "*الزطاطة*" وامتداداتها الاجتماعية والثقافية. ومعنى ذلك أن الاطلاع على أعمال كليفورد غيرتز وفهمها والاحتكاك بها على نحو مباشر، أو غير مباشر بواسطة أعمال تلامذته، من شأنه أن يوفر للمؤرخ إمكانيات هامة لبناء الموضوع التاريخي، وتوسيع مساحة إدراك الماضي والجسور الرابطة بين الحاضر والماضي.

ومن جهته، يقتحم عبد المنعم الشقيري في مقالته "*الأسس الثقافية للدِّين عند كليفورد غيرتز*" أعمال هذا الأخير بأدوات فلسفية، من خلال مناقشة قضية الدِّين. ينطلق الشقيري من تعريف غيرتز للدين، كونه نسق ثقافي، نسق من الرموز والدلالات، تتشكل عبره تصورات للوجود ذات هالة واقعية، ويتتبع منطقه في هذا التعريف الذي يستند إلى أسس ثقافية مستمدة من فكر ماكس ڤيبر، ثم يفتح نقاشا بهذا الخصوص على ضوء الانتقادات التي بلورها طلال أسد، والتي تتلخص في كون الخطاب الغيرتزي سقط في "*حبال المركزية الغربية*" بتعميمه لنموذج ثقافي كوني يرتبط ارتباطا شديدا بالثقافة الدينية الغربية، اعتُمد في تفسير ديانات أخرى ذات خصوصيات من حيث العلاقة بالسلطة، بالمؤسسات الاجتماعية، بالانضباط الجسدي، وغيرها من الأمور التي يصعب تذويبها في "*مجموعة من الأمزجة والحوافز الشاملة*" كمكون أساسي للدِّين.

وبالعلاقة مع المغرب وممارسة الدِّين فيه، يقترح عبد الغني منديب عرضا حول"*الأنثروبولوجيا التأويلية والإسلام*" من خلال مقارنةٍ بين كليفورد غيرتز وديل أيكلمان. وإذا كان هذان الباحثان قد اجتهدا في فهم المجتمع المغربي وآليات اشتغاله الثقافية، من خلال دراسة المعتقدات الدينية والممارسات المرتبطة بها، انطلاقا من رؤية تأويلية تجمع بينهما أكثر مما تفرِّق، بحكم استنادهما إلى نظرية ماكس ڤيبر حول التفاعل الحاصل بين المنظومات الثقافية والمعتقدات الدينية، فإن لكل منهما أسلوب خاص في الكتابة ومقاربة الظواهر. فعلى خلاف كليفورد غيرتز الذي يتميز أسلوبه في الكتابة بالتعقيد وكثرة المجازات والتشبيهات والإغراق في البرهان النظري، فإن ديل أيكلمان يبقى أسلوبه في الكتابة سلسا وعميقا في ذات الوقت، كما أن درايته بالمجتمع المغربي تبدو أكثر عمقا، من حيث المعرفة الدقيقة بتفاصيل الأحداث ومحاورة الكتابات الكولونيالية، الفرنسية تحديدا، وما بعد الكولونيالية، الأنجلوساكسونية بالخصوص. ويرى عبد الغني منديب أن الاطلاع على إنتاجات هذين الأنثروبولوجييْن التأويلييْن البارزيْن حول الدين والمعتقد بالمغرب، يسير بالقارئ النبيه إلى الكشف عن مواطن اختلاف دقيقة بين الرجلين، يعبر عنها ديل أيكلمان، بطريقة غير معلنة، بفضل أسلوبه وحذقه ودقة تفكيره.

ويختم الجيلالي العدناني هذه الحلقة من النقاش بمساهمة حول"*استعمالات السيرة لدى رواد الأنثروبولوجيا التأويلية*" انطلاقا من أدوات المؤرخ. فقد تتبع استعمال الأنثروبولوجيِين، المنتمين للمدرسة التأويلية، للسِّير والتراجم بغرض فهم الظواهر والرموز وتفكيكها وتأويلها، وعاد في عملية المتابعة هذه إلى الإنتاج الكولونيالي الفرنسي، التاريخي والسوسيولوجي، ليستنير به لفهم طروحات كليفورد غيرتز. يقف الجيلالي العدناني على تأثر كليفورد غيرتز بجاك بيرك فيما يتصل بنقد طرح إرنست غيلنر الانقسامي، وتأثره بألفريد بيل بخصوص فهمه للإسلام بالمغرب، كونه خضع في تاريخه لإعادة صياغة منحته سمة عربية وإسلامية تارة، وسمة أمازيغية ووثنية تارة أخرى، في تأويلاته للثقافة الدينية بالمغرب، وذلك عبر سلسلة من القراءات والاقتباسات

والاستنباطات، من دون الرجوع إلى النصوص التاريخية، رغم توفرها، للتحقق من أمور كثيرة كان من شأنها تنسيب الأشياء وضبطها، ليخلص صاحب المقال إلى عبارة مقتبسة عن قول الفقهاء، كون أن "*الأنثروبولوجيين يفضلون التيمم بالرغم من وجود الماء*".

لمـاذا الـعودة إلـى مـدارات حزينـة للإثنولوجي كلود ليفي ستروس؟

محمد حبيدة. 6أكتوبر 2011

Lévi- Strauss (Claude), Tristes tropiques, collection Terre humaine, Paris – Plon et Pocket, 2009

كتاب مدارات حزينة للإثنولوجي الفرنسي كلود ليفي ستروس، الصادر عام 1955 عن دار النشر بلون، ضمن سلسلة "الأرض البشرية"، من الكتب ذات الأهمية القصوى في مجال العلوم الإنسانية، التي صدرت خلال القرن العشرين.

كان هذا الكتاب قد خلَّف عند صدوره أثرا كبيرا في صفوف المثقفين بمختلف تخصصاتهم واهتماماتهم، من فلاسفة وأدباء وعلماء اجتماع ومؤرخين، وغيرهم، ونبههم لأهمية الإثنولوجيا، ليس فقط كبحث ميداني، ولكن أيضا كفضاء للتفكير والنقاش. وهذا الأثر المعرفي، الذي شدد عليه المؤرخ الفرنسي جيرار نواربيل (G. Noiriel) في كتاب تحت عنوان مساخيط الجمهورية الفرنسية (دار النشر فايار، 2005)، ظل يتفاعل في الساحة المعرفية والثقافية في فرنسا، وفي أوربا بشكل عام، حتى مطلع القرن الواحد والعشرين، علما أن هذا الكتاب تُرجم إلى سبعة وعشرين لغة.

لماذا إذن هذه العودة المتكررة لكتاب مدارات حزينة؟ ولماذا عودتنا نحن، كمؤرخين ومثقفين عموما، لهذا الكتاب؟

يمكن الحديث عن ثلاثة مقومات رئيسية ضمنت لكتاب مدارات حزينة حياة مديدة، وحياة متجددة:

أولا، القيمة الأدبية. فالكتاب يجمع بين ذكريات البحث الميداني حول هنود أمازون البرازيل، والتأملات الفلسفية حول الحضارة البشرية، والتجربة الشخصية التي تمتزج فيها الأسئلة حول الانتقال المعرفي من الفلسفة إلى الإثنولوجيا، وحول الانتقال المهني من الجامعة الفرنسية إلى الجامعة البرازيلية، وحول الغاية، كما يقول صاحب الكتاب، من

بحث إثنولوجي في "بقايا بشرية" على بعد آلاف الكيلومترات من البلد الأم. وهذا المزيج صاغه كلود ليفي ستروس بكثير من الإتقان الأدبي، بكثير من الشاعرية، وفي نفس الوقت بقليل من الصرامة العلمية المعهودة في أبحاث العلوم الإنسانية. وهذه النفحة الأدبية التي قوَّاها ذلك العمق الفلسفي المرتبط بالتكوين الأصلي للكاتب، هي التي تفسر إقبال جمهور واسع من المثقفين على قراءة هذا الكتاب. فالعديد من المثقفين المعاصرين لهذا النص، من أمثال ريمون آرون، وجورج باطاي، ومشيل ليريس، تشمموا فيه رائحة إنسانوية، رائحة أدب الأنوار وفكره المُشرق، فقارنوه بمونتيسكيو، وجون جاك روسو، وشاطوبريون.

ثانيا، القيمة الإثنولوجية، من حيث المسافة التي خلقها ليفي ستروس بينه وبين الأبحاث الإثنولوجية التقليدية التي تصف أكثر مما تفسر. ومسألة التفسير هذه تكتسي أهمية بالغة، إذ يقول في كتابه أن قيمة علم اجتماعي ما تكمن في قدرته على تخطي عتبة الملاحظة والبحث المونوغرافي، والإرتقاء إلى درجة البناء النظري، أي بناء نماذج تفسيرية كبرى، متأثرا، كما صرح بذلك، بفكر كارل ماركس. وفي واقع الأمر كان صاحب كتاب مدارات حزينة، وعمره آنذاك سبعة وأربعين سنة، قد قرأ كل ما كتب حول الإثنولوجيا، الأنجلوساكسونية بالدرجة الأولى، مونوغرافيةً ونظريةً، وكان على بيِّنةٍ من مناهج العلوم الإنسانية ومآزقها. وبرأيي يُذكِّر كتاب ليفي ستروس بالفيلم السينمائي الذي كان قد أنجزه المخرج الأمريكي أورسن ويلز سيتزن كاين سنة 1941، إذ أن هذا المخرج كان قد شاهد كل الأفلام التي راكمتها السينما العالمية إلى ذلك الحين، كما كان على بيِّنةٍ من اتجاهات العمل السينمائي وانحباساتها، فابتكر فيلما جديدا، من حيث السرد السينمائي، وطريقة الفلاشباك، والموسيقى التصويرية. وهذا الاطلاع الواسع على حقل ما، بما يكفي من العمق والتأمل، والإحساس بعدم الرضى على ما هو معروض في الميدان، هو الذي يمنح للمرء القدرة على خلق المسافة اللازمة بين الذات والموضوع، وتجاوز الصيغ المتداولة في هذا الموضوع، وابتكار نص جديد، أو بحث جديد، أو فيلم جديد، أو مسرحية جديدة، أو لوحة جديدة.

ثالثا، القيمة المعرفية الكونية. قارب ليفي ستروس الحضارة الأوربية بعيدا عن مفهوم المركزية الأوربية، واعتبرها خيارا من بين خيارات أخرى كثيرة أنتجتها البشرية عبر مناطق عديدة من العالم، بصرف النظر عن مسألة التفوق التي تبقى مجرد وهم في نهاية المطاف. فالحضارة، برأيه، لا تقاس بالابتكارات التقنية، وإنما بخصوصيتها وتعايشها مع باقي الحضارات. ولذلك، يرى ليفي ستروس أنه لا وجود لحضارة كونية بالمعنى المطلق للكلمة. فقد أبان أن التفكير ما قبل المنطقي، ليس تفكيرا عشوائيا، بل هو نظام مبني على نحو متباين بالقياس إلى التفكير الأوربي. وقد أكد ليفي ستروس في أكثر من مناسبة على أن "موضوع الأنثروبولوجيا يرتبط في المقام الأول بتفسير هذا التباين". والمطلع على كتاب العرق والتاريخ الذي كان قد نشره سنة 1952 يدرك إلى أي حد تندرج هذه الأفكار ضمن تصور متناسق للمعرفة والعالم. وتُفسر ظرفية الخمسينيات هذه المقاربة المتحررة من فكرة التفوق الأوربي، إذ أن الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من حرب باردة، والتقدم الصناعي وما سببه من تدمير جماعي، والثورة الروسية وما خلقته من رعب بيروقراطي، كلها عوامل شككت في مفاهيم التقدم والحرية، وأفقدت الإنسانية إنسانيتها.

واليوم يطرح علينا هذا الكتاب، ومقوماته الأدبية والمعرفية، سؤالا عريضا حول طريقة عملنا، وطريقة مقاربتنا لتخصصاتنا، وطريقة كتابتنا، وضرورة الدفاع المعرفي، وأيضا السياسي، عن قيمة كل حقل من حقول الآداب والعلوم الإنسانية. وهذا السؤال، العريض والمتعدد، يبدو ملحا، في الوقت الراهن، أكثر من أي وقت مضى، خاصة في مجتمع مثل مجتمعنا، أصبح فيه الكثير من الناس، من أصحاب القرار ومن غير أصحاب القرار، يشككون في جدوى الآداب والعلوم الإنسانية ويحُطّون من قيمتها.

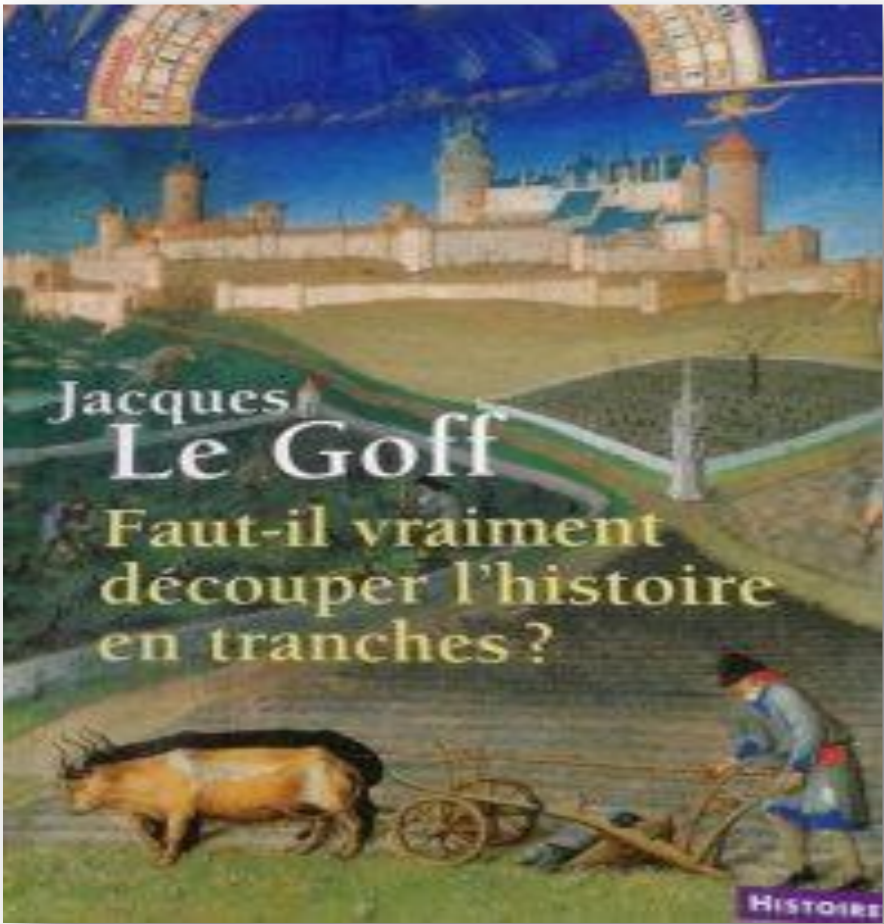
ونختم بما قاله جيرار نوارييل وهو يتحدث عن مشكلة العلوم الإنسانية هذه، في معرض نقاش حول كتابه المذكور: "أعتقد أن كلّ الجامعيين يجدون أنفسهم أمام ضرورة الدفاع، بشكل أو بآخر، كما صنع كلود ليفي ستروس على طريقته الخاصة، عما يقومون به. وهذه الضرورة ليست خاصة بمجال اشتغالنا. فكل المهن، كما سبق أن تنبه إلى ذلك إميل دوركايم، تقوم بذلك. لكن طبيعة مساهمة العلوم الإنسانية في مجال المعرفة، إذا لم

تجد من يدافع عنها [في شكل خطابات حول البحث]، فإنها قد تتعرض للتهميش، والانقراض حتى. على أرض الواقع، يضيف جيرار نواربيل، لا توجد أدنى مصلحة ملموسة من شأنها أن تحمي العلوم الإنسانية من هذا التهديد".

متى ينتهي العصر الوسيط؟

محمد حبيدة.

Jacques Le Goff, **Faut-il vraiment découper l'histoire en tranches?**, Paris, Seuil, 2014, 209 pages.



"هل يحتمل التاريخُ التحقيبَ؟" هو آخر كتاب صدر للمؤرخ الفرنسي جاك لوغوف قبل وفاته. رأى الكتاب النور في يناير 2014، ورحل صاحبه إلى دار البقاء في أبريل من نفس السنة. ويعتبر هذا العمل، الصادر عن منشورات سوي الفرنسية في 209 صفحة من الحجم الصغير، تكملة لكتاب سبق أن نشره هذا المؤرخ عام 2004، تحت عنوان "العصر الوسيط الطويل."

في واقع الأمر، كان جاك لوغوف قد كرس حياته العلمية لمناقشة قضية التحقيب ومراجعة الفكرة السائدة التي ترى في العصر الوسيط حقبةً تقع زمنيا بين العصر القديم والنهضة. يقول في مدخل الكتاب: "هذا المبحث ليس أطروحة ولا تركيبا. هو حصيلة لبحث طويل، أي تفكُّر في التاريخ، وفي حقب التاريخ الغربي، رافقني منذ عام 1950، منذ حصولي على التبريز الذي ترأس لجنته العلمية فيرناند بروديل، والذي مثل فيها التاريخ الوسيط موريس لومبار .أحملُ إذن هذا الكتاب منذ زمن طويل، إذ تغذى بأفكار اقتنعتُ بها، وعبَّرتُ عنها في مناسبات متعددة بطرق مختلفة" (ص 7.)

يتناول الكاتب قضية التحقيب في ثمانية فصول بأسلوب أدبي رفيع، ورؤية معرفية تضع القارئ أمام أهم النصوص التاريخية الوسيطية والنهضوية، وأمهات كتب القرن التاسع عشر، وأحدث الدراسات المنجزة من طرف الباحثين الأوروبيين والأمريكيين. في هذه القضية، يعالج طرق تصور التحقيب، من استمراريات وقطائع وأشكال فهم التاريخ، ويستعيد مفهوم "العصر الوسيط الطويل" من خلال مراجعة المفهوم المركزي لعصر "النهضة"، كما ظهر في القرن التاسع عشر. ولذلك، يدور الكتاب في مجمله حول إشكالية الصلة بين "العصر الوسيط" و"النهضة."

في المدخل، يطرح لوغوف مسألة التحقيب في تاريخ البشرية. كيف عمِل الإنسان في البداية على تنظيم حياته اليومية على ضوء مرجعيتين رئيسيتين :الشمس والقمر؟ وكيف تعامل مع الماضي بالتفكير في تقسيمه إلى أشطر؟ كان هذا التقسيم قد اتخذ تسميات متعددة: عصور، مراحل، دورات. وتبقى كلمة حقبة (période)المشتقة من الكلمة الإغريقية (periodos) هي الأنسب. ومعلوم أن هذه الكلمة اكتسبت معنى "شطر

من الزمن" أو "عصر" وفق الكتابات التي تعود إلى مرحلة ما بين القرنين الرابع عشر والثامن عشر، بحيث لم تفرز مفهوم "التحقيب" إلا في القرن التاسع عشر.

وإذا كان مفهوم التحقيب هذا ضروريا لفهم التاريخ وحركة البشر في الزمن، فإن صياغته تبقى بعيدة عن الحياد والموضوعية، بالقياس إلى ما يقتضيه من توضيح لفكرة الانتقال أو المنعطف، وحتى بالنظر إلى تقييم الماضي بالتعبير عن موقف ما من قيم المجتمع المعني بالتجاوز.

يستعرض صاحب الكتاب بعض التحقيبات القديمة ذات التصور التاريخي (تعاقب الإمبراطوريات) أو الديني (تعاقب الرسالات السماوية). وما يثير الانتباه في التصور الديني للتحقيب هو غلبة التشاؤم، بالقياس إلى التعامل مع الحياة من زاوية الختم والهرم والزوال. وقد كان لهذه النظرة، خاصة في أوروبا المسيحية، أثر كبير في أذهان الرهبان والقساوسة طيلة المراحل الأولى من العصر الوسيط. وفكرة الهرم هذه كانت قد منعت ظهور فكرة التقدم، وذلك إلى حدود القرن الثامن عشر.

في عصر الأنوار، الذي يوافق القرن الثامن عشر، اقترح فولتير في كتابه "قرن لويس الرابع عشر" (1751) تحقيبا رباعيا. يقول: "لقد أنجبت كل الأزمنة أبطالا وسياسيين، وقامت الشعوب بثورات، إذ تتساوى جميع التواريخ تقريبا بالنسبة لمن يحتفظ بالأحداث في ذاكرته. لكن من يفكر في الأمر، ويستخدم حسه، وهذا شيئ نادر، لا يحتسب سوى أربعة قرون في تاريخ العالم. وهذه الحقب الأربع السعيدة هي التي عرفت تطور الفنون، ذلك التعبير عن عظمة العقل، والتي (أي الفنون) اقتدت بها الأجيال اللاحقة" (ص 27-28).

استعمل فولتير كلمة "قرن" بمعنى "حقبة" التي تتوجها قمّةٌ ما: قرن الإسكندر (اليونان)، وقرن القيصر (روما)، وقرن محمد الفاتح (سقوط القسطنطينية وهجرة المعارف البيزنطية الى إيطاليا)، وقرن لويس الرابع عشر .وما يميز هذه الحقب التي يقترحها فولتير هو الارتقاء الحاصل في ميادين الفلسفة والفنون والأخلاق وأنظمة الحكم.

وما يلاحَظ في هذا التحقيب هو غياب "العصر الوسيط"، ذلك أن فيلسوف الأنوار يعتبره عصر ظلام، لكن من دون مقابلة مع النهضة أو الأزمنة الحديثة.

ركز لوغوف في كتابه على حقبة "العصر الوسيط"، إذ تتبع مفهوم هذه الحقبة والتطور الذي حصل في تناوله من طرف الأدباء والفلاسفة والمؤرخين. أول من استعمل هذا المفهوم هو الشاعر الإيطالي فرانشيسكو بيتراركه في القرن الرابع عشر، إذ تبعه عدد من الشعراء وكتّاب الأخلاق في فلورانسا، مدينة الحركة الإنسانوية بامتياز. فقد كان لدى أدباء النهضة الأوائل إحساس بأن العالم الأوروبي قد دخل حقبةً جديدة، مستنيرة، بعد حقبة ساد فيها الجهل والظلام.

ومع ذلك، ظل هذا المفهوم حبيس الأوساط الأدبية في إيطاليا. فإلى حدود القرن السابع عشر، كان المثقفون في فرنسا وإنجلترا يتحدثون بالأحرى عن الفيودالية. وفي القرن الثامن عشر، صار الفلاسفة ينعتون هذه الحقبة بـــ "عصر الظلمات"، وذلك من غوتفريد لايبنيتز إلى جان جاك روسّو.

لم يكتسب "العصر الوسيط" قيمة علمية إلا في القرن التاسع عشر بفضل المدرسة المنهجية التي دعت إلى اجتناب الأحكام المسبقة، والتحقق من الوقائع التاريخية بالاستناد إلى الوثائق، مع المؤرخ الألماني ليوبولد فان رانكه، وجماعة من المؤرخين الفرنسيين، الوضعانيين في مرحلة أولى، والمجدِّدين في مرحلة ثانية، ولاسيما مع المؤرخ الوسيطي الكبير مارك بلوك، مؤسس مدرسة الحوليات. إن ثورة المنهج هذه هي التي غيرت موقف المثقفين من القرون الوسطى، من الانطباع والحكم المسبق المحكومان بقوالب إيديولوجية في معظم الأحيان، إلى البحث الموضوعي الرامي إلى فهم الواقع كما هو. وهذه الثورة ما كان لها أن تنجح لولا ظرفية القرن التاسع عشر المواتية، إذ تطورت برامج التعليم وتكاثرت كراسي التاريخ بالجامعات، وتعددت المجلات التاريخية المتخصصة، ونشأت مؤسسات تعنى بالوثائق، كالمدرسة الوطنية للوثائق التي رأت النور في فرنسا عام 1821، ومجموعة الوثائق الجرمانية التي نشرتها ألمانيا بين عامي

1819 و1824. وهكذا تحول التاريخ من جنس أدبي إلى معرفة تسعى إلى العلمية، إلى الموضوعية، إلى تيسير فهم التاريخ لدى الطلاب والباحثين بتقسيمه إلى حقب معلومة.

هذه الدينامية المعرفية التي شهدها القرن التاسع عشر هي التي أحدثت تمييزا واضحا من حيث التصور التحقيبي بين "العصر الوسيط" و"النهضة". ومن أبرز المؤرخين الذين انكبوا على هذه المسألة المؤرخ الفرنسي جيل ميشلي (1798-1874)، والمؤرخ السويسري جاكوب بوركهارت (1818-1897.)

يرى جاك لوغوف أن ميشلي هو مبتكر "النهضة" كحقبة عرفت فيها الأفكار والآداب والفنون تطورا كبيرا، وانتصر فيها العقل على الدين مع الإصلاح البروتستانتي. فبفضل هذا المؤرخ انضافت حقبة جديدة للتحقيب الثلاثي المعمول به آنذاك: قديم، وسيط، معاصر، ليصبح رباعيا: قديم، وسيط، حديث (النهضة(، معاصر. وتحولت النهضة من صيغتها الصغيرة (renaissance) إلى صيغةٍ كبيرة (**R**enaissance)لرسم الانتقال التاريخي من العصر الوسيط إلى العصر الحديث. وقد شكَّلت المحاضرة الافتتاحية التي ألقاها بكوليج دو فرانس عام 1838 انطلاقة فعلية لاستعمال هذا المفهوم على النحو المعمول به اليوم في عدد من الجامعات عبر العالم.

ولعب بوركهارت، هذا المؤرخ السويسري الناطق بالألمانية الذي تتلمذ على يد رانكه مؤسس المنهج التاريخي، دورا بالغ الأهمية في منح الاعتبار للنهضة .ويعتبر كتابه "حضارة النهضة في إيطاليا" (1860) مرجعيا في هذا السياق. فقد بيَّن التحولات الحديثة، الفكرية والعلمية والفنية، التي مكنت الفرد في مدن إيطاليا، كفلورانسا والبندقية وروما، من تنمية ذاته بالتحرر من الدين والممارسات الجماعية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، والتي مست فرنسا وألمانيا وإنجلترا في القرن السادس عشر.

وتوالى هذا الاهتمام بحقبة النهضة خلال القرن العشرين مع مجموعة من المؤرخين الذين ساروا على درب ميشلي وبوركهارت، ومدحوا ما أنجبته من آداب وفنون وعلوم، واطمأنوا لفكرة العصر الحديث كونه يبدأ مع هذه النهضة. وفي طليعة هؤلاء الإيطالي أوجينيو غاران، والألماني إرفين بانوفسكي، والفرنسي جون دوليمو.

تتبع جاك لوغوف هذه الأعمال والأفكار ذات الصلة بحقبتي "العصر الوسيط" و"النهضة"، ثم ناقشها في فصل تحت عنوان "العصر الوسيط الطويل" الذي يذكِّر حرفيا بعنوان كتابٍ كان قد ألَّفه منذ عشر سنوات خلت. بالرغم من التجديد التي خلقته النهضة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وفي طليعته الإنسانوية، والبروتستانتية، والميركانتيلية، والدولة القومية، والكشوفات الجغرافية، يرى لوغوف أن هذه التحولات لم تخترق سوى جوانب ضيقة من حياة الناس، وأن التحولات الكبرى التي مكنت من تغيير حياة الناس هذه تغييرا شاملا على جميع المستويات، وأدخلتهم في العصر الحديث، هي تلك التي حدثت في القرن الثامن عشر.

أولا، مظاهر تجديد كثيرة كانت قد حصلت في "العصر الوسيط"، فتطورت أكثر فأكثر خلال "النهضة". منها المحراث الحديدي، واستعمال الخيول في الحرث عوض الأبقار، وتقنيات الملاحة كالبوصلة مثلا، والبنك، والمدرسة والجامعة. ومعنى ذلك "أن النهضة لم تعمل إلا على تمديد العصر الوسيط" (ص 129).

ثانيا، ظل المجتمع الأوروبي في غالبيته الديموغرافية قرويا، كما ظل الفلاحون يرزحون تحت نير الأسياد الإقطاعيين. واستمرت الأوبئة حتى عام 1720، والمجاعات حتى ثورة 1789 الفرنسية. كما ظل هذا المجتمع في جوهره تحت السيطرة المطلقة للمونارشيات الإلهية التي احتكرت السلطة احتكارا عموديا، بعيدا عن كل تعاقد اجتماعي.

ثالثا، عدد من الرجالات الذين يعتبرون من الرموز الكبرى لـ "عصر النهضة "لم يستطيعوا التحرر من النسق الوسيطي. كولومبوس، مثلا، مكتشف أمريكا في نهاية القرن الخامس عشر، رغم ميركانتيليته (البحث عن المعادن النفيسة)، كان قد حافظ على عقلية وسيطية، كما يظهر من خلال هاجس إدخال الهنود الحمر إلى الديانة المسيحية. ونفس الشيء بالنسبة لشيكسبِّير. لما انتقل هذا الرجل إلى لندن في نهاية القرن السادس عشر، التي دخلها من أبواب محصنة على النمط الوسيطي، ووجد معظم أهاليها يعيشون على الطريقة الوسيطية، حكى في مسرحياته حياة القرون الوسطى.

ولذلك، يعتبر صاحب الكتاب أن مركزية النهضة في فهم التاريخ الأوروبي "كونها حقبة ذات تميز وخصوصية" تحتاج إلى مراجعة، إذ يمكن النظر إليها "ليس كحقبة مميزة، كما يظهر في الإسطوغرافية المعاصرة التقليدية، بل كحقبة فرعية ضمن عصر وسيط طويل" (ص 187).

هذا يعني، بحسب النتائج التي خلص إليها لوغوف، أن العصر الحديث لم يبدأ في أوروبا إلا في القرن الثامن عشر، مع التحولات الكبرى الآتية:

- التحولات الصناعية: اختراع الآلة. آلة البخار من طرف الإنجليزي جيمس وات عام 1769، وآلات أخرى كثيرة. فالثورة الصناعية هي التي غيَّرت الحياة الاجتماعية رأسا على عقب. هي التي بدَّلت وجه المدن. هي التي سهلت النقل والتواصل. هي التي خلقت الوفرة في المأكل والملبس والمسكن. هي التي حسَّنت الخدمات الطبية.

- التحولات السياسية: الثورة الفرنسية عام 1789. هذه الثورة هي التي قضت على نظام الإقطاع بصفة نهائية. هي التي أسست لمبادئ الحرية السياسية والمساواة أمام القانون وسيادة الأمة وحقوق الإنسان. هي التي حوَّلت الناس من رعايا إلى مواطنين. هي التي خلقت موجة مناوئة للأنظمة المونارشية في بقاع أوروبا على مدى القرن التاسع عشر.

- التحولات الفكرية: الأنسيكلوبيديا التي صدر مجلدها الأول عام 1751. هذا المعجم العقلاني للعلوم والفنون والمهن، الذي أشرف عليه الفيلسوفان الفرنسيان، دونيس ديدرو المعروف بمناهضته لمونارشية الحق الإلهي، وجان دالمبير المشهور بسخريته من الكنيسة، هو الذي غيَّر المشهد الفكري والثقافي في أوروبا باتجاه سيادة العقل والتحرر الكلي من قبضة الدين.

ثم إنه في القرن الثامن عشر، قرن الأنوار، ظهرت فكرة التقدم. كان الكاتب والثوري الفرنسي ميرابو (1749-1791) هو أول من استعمل كلمة "تقدم" (progrès) سنة 1757 للدلالة على "حركة الحضارة إلى الأمام باتجاه حياة زاهرة" (ص 172).

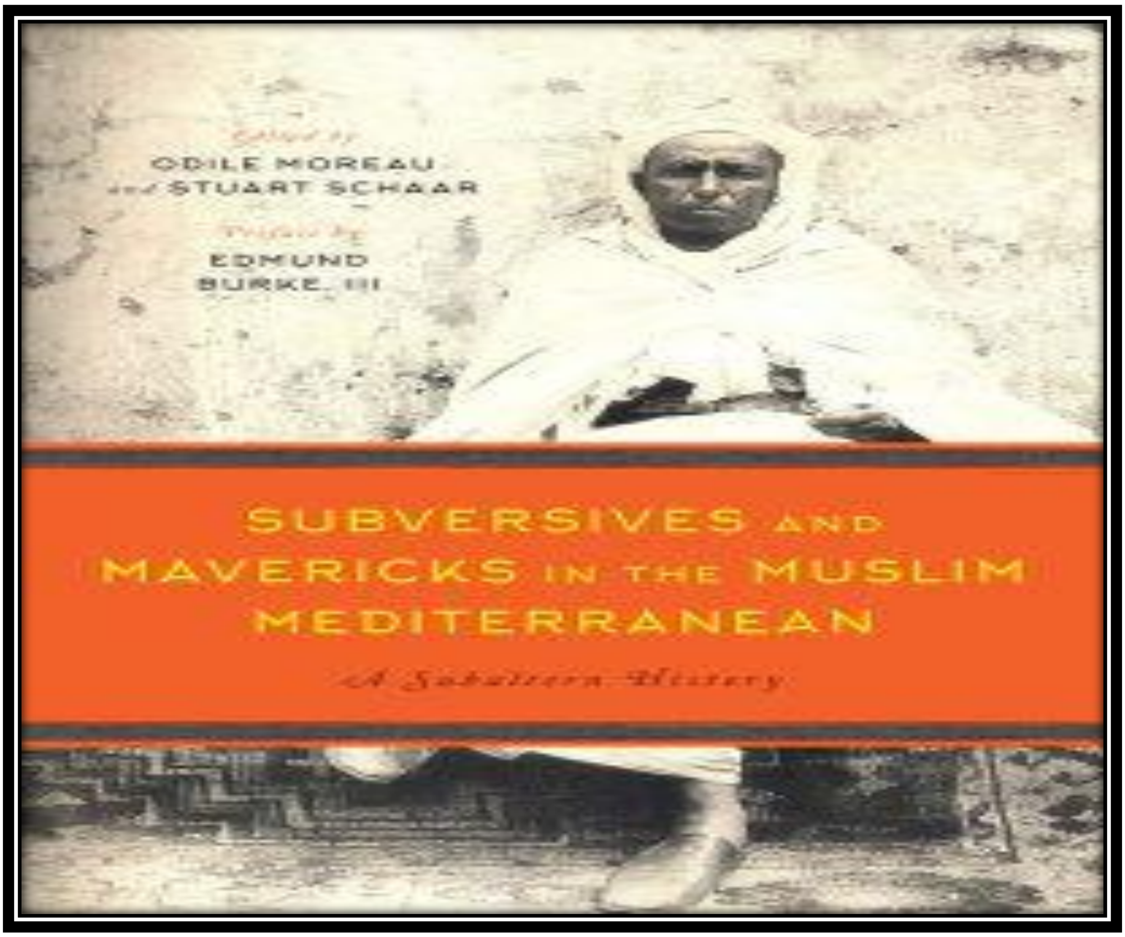
لا يشكك جاك لوغوف في التحقيب، بل يدعو إلى مراجعته، وإلى التنبه إلى بطء المرور من حقبة إلى أخرى. هذا لأن مهمة المؤرخ تقتضي الكشف عن التداخل الحاصل بين الحقب، ورصد القطائع التي قد تخفي الاستمراريات، والتجرؤ على التعامل مع التاريخ في مدته الطويلة. ذلك أن "الحقبة التاريخية الحقيقية هي عادة حقبة طويلة" (ص 186). حقبة ذات بنيات ثابتة وأخرى متغيرة، لكن روحها واحدة. وهذه الروح لا تغيرها إلا روح أخرى قوية لها من المقومات ما يؤهلها لتفكيك البنيات السائدة تفكيكا شاملا، واختراق مجموع النسيج الاجتماعي والثقافي، من نمط العيش اليومي إلى العقليات.

هذا الكتاب، الذي ألَّفه صاحبه وعمره تسعون سنة، هو في المحصلة دعوة إلى التأمل في قضية التحقيب، كونه عملية فكرية تنير فهم حركة الإنسان في الزمن والمدة على السواء، كونه قابل للمراجعة، كونه من صنع المؤرخ أولا وقبل كل شيء. الكتاب يغري بالترجمة، ويشدُّني بقوة لنقله إلى العربية. أتمنى أن يتيسَّر ذلك.

مساخيط العالم الإسلامي

محمد حبيدة.

MOREAU (Odile) and SCHAAR (Stuart), ed., *Subversives and Mavericks in the Muslim Mediterranean. A Subaltern History*, Preface Edmund Burke III, Austin, University of Texas Press, 2016, X-219 p.



مساراتُ رجال ونساء من العالم الإسلامي في مرحلة مفصلية من التاريخ توافق نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين، عاشوا في الظل، في الهامش، في قاع المجتمع، رجال ونساء كانت لهم الجرأة على رفض النظام السائد، كانت لهم القدرة على العصيان، كانت لهم الرغبة في تغيير الوضع القائم، فبرزوا وأثَّروا على مجرى الأمور. هذا هو موضوع الكتاب الجماعي الذي صدر في متم عام 2016، عن منشورات جامعة تيكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، تحت إشراف أوديل مورو وستيوارت شار، وتقديم إدموند بورك.

ويعد هذا الكتاب، المكون من ثمانية فصول بقلم باحثين من المغرب (خالد بن الصغير)، وتونس (ليلى بليلي)، ومصر (سناء مخلوف)، وتركيا (سوهناز يلماز(، وفرنسا (أوديل مورو)، والولايات المتحدة الأمريكية (جوليا كلانسي سميث، وويلفريد رولمان، وستيوارت شار)، مساهمة في تاريخ الهامش، أو ما يسمى أيضا بـ "التاريخ من تحت" أو "التاريخ المجهري". هذا الصنف من التاريخ، الذي يهتم بالبسطاء، بالقرى النائية، بالفلاحين، بالعمال، بالنساء، بالأقليات، يجد أصوله المنهجية في مقولات التاريخ الاجتماعي والثقافي على النحو الذي مورست به بدايةً من طرف مدرسة شيكاغو السوسيولوجية مع ويليام توماس وفلوريان زنانيكي، ثم بواسطة المدرسة البريطانية مع المؤرخ إدوارد بالمير تومسون، والمدرسة الإيطالية مع جيوفاني ليفي وكارلو غانزبورغ، والجيل الثالث من مدرسة الحوليات، والمدرسة الهندية التي ابتكرت مفهوم السوبالتيرن ستاديز.

وتتجلى أهمية ممارسة البحث التاريخي هذه في القدرة على الجمع بين تاريخ الأفراد وتاريخ الجماعات، بين التاريخ الاجتماعي والسُّرود الحياتية، بين تاريخ البنيات وتاريخ العقليات، لرسم مسارات فوق العادة لرجال ونساء أهَّلتهم مواقفهم الجريئة وحِدَّة مزاجهم وكثافة تجربتهم على التخلص من الضغوطات والموروثات وفرض وجودهم على الساحة العمومية. تقول أوديل مورو في تقديمها للكتاب: "على مر التاريخ، استطاع أناس ساخطون على الوضع القائم فعفعة النظام الاجتماعي، وخلق أساليب جديدة للتعامل مع

الأمور، وتصور العالم برؤية مغايرة عن رؤية معاصريهم. وغالبا ما كان هذا السخط صادما بالنسبة للنخب، وفي نفس الوقت حافزا للذين احتكوا بهم لمراجعة القيم المهيمنة."

تنبني مقاربة الكتاب على الرؤية المجهرية، ولكن بالحفاظ في نفس الوقت على مسألة الجدلية بين الأفراد والقوى الاجتماعية. هنا، تأخذ بيوغرافيةُ عامّةِ الناس شكل "قصةٍ حقيقية" حول مقطع من مقاطع الحياة اليومية، شكل نافذةٍ للإطلال على مرحلة ما أو موضوع ما، شكل عدسة كاميرا تنقل القارئ، من خلال تقنية التصغير والتكبير، من الشخص إلى المجتمع ومن المجتمع إلى الشخص، عبر لقطات تتداخل فيها السياسة والمصالح، والمواقف والأفكار.

المساهمات التي تؤثث هذا الكتاب قيمة، بدون استثناء، لثراء المقاربة وأصالة المصادر المعتمدة. وهي محفِّزة أيضا لمن أراد من الباحثين فتح نوافذ بيوغرافية حول أشخاص آخرين. وهي قيمة كذلك لكونها تقدم التاريخ في قالب سردي. فالتاريخ السردي وسرد الحياة لهما بطبيعة الحال ميزة رئيسية، ألا وهي ميزة الكتابة الجامعة بين الصرامة الأكاديمية والسلاسة الأدبية.

المساهمة الأولى للمغربي خالد بن الصغير "حياة من مغرب ما قبل الاستعمار: بوبكر الغنجاوي من جمّال إلى رجل من الأعيان". والثانية للأمريكي ستيوارت شار "مختار العياري: تونسي متطرف خلال سنوات 1920 ودوره في تاريخ الحركة العمالية". والثالثة للتونسية ليلى بليلي "ثلاث نساء عشن بين اسطنبول والقاهرة وتونس في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين :نازلي هانم، والأميرة قمر، وخيرية بن عياد."

يقدم خالد بن الصغير نصه الكثيف (31 صفحة) حول الموضوع بطريقة جيدة. رجل عصامي آتٍ من قعر المجتمع يستطيع الوصول إلى قمة الهرم الاجتماعي. هذا هو المسار الحياتي لبوبكر الغنجاوي الذي اختار المشرفان على الكتاب صورتَه لوضعها على الغلاف. انطلاقا من وثائق دفينة، تمكن خالد بن الصغير إعادة بناء الطريق التي سلكها هذا الرجل، والتي تبقى استثنائية بالنظر إلى واقع المرحلة، وذلك من عام 1870، تاريخ

ظهوره على مسرح الأحداث إلى غاية وفاته سنة 1905. بدأ هذا الشخص مسيرته في الحياة جمّالا مغمورا يحمل السلع بين مراكش ومراسي المحيط الأطلنتي، خاصة الجديدة والصويرة، وأنهاها شخصيةً بارزةً. بسرعة فائقة، تسلق الرجل الدرجات، فأصبح محميّا بريطانيا يعمل لفائدة شركة إنجليزية ذات وكالات في مراكش والصويرة، مما أهله ليتحول من تاجر بسيط إلى ثري مهاب الجانب. والأكثر من ذلك، استطاع هذا الشخص الأمِّي، الذي توحي ملامحه السمراء بأصوله الجنوب صحراوية، كسب ثقة جون دراموند هاي (1845-1886)، ممثل الملكة فيكتوريا بالمغرب، وثقة السلطانين سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859-1873)، ومولاي الحسن (1873-1894)، حيث قام بمهمة صعبة للغاية، وهي إيصال الرسائل السرية بين المخزن والدبلوماسية البريطانية بطنجة. فمن حياة الشخص وسعيه إلى تكوين ثروة فاحشة، قُدِّرت عند وفاته بأكثر من مليوني فرنك ذهبي، وسبل تيسيره للتغلغل الاقتصادي البريطاني بالمغرب، ينقل خالد بن الصغير القارئَ إلى عالم الملابسات والمفاوضات السياسية والدبلوماسية والمصالح الاقتصادية. وبصفته شاهدا على العصر وفاعلا فيه، يكون بوبكر الغنجاوي قد "لعب دورا كبيرا في تاريخ العلاقات المغربية البريطانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر."

النموذج الثاني يخص رجلا عاديا نجح في الوقوف في وجه النظام الاستعماري .يتعلق الأمر بمختار العياري الذي سرد حياته بصورة شيقة الأمريكي ستيوارت شار. اشتغل الرجل في بداية أمره حلاّقا، ثم جنديا بالجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الأولى، قبل أن يلتحق بعالم العمّال، حيث كان سائقا بشركة الترام بتونس العاصمة، ويصير وجها من الوجوه البارزة للكفاح الشيوعي ضد الاستغلال والهيمنة الاستعمارية. مسلك هذا الرجل فريد الأطوار. كان سلوكه حادا، عنيفا، معاكسا لأوامر رؤسائه لما كان في الجيش، ومزعجا للسلطات الاستعمارية الفرنسية، كما تشير إلى ذلك حادثة الشجار مع أحد الزبائن، والتي تسببت في طرده من العمل. وقد تقاطعت نزعته اليسارية مع الحركة الشيوعية والعمالية في تونس، إذ قاد إضرابات عمال سكة الحديد عام 1920 وعمره 31 سنة. وبشكل سريع، تمكن مختار العياري احتلال واجهة المشهد عندما "صار زعيما من

الزعماء التونسيين القلائل لنقابة العمال والحزب الشيوعي الحديث التأسيس"، وذلك بفضل فصاحته وطاقته وذكائه. لقد تمكن رفقة الطاهر الحداد ومحمد علي الحامي، وبدعم ممن حزب الدستور، من تأسيس أول نقابة عمالية، "جامعة عموم العَمَلة التونسية"، عام 1924، الثانية من نوعها بإفريقيا بعد نقابة جنوب إفريقيا. لكن مسار هذا الرجل "السليط اللسان"، والمكافح ضد الاستغلال والاستعمار كسرته سلطات الحماية لما نفته عام 1925، حيث ظل بعيدا عن بلاده لمدة عشر سنوات. بدراسة مصير هذا الحلاق، كشف ستيوارت شار عن مرحلة أساسية من مراحل تونس الحديثة، التي دشنت لمسلسل التحرر من الاستعمار.

أما المثال الثالث فهو نسائي. اختارت ليلى بليلي ثلاث نساء من وسط أرستقراطي، لكن مسارهن فريد من نوعه. فقد تمكنَّ بفضل تربيتهن العصرية من فرض وجودهن على عالم الرجال. وتمثل نازلي زينب هانم (1853-1913) هذا المسار الفريد الذي يشد القارئ. ولدت هذه السيدة بالقاهرة في عائلة من العائلات الكبرى، إذ كانت حفيدةً لمحمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة، حيث تلقت تربية داخل البيت أهلتها لتتصوَّر الحياة بطريقة مختلفة تماما عن المعهود، إذ بدت منذ شبابها ميّالة للتحرر من القيود الموروثة عن الماضي. أعادت ليلى بليلي بناء حياة هذه المرأة انطلاقا من مراسلات ومستندات أصلية. تزوجت نازلي هانم من رجل دبلوماسي مقيم بباريس، فشاركته أسفاره وتنقلاته عبر العواصم الأوروبية. ولما ترمَّلت، وهي في السادسة والعشرين من عمرها، عادت إلى القاهرة وعاشت عيشة حرة مستقلة، فأنشأت صالونا أدبيا احتضن مثقفي هذا العصر للتناظر في القضايا الفكرية والسياسية. وقد قادتها أسفارها ومغامراتها إلى الاستقرار في تونس لمدة 13 سنة، حيث تزوجت من أحد خَدَمِها، وأقامت بالمرسى، بضاحية المدينة، فيلا رامسيس التي اتخذتها صالونا أدبيا لجلب الأدباء والإصلاحيين التونسيين والمصريين. لقد كانت نازلي هانم "رائدة من رواد حركة الإصلاح في مصر وتونس". وكلمة "رائدة" هنا ليست اعتباطية، لأن صالونها الأدبي بالقاهرة، الأول من نوعه في

العالم العربي، "تكوَّن فيه الإصلاحيون المصريون الكبار، من أمثال سعد زغلول وقاسم أمين ومحمد عبده."

نشأت كل التجارب المدروسة في هذا الكتاب، وبدون استثناء، من اللقاء مع الغرب، على نحو مباشر أو غير مباشر. فقد أفرزت سيرورة التحديث، التي كانت عنيفة ومفروضة بالقوة في معظم الحالات في سياق الهيمنة الاستعمارية، طاقةً قوية وفهما جديدا للعالم، وتصورا آخر للعلاقة بين الحاكمين والمحكومين، وبين الرجال والنساء. كان الزمن الاستعماري قاسيا، لكنه حمل إمكانيات التحديث والتربية العقلانية والحرية، كما حمل معه في نفس الوقت الوعي السياسي ورايات العصيان في وجه نظام الاحتلال.

الكتاب غني على أكثر من صعيد. غني بالأفكار والرؤى والأماكن. ينقل القارئ إلى آفاق شتى: من مراكش إلى اسطنبول، من تونس إلى القاهرة، من حلب إلى طنجة. مصادر دفينة ومقاربات جديدة مكنت، كما قال إدموند بورك من "تجديد كتابة تاريخ العالم الإسلامي". ويبقى الدرس الكبير الذي يلقنه هذا الكتاب هو أن التاريخ الاجتماعي للعالم العربي الإسلامي خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين مرتبطٌ ارتباطا وثيقا بِـ "تجارب أشخاص من رجال ونساء أثروا بأفكارهم وأعمالهم على مجرى الأحداث"، كما قالت ليلى بليلي.

مؤلفات الدكتور محمد حبيدة

بؤس التاريخ



المؤلف: محمد حبيدة.

عنوان الكتاب: بؤس التاريخ مراجعات ومقاربات.

الناشر: دار الأمان، الرباط.

سنة النشر: 2015

الكتاب مساهمة معرفية ومنهجية في البحث التاريخي بالمغرب. يستعرض حصيلة الأبحاث في ميدان التاريخ على مدى الخمسين سنة الأخيرة بتراكماتها وإضافاتها النوعية وانحباساتها المعرفية وأعطابها المنهجية، مركزا على التراجع الذي حصل في هذا الميدان في المدة الأخيرة بعد مرحلة من العطاء النوعي الذي ميز فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وموضِّحا مسببات هذا التراجع، والتي يمكن إيجازها في ضعف المتابعة النقدية، والقصور في اللغات الحية، وهشاشة بنيات البحث والتأطير.

من جهة ثانية يطرح الكتاب قضايا منهجية تخص التحقيب التاريخي ضمن رؤية مقارِنة بين المغرب وأوروبا خاصة فيما يتصل بتمفصلات مرحلتي العصور الوسطى والأزمنة الحديثة، كما تخص ملامسة للبنيات الاجتماعية التي رسمت تاريخ المغرب لفترة طويلة من الزمن قبل الاستعمار، وحددت معالمه الأساسية، على مستوى البنية الديموغرافية وطبيعة العلاقات الاجتماعية ونمط الاقتصاد.

ومن جهة ثالثة يفتح الكتاب نوافذ حول موضوعات ذات صلة بالتاريخ الاجتماعي، والتاريخ والذاكرة، وتاريخ الزراعة والأغذية. وهي موضوعات تطرح مجموعة من الإشكاليات ذات الصلة بمفاهيم العلوم الاجتماعية المجاورة، منها ما هو جنيني يحتاج إلى مزيد من الجهد والاحتكاك بهذه العلوم، ومنها ما هو كلاسيكي، لكن بحاجة إلى إعادة الصياغة انطلاقا من أدوات معرفية مفتوحة على مفهوم الزمن الطويل.

ولعل ما يجمع بين هذه الأقسام هو ذلك الهم الإسطوغرافي الذي يسكن المؤرخ، والرغبة في تناول التاريخ ليس فقط من زاوية ممارسة البحث، ولكن أيضا من زاوية الخطاب حول هذا البحث.

الكتابة التاريخية



صدرت عن دار أفريقيا الشرق طبعة جديدة، منقحة، لكتاب "من أجل تاريخ إشكالي".

يضم الكتاب ترجمة لمجموعة من المقالات ذات الصلة بالتوجهات المعاصرة للكتابة التاريخية، مرتبة في ثلاثة فصول:

التاريخ والعلوم الاجتماعية

التاريخ والذاكرة

تاريخ العقليات

كتابة التاريخ قراءات وتأويلات



الكتاب: كتابة التاريخ: قراءات وتأويلات

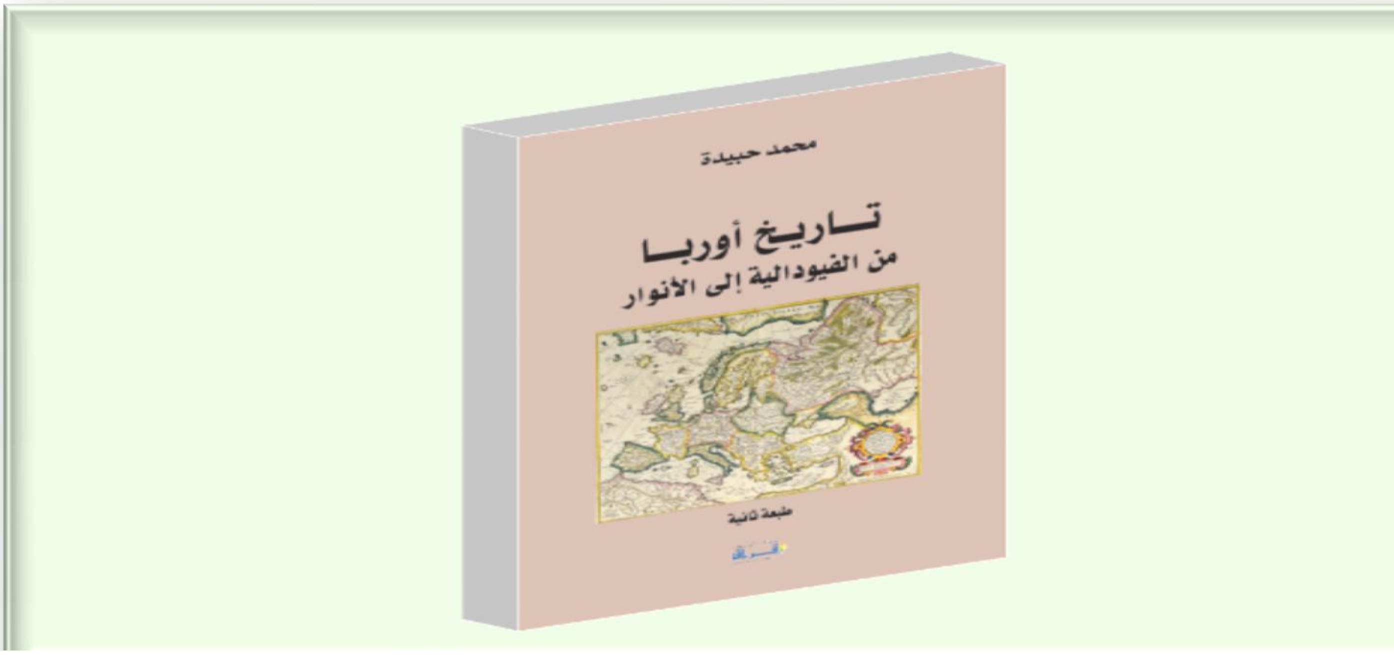
المؤلف: محمد حبيدة

الناشر: دار أبي رقراق، الرباط، 2013.

يتفاعل صاحب الكتاب مع مجموعة من الكتابات التاريخية والفلسفية والأنثروبولوجية، بقلم مغاربة وتونسيين وفرنسيين. وتتوزع هذه الكتابات، من حيث مراكز الاهتمام، بين المنهج والإسطوغرافيا وتاريخ الحياة اليومية. هي قراءات في كتب مؤسِّسة في مجال التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وكتب مجدِّدة في فهم التاريخ والمجتمع والثقافة.

يتكون الكتاب من ثلاثة أقسام. يهم القسم الأول التداخل الحاصل بين التاريخ والعلوم الإنسانية. ويضم: إبستيمولوجيا المعرفة التاريخية، والتاريخ الجديد، وما بعد التاريخ الجديد، والتاريخ الشفهي، وتاريخ العقليات. ويشمل القسم الثاني موضوعات ذات صلة بالاشتغال الإسطوغرافي، انطلاقا من نماذج من المغرب وتونس وفرنسا. أما القسم الثالث فيتناول قراءات في دراسات تهم تاريخ الكفاف، وتاريخ الأغذية، وتاريخ الجوع، وتاريخ البؤس، وتاريخ الشاي.

تاريخ أوربا من الفيودالية الى الأنوار



كتاب تاريخ أوروبا: من الفيودالية إلى الأنوار

مؤلف : محمد حبيدة

الطبعة: ثانية

المدينة: الرباط

الدار النشر: دار أبي رقراق

السنة : 2016

عدد الصفحات : 236 صفحة.

عودة إلى نشأة الحداثة في أوربا

.عبد الأحد السبتي 9يناير 2012 في

محمد حبيدة، **تاريخ أوربا. من الفيودالية إلى الأنوار**، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2010

ملاحظات أولية

حين نضع هذا الكتاب في سياق التأليف التاريخي المغربي، فهو يتميز منذ الوهلة الأولى بثلاث إيجابيات لا جدال فيها:

أولا- استثمر محمد حبيدة تجربة عشرين سنة من المحاضرات الجامعية بكليات الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة والرباط والدار البيضاء / ابن مسيك. وهذا الانتقال من التدريس إلى التأليف يكاد يغيب عند مؤرخينا، كما أن مؤسساتنا الجامعية لا تبذل أي مجهود لتشجيع هذا النوع ولا تعي بأهميته في الرفع من مستوى مضمون ما يتلقاه الطلبة من معارف.

ثانيا- خاض المؤلف تجربة كتابة تاريخ أوربا، خلافا لانزواء جل مؤرخينا في كتابة تاريخ المغرب. وفي هذا المستوى نحن أمام مساهمة تغني المكتبة المغربية بل والعربية بشكل أعم، لأن جل المؤلفات المتوفرة حول موضوع الكتاب تغلب عليها السطحية، وتعتمد على مراجع متقادمة. والواقع أن المؤلف، وإن عبر خلال السنوات الأخيرة عن اهتمامه بتاريخ التغذية في المغرب، فإن البوادي الفرنسية في العصر الوسيط كانت موضوع الأطروحة التي دشن بها مساره في البحث التاريخي، كما أنه تابع مستجدات تاريخ أوربا من خلال ترجمته لعدد من الدراسات التي تعرِّف بالتيارات الأوربية المعاصرة في مجال البحث التاريخي.

ثالثا- اتبع المؤلف منحى التركيب الذي لا يخلو من الصعوبة. ولا يعني التركيب في هذه الحالة الاقتصار على الإيجاز واختزال مراحل تاريخية كبرى في تأليف صغير

الحجم، بل إن هناك خيطا رابطا يصل بين مختلف فصول الكتاب، وهو إعادة النظر في التصور الذي ما زال شائعا عند عموم القراء وعدد لا يُستهان به من الباحثين، ومفاده أن النظام الفيودالي كان نظاما مغلقا، وأن انتقال أوربا إلى الحداثة كان بمثابة قطيعة مع "العصر الوسيط" الذي عرف تراجعا شاملا بعد انهيار عصر الرومان. فخلافا لهذا التصور، يبين حبيدة أن عصر الفيودالية عرف انطلاق التحولات التي أدت فيما بعد إلى النهضة والأنوار.

المنظور الاسطوغرافي

ينطلق الكتاب بفصل خصصه المؤلف لـ"مفهوم العصر الوسيط". ومعناه أن ننظر إلى هذا العصر كملف معرفي عرف تراكُم الأبحاث واختلفت حوله الآراء. وقد نبهنا حبيدة إلى عدة قضايا. فبصدد المجال المعني، سادت مصطلحات مثل "الغرب المسيحي"، و"مفهوم الغرب يتحدد لدى المؤرخين الأوربيين من خلال التضاد الثقافي مع الشرق الإغريقي وليس الشرق الإسلامي، أي مع الجهة الشرقية من أوربا ذات التقاليد الثقافية والدينية القائمة على أساس اللغة الإغريقية والديانة الأورثدوكسية" (ص. 11). ثم متى يبدأ العصر الوسيط؟ وما هي العلاقة بين العصر الوسيط وتفاعل أوربا مع المجال الإسلامي في حوض البحر الأبيض المتوسط؟ وهل نحن أمام عصر وسيط، أم عصور وسطى كما تذهب إلى ذلك المدرسة الأنجلوساكسونية؟

مقاربة شمولية

غالبا ما تقترن تسميات الفيودالية والنهضة والأنوار باختزال التطور التاريخي في أحد جوانبه: تحيل الفيودالية إلى النظام الاقتصادي- الاجتماعي، وتحيل النهضة إلى الحركة الأدبية والفنية، وتحيل الأنوار إلى الفكر الذي مهَّد لثورات القرن الثامن عشر وسقوط "النظام القديم". غير أن حبيدة حاول أن يتتبع مختلف جوانب تحول المجتمعات الأوربية. فابتداء من القرن الحادي عشر، عرفت أوربا تحولا زراعيا، وانتعاشا في التجارة والمدن، و"انفجارا ثقافيا" من خلال مؤسسة الجامعات. وحين انتقل حبيدة إلى عصر الأنوار، بين كيف كان التحول السياسي بمثابة "انتقال من مساءلة الدين إلى

مساءلة السلطة"، وأن الدولة الحديثة شهدت انتقالا "من السيادة إلى الاستبداد"، ثم كانت الثورات البورجوازية انتقالا "من نظرية الحكم المطلق إلى مفهوم الحرية المدنية"، و"من سيادة الدولة إلى سيادة الأمة".

الوحدة ومستويات التعدُّد

أكد حبيدة أن أوربا عاشت تجربة موحدة، وهي في آن واحد تجربة تميزت بالتعدد في عدة مستويات. هناك مثلا "الإسهام المتعدد" في الكشوفات الجغرافية الكبرى التي بدأت منذ القرن العاشر مع البحارة الدنماركيين والنرويجيين، وجاء بعدهم الإيطاليون، وهيمن البرتغاليون والإسبان على كشوفات القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم تلاهم الأنجليز والهولنديون والفرنسيون.

وذكر المؤلف بأن النهضة اقترنت بحركة مغامرة وابتكار شملت مجالات الملاحة، والمال والأعمال، والعلم والأدب، والإصلاح الديني، والفكر السياسي. ورسم حبيدة ملامح التطور الفكري من خلال تشكيلة من الوجوه / النماذج. ففيما يخص ظاهرة "المثقفين الجدد" على سبيل المثال، نلتقي بالحس النقدي عند إيراسم، والتسامح الديني عند تُوماس مُور، والسخرية اللاذعة عند فرانسوا رابْلي.

وأخيرا توقف المؤلف عند مسألة تعدد التجارب. فعندما تناول نشأة الدولة الحديثة، بيَّن مثلا أن هذا المسلسل اقترن في شبه الجزيرة الإيبيرية بحركة "الاسترداد" التي قادتها ممالك البرتغال وقشتالة والأراغون على حساب السلط الإسلامية القائمة في الأندلس. واقترن في أنجلترا بمفهوم السيادة على إزاء الكنيسة المركزية بروما:

"أولا: السيادة العليا، أي سيادة التاج الأنجليزي على شؤون السياسة والدين.

"ثانيا: المذهب الواحد، أي التوفيق بين البروتستانتيين والكاثوليكيين، إذ أصبحت الكنيسة الأنجليكانية في هذه الفترة بروتستانتية العقيدة وكاثوليكية المظهر. (ص. 151).

لكن مفهوم السيادة ارتبط أيضا بالسياسة المُحكمة التي نهجتها المملكة في مجال المالية والملاحة، وهي التي استفادت منها الطبقات الوسطى، فعرفت أنجلترا "ارتقاء

طبقة البورجوازية المرتبطة بالتجارة ورواج الأموال من جهة، وطبقة النبلاء الصغار التي عملت على تحديث القطاع الفلاحي من جهة ثانية" (ص. 152).

امتدادات

تقتضي الكتابة التركيبية بالضرورة انتقاء المعطيات والأمثلة، ومن الصعب أن تخلو هذه الكتابة من الثغرات. ومع ذلك أود أن أشير إلى بعض الجوانب التي لم يعالجها الكتاب بالرغم من أنها تنسجم مع منطقه العام. ففيما يخص تحولات العصر الوسيط، هناك تطور المؤسسة الملكية في مستوى بنيتها ونمط مشروعيتها. وفيما يخص المقاربة الاسطوغرافية، يلاحظ القارئ أنها غيبت. أورد حبيدة ملاحظات دقيقة حول هذه الأسئلة، غير أنه لم يستحضر تحقيب العصر الوسيط من زاوية الأنثربولوجيا التاريخية. فقد صاغ المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف مفهوم "العصر الوسيط الطويل" الذي يمتد من القرن الثاني أو الثالث إلى القرن الثامن عشر، واعتبر لوغوف أن جوهر العصر المذكور لا يتمثل في النظام الفيودالي بقدر ما يتمثل في بنيات المجتمع ما قبل الصناعي. والملاحظ كذلك أن هذا المنظور الاسطوغرافي يكاد يغيب في البابين اللذين خصصهما حبيدة للنهضة والأنوار، حيث ينتظر القارئ أن يبدأ المؤلف بفصل يعالج "مفهوم العصر الحديث". هناك خصوصيات الدراسات الأنجلوساكسونية التي تستعمل عبارة العصر "الحديث" بدل "المعاصر" (في الاصطلاح الفرنسي)، وتطلق تسمية "ما قبل الحديث" pre-modern على مرحلتي النهضة والأنوار. ومن المؤسف أن يغيب السجال الذي اخترق التاريخيات الفرنسية حول ثورة 1789 وأبعادها.

توحي قراءة كتاب حبيدة بضرورة قيام آخرين بتتبع شامل لمسألة التحقيب في المجال العربي-الإسلامي. فقد عرف هذا المجال مراجعات شبيهة بقضية "العصر الوسيط" الأوربي. فحين نشأ فكر "النهضة" في المشرق العربي خلال القرن التاسع عشر، نشأت معه فكرة "الانحطاط" السابق للنهضة، وتم ربط الانحطاط بالسيطرة العثمانية، وبدأت مراجعة هذا التصور ابتداء من سبعينيات القرن العشرين، وحصلت عملية "إعادة الاعتبار" للمرحلة العثمانية. وإلى جانب ذلك ظهرت اجتهادات فكرية

تناقش مفهوم عصر الانحطاط (محمد أركون)، أو تدعو إلى التمييز داخل هذا العصر بين تراجع المجال العربي واستمرار قوة المجال الإسلامي، في إطار إعادة بناء تحقيب التاريخ العالمي (مارشال هودجسون، انظر مجلة**الاجتهاد**، بيروت، عدد مزدوج 26-27، 1995).

وأخيرا يبدو لي أن كتاب حبيدة يتمتع براهنية ذات فائدة تنويرية بالنسبة للقارئ العربي. فمن جهة يساعدنا الكتاب على فهم التجربة التاريخية الملموسة التي أنتجت عددا من "المفاهيم الكونية" ذات الصلة بحراك "الربيع العربي"، وأعني المفاهيم المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية البرلمانية، والحرية المدنية، ومسألة العلاقة بين السلطة السياسة والسلطة الدينية. ثم إن فهم أحداث الحراك العربي نفسه يدعو إلى وضع نمذجة إجرائية تذكرنا بمسألة وحدة المرحلة وتعدد المساهمات والتجارب.

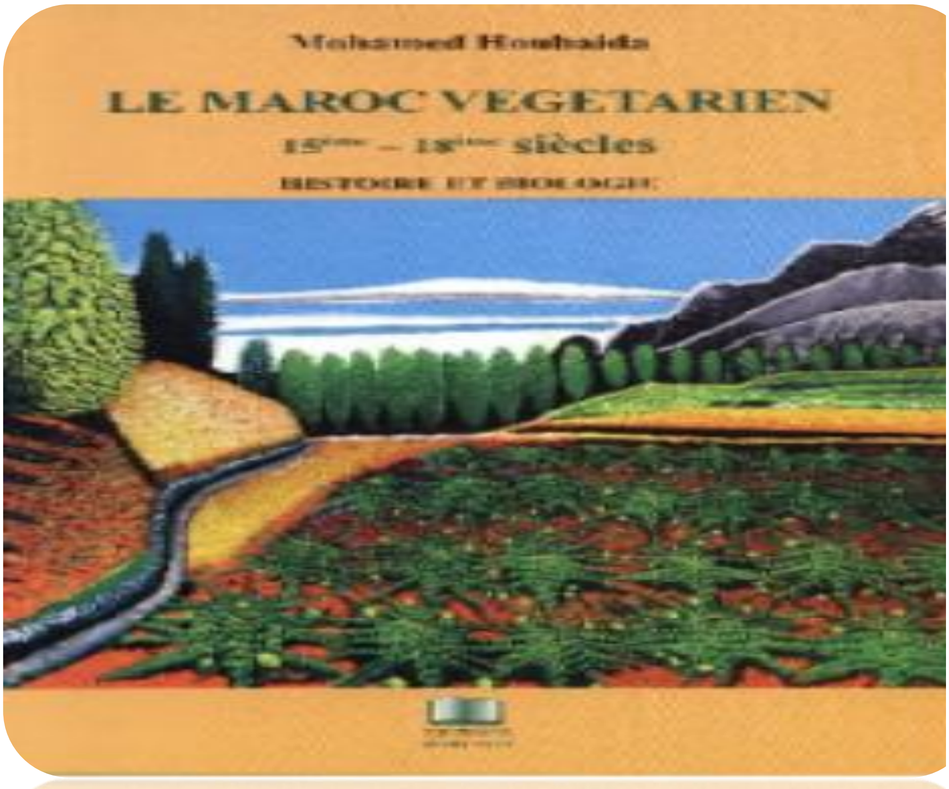
من إصدارات محمد حبيدة

من أجل تاريخ إشكالي. ترجمات مختارة، القنيطرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية للقنيطرة، 2004.

محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار. المجتمع والدولة والدين، 1792- 1822**، ترجمة محمد حبيدة، بيروت / الدار البيضاء، 2006.

Mohamed Houbaida, **Le Maroc végétarien, 15e–18e siècles, Histoire et biologie**, Casablanca, éd. Wallada, 2008

المغرب النباتي من القرن 15 إلى القرن 18 . تاريخ وبيولوجيا



Mohamed Houbaida

Le Maroc végétarien, 15e–18e siècles. Histoire et biologie

Préface de Abdelahad Sebti

Editions Wallada

Casablanca, 2008.

المغرب النباتي .. من الأكل إلى العقل

عبد الواحد مكني

"الإنسان هو ما يأكله"، " قل لي ماذا تأكل أقُلْ لك من أنت" ....:

عديدة هي الأمثلة والمقولات التي تناولت أهمية الأطعمة والأشربة في حياة البشر، فالتغذية مؤشّر قويّ لمستوى العيش، كما أنّ التجديد الغذائيّ في كلّ مكان وزمان يوفّر معطيات غزيرة عن الاقتصاد والثقافة والذهنيات. وقد انطلق الاهتمام بالغذاء في غمار الطرح المالتوسي الذي يربط بين الموارد الزراعة والمسألة الديمغرافية، ثمّ ظهرت دراسات تاريخية متفرّقة حول حالات مونوغرافية تخصّ غذاء الجنود أو رهبان الأديرة وملاّحي السفن، بسبب توفّر المصادر والأرشيفات الخاصّة بهذه الفئات في البلاد المتقدّمة، وساهمت مثل هذه البحوث في تكشّف الفوارق الاجتماعية وفي معرفة الخصوصيات المحلّية لكلّ جهة.

تولي اليوم البحوث التاريخية والأنثروبولوجية عناية خاصة بتاريخ التغذية وتقنيات المائدة وعادات الأكل، فهي أدوات ووسائل لتكشُّفِ الأنساق الثقافية والمادية المغمورة في حياة المجموعات البشرية، وهي معبر لمزيد تكشّف خبايا الحياة اليومية.

لقد ظلّ تاريخ الغذاء من الحقول الدراسية المغمورة في البلاد العربية، لأنّه مرتبط بتأريخ " اليومي" والمعتاد"، وهو حقل شبه متروك، لم يستهو جلّ البحّاثة الذين تخيّروا تعقّب تواريخ السلاطين والبلاطات والحروب والثورات.

إنّ حقل تاريخ الغذاء والمستهلكات عامّة هو حقل واعد وخصيب؛ فهو على خطوط التماس بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو أيضا على مشارف التناهج بين علوم التاريخ والبيولوجيا والإثنولوجيا. إنه مبحث جديد ومُغرٍ تفتقر إليه نسبيا مكتبتنا العربية، وهاهو -في السنوات الأخيرة- يستهوي زمرة من البحّاثة المجددين في حقل الأنثروبولوجيا التاريخية. وهو من دون شك مسلك عصيّ؛ بسبب الصعوبات المنهجية

التي يثيرها، وأيضا بسبب ندرة المصادر وتشتّتها، فوثائق الجباية وقلم التدوين المخزني والسلطاني لا توفّر المعلومات اللازمة للتوسّع في تاريخ المآكل وظواهر التجديد الغذائي. لهذا اضطرّ الباحثون للاستنجاد بوثائق رديفة، مثل مدوّنة الفقه والفتاوى، ومذكّرات الرحّالة والمستكشفين الأجانب، وكتب التطبيب والاستشفاء، ومدونة الأمثال الشعبية والأزجال...

الكتاب والكاتب

الكتاب هو من الحجم المتوسط (150 ص) صدر عن دار ولآدة بالمغرب سنة 2008 وهو كتاب باللغة الفرنسية عنوانه: المغرب النباتي : القرن 15 – 18، التاريخ والبيولوجيا. تضمّن خمسة أبواب كبرى وسلاسل بيبلوغرافية موسعة ومتخصصة، علاوة على شرح قاموسي ووظيفي للمصطلحات الدارجة المستعملة، وقد تولّى تقديم الكتاب وتصديره الأستاذ عبد الأحد السبتي، أحد رموز المدرسة الأنثروبولوجية التاريخية بالمغرب. كما تضمّنت صورة الغلاف لوحة زيتية لمشهد زراعيّ وطبيعيّ بريشة الفنان المغربي محمد كريفلة.

والمؤلّف، محمد حبيدة، هو مؤرخ مختص في التاريخ الاجتماعي للمغرب الحديث. له بحوث وترجمات في قضايا المنهج، وهو يُعدُّ اليوم من الباحثين المجددين للكتابة التاريخية وتحيين رهاناتها.

في تناهج التاريخ والبيولوجيا

انطلق هذا الكتاب الذي تضمن نسقا كثيفا من التوصيف والتصنيف والتحليل، من معاينات راهنية لطرح إشكالية البحث ومساءلة تاريخ المغرب الحديث. فالعالم الغربي يعيش اليوم ظاهرة "التخمة" والوفرة الغذائية بسبب طغيان الوجبات الجاهزة والمعلّبة التي فرضها نسق التصنيع وعصر السرعة، وأصبحت بلدان عديدة بما فيها الأقطار "النامية" تعيش ظاهرة الغذاء غير الصحّي المعتمد على كثرة الدهون واللحوم. وتعالت صيحات فزع علماء التغذية والبيولوجيين لترشيد الاستهلاك الغذائي عبر تثمين التوجّه النباتي في الأكل.

من هذه الزاوية تحديدا، انطلق المؤلف في البحث عن ماضي التقاليد "القاسترونومية" بالمغرب، ولم يحصر البحث في جانبه الإثنوغرافي الخاص بالعادات والتقاليد، بل تعدّاه للبحث في الجانب العلمي والبيولوجي لطعام المغاربة في العصر الحديث (الماقبل الاستعماري)، واضطرّه ذلك للاطلاع على مؤلّفات مختصة في البيولوجيا و"دروب الغذاء" Foodways، أغلبها من منتجات المدرسة الأنجلوسكسونية التي ظلّ اطّلاع المؤرّخين المغاربة الفرنكوفونيين عليها شحيحا ومحدودا.

لقد مكّنت المقاربة البيولوجية من تحقيق فائض قيمة لبحوث المؤرخ، وجددت نظرته لتاريخ الجسد وتاريخ الإنسان من خلال تفحّص تاريخ المائدة والمأكولات بالمغرب العتيق وما يرافقها من إنتاج وإعداد وخزن.

عندما تعطش الأرض يجوع الفلاّح

قام المؤلف بتصنيف نموذجي لنواحي المغرب الزراعية والإنتاجية، وقام بالتفريق بين مناطق البور ومناطق السقي (البعلي والسقوي)، وتفحّص الفويرقات الجهوية التي تميّز الدورة الإنتاجية، أو ما يعرف بالتداول الزراعي. وتبيّن للمؤلّف بعد تفحّص كميات الأمطار السنوية ونوعية التربة هنا وهناك، والأخذ بعين الاعتبار للدمار الشّامل الذي تخلفه الجباية المفترسة والمتمثل في نهب الفوائض والمخزون وعرقلة عملية الإنتاج التقليدي، تبيّن له أنّ المغرب العتيق هو مغرب "حبوبيّ" بالأساس، وأنّ حياة المجموعات الريفية والمدينية هي على حدّ السواء مرتبطة بـ"وفرة النعمة"، والمقصود بالنعمة هو مادة القمح والشعير تحديدا، والتي كانت أساس الدورة الغذائية للمغرب الحديث، وتضطلع مؤسّسات الخزن سواء العائلية (المطمور) أو الجماعية (الهري والايغرم والأغادير)، دورا هامّا في حفظ "الأمن" الغذائي المحلّي لفترات قصيرة ومتوسطة الأمد، وتتكفّل الهيئات العُرفيّة بحراسة هذه الأماكن الاستراتيجية.

وعاش سكان المغرب الحديث دوما تحت هاجس الخوف من الجدب، لذلك فإنّ السنوات العجاف تكون سنوات مسغبة وأوبئة. فعندما تعطش الأرض يجوع المزارع وينتشر الوباء فتسري ثقافة أكل الحشائش والبقول البرية (الخرُّوب الجالي، والترفاس،

النبق، والخرشف، واللفت المحفور، والسدرة...) والتي قام المؤلف بتعدادها وإعطاء خصائصها الغذائية ومضارها البيولوجية. وتستحضرني في إطار تاريخ مقارن سريان ثقافة أكل "الحشائش" في تونس الحديثة، وخاصة نبات "الكرّاث، واللازون، والجرجير، والطلاغودة أي البطاطس البرّية..." غير أنّ محمد حبيدة لا يقدّم لنا فكرة عن بعض الحلول الاستراتيجية التي فرضها الجفاف والوباء على أهل المغرب، ومنها خاصة التعويل على "التين الشوكي " المعروف بنبات "الهندي"، ربما بسبب أصوله الوافدة من أمريكا الهندية عبر الجسر "الأندلس- اسباني"، وقد لعب "الهندي" بثماره التي تسمّيها العامّة "سلطان الغلّة"، وبقله، دورا هامّا في حماية سكان المغرب وحيواناتهم وأنعامهم من المسغبة، فكان مادة استراتيجية لمقاومة القحط والجفاف. لكن بالتوازي يقدّم المؤلف "تخريجة" رشيقة حول تغيّر الأذواق وتأقلمها مع أزمان الجوع، كما يبحر في تفسير دور النظيمة الاجتماعية والطرقية في تلطيف الأمر وتخفيف المصاب الجماعي حتى لا يتحوّل إلى حالة من الغليان الثوري والانتفاضي العاصف.

تنتشر أيضا في سنوات الجفاف ممارسات أكل اللحوم المكروهة و"الخبائث"، ويقع غضّ النظر عن ثنائية الحلّية والحرام، فيصف الرحالة أكل "حلوف الغابة" عند جبالية المغرب وهو الخنزير الوحشي، وانتشار أكل لحوم القطط والكلاب والجراد، ويصل الأمر حتى أكل لحوم البشر والجيفة مثلما حدث سنة 1661 بنواحي فاس.

في تراتبية الموائد: موائد الأغنياء وموائد الفقراء

كانت الفوارق الاجتماعية والطبقية في المغرب الحديث محلّ جدال نظريّ وتاريخيّ كبير. فقد نفى رواد نظرية العتاقة وأدعياء نظرية "الانقسامية" وجود تمايزات طبقية ببلاد المغرب في العصور الحديثة. وقد بيّنت العديد من الأطروحات المعمّقة للمؤرخين المغاربة الجدد، إجحاف هذه الأحكام ومبالغاتها. وكانت البراهين تأتي دوما من خلال دراسة الضرائب والدفوعات وعناصر المِلْكية. وهاهو محمد حبيدة يقدم تأكيدا إضافيا من خلال دراسة الموائد والمواقد بالمغرب. فبيّن بالحجّة مدى استفحال التناقض بين شريحة الفقراء والمحرومين من ناحية، وبين قلّة ميسورة من الأغنياء المرفّهين. يبرز هذا

التناقض الواضح من خلال تقنيات الموائد ومحتوياتها و"آدابها"، سواء في الأكلات الاحتفالية أو في المواسم والأعياد أو في الأيام العادية.

ويمكن أن نكتفي هنا بمثال المعجّنات، كالكسكس الذي اشتهرت به المائدة المغربية، أو الخبز الذي أفرد له المؤلّف بابا خاصا. يأكل الميسورون الخبز الأبيض الخفيف المستخرج من دقيق القمح الجيد. أمّا الفقراء فيأكلون "الخبز الأسود" المستخرج من الشعير والحنطة، وهو طعام "خشن" لكنه في متناول العامّة. وتحدّد نوعية الخبز المأكول خارطة التفاوت الاجتماعي في المغرب، لكن من المفارقات التي توصّل إليها المؤلف اعتمادا على التحليل البيولوجي، هو أنّ الخبز الأبيض المخصّص للأثرياء له قيمة غذائية محدودة، فهو حلو المذاق لكنّه يفتقر للفيتامينات التي تعوّضها دسامة المأكولات المرافقة ووفرتها. أمّا الخبز "الحافي والأسود" الذي تستهلكه العامّة، فهو ثريّ بالفسفور والمانغزيوم والفيتامينات التي تعوّض ندرة الأكل وتواضع محتويات مائدة الفقراء.

التغذية النباتية : خيار أم فرض؟

لقد توصّل المؤلف إلى أطروحة- وهذا في حدّ ذاته مكسب معرفيّ جليل – مفادها سيطرة نظام التغذية النباتيّ على مطبخ المغرب الحديث، وهو نظام نباتي (أساسه الحبوب والخضروات الطازجة والثمار) مطعّم بمنتوج الحليب ومشتقاته، يعوّض نقص الدهنيات الناتجة عن ندرة استهلاك اللحوم.

إن هذه النباتية المسيطرة والتي قوامها نشويات الحبوب وسكريات وزلاليات البقول والخضر، توفّر –من منظار التحليل الديتيتيكي والبيولوجي– إيجابيات عديدة وفضائل لا تعدّ على الوضع الصحّي العامّ، خاصة من حيث سلامة الأجساد وتراجع كميات الدهون والحوامض المضرّة. لقد استفاد سكّان المغرب الحديث كثيرا من هذا النظام الغذائي المفروض.

كانت "اللحمية " أو"التلحيمة " عبارة عن حدث سعيد واستثنائي؛ فالجزّار أو القصاب لا يوجد إلا في الحواضر الكبرى. وأغلب زبائنه من الأثرياء الميسورين وهم قلّة إحصائيّا. بسبب ذلك تُجبر العامّة وخاصّة في البوادي والأرياف، على صيد

الحيوانات البرية والطيور، أو على انتهاج نظام " الوزيعة " المتمثّل في اقتسام طوعيّ للحم ذبيحة الغنم أو البقر أو الإبل، بسبب عدم توفّر القدرة على التزوّد من جزّار المدينة. وتكون هذه الوزيعة في أغلب الأحيان اضطرارية (تسمّى رزيّة في تونس العصر الحديث)، وتتمثل في إنقاذ الحيوان من التلف والمرض القاتل، عبر ذبحه وتوزيعه على كامل العرش أو الدوار. وفي المقابل يقع جمع بعض الإعانات العينيّة في شكل حبوب وثمار، لتعويض صاحب الخسارة "الرزيّة".

كما تنتظر غالبية الشرائح الاجتماعية عيد الأضحى لتغنم من لذائد اللحوم، ولتقوم بعمليات الخزن والتصبير (القديد)، واعتبُرت مناسبات الأفراح كالختان والزواج "ولائمَ" مبهجة، لأنّها تجود بالأغذية اللحمية المفقودة في الأزمنة العادية.

أهمل سكان المغرب كباقي المناطق الشاطئية، موارد الأسماك البحرية والنهرية رغم وفرتها، فكان أكلها استثنائيا ومحدودا بحسب معاينات الرحالة الأوروبيين.

إنّ النباتية في هذه الحالة لم تكن خيارا طوعيا ولا عقليا، بل أملتها البيئة المغربية التي كانت تجود بفضائل بيولوجية وايكولوجية استفادت منها ساكنة المغرب. للخصاصة والاحتياج ومحدودية الإمكانيات فضائل، منها ما بيّنه محمد حبيدة في تاريخ المغرب الغذائي الذي ارتكز على النبات لأنّ موارد المجموعات المحلية كانت لا تؤهلها لأكل اللحوم بشكل مكثّف أو دائم.

لقد كان المؤلّف مُجدِّدا، وتمكّن من تعبيد الطريق لغيره من البحّاثة للخوض في تاريخ الغذاء. وهو أمر يتطلّب الاستنجاد بالعقل والمعرفة الآنثروبولوجية والبيولوجية، كما يتطلّب الرغبة في تجديد كتابة التاريخ.

فهرس